جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

التفسير الدلالي في إعراب المضارع - الجزم أنموذجًا

إعداد

أحمد محمد حسين بشارات

إشراف

الأستاذ الدكتور فيصل صفا

اللغة العربية - اللغة والنحو.

3/تمـــوز/2007م

18/جماد الآخرة/1428هـ

التفسير الدلالي في إعراب المضارع - الجزم أنموذجًا

إعداد

أحمد محمد حسين بشارات

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، 2003م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية في جامعة اليرموك، إربد- الأردن.

وافـق عليـها:

1- فيصل صفا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، رئيسًا......................................

2- علي الحمد

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، عضوًا......................................

3- عبدالحميد الأقطش

دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، عضوًا......................................

4- محمود جفّال الحديد

دكتور في اللغة والنحو، الجامعة الأردنية، عضوًا......................................

3/تمــوز/2007م

18/جماد الآخرة/1428ه

فهرس الموضوعات

الإهداء

يئنّ عليه مدخله

يسهل له مخرجه

دعائي.......................إلى روح والدي

مبسمها قمر في الليالي

حنانها نبع زكيّ

غاليتي الجوريّة......................أمّي

إلى الكواكب الثماني...............إخوتي.

شكر وتقدير

قال تعالى :"وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ" (لقمان/12) وقال عليه الصلاة والسلام :"لا يشكر الله من لا يشكر النـــاس". (أبو داؤود، السنن،ج255/4، حديث رقم،4811. تحقيق، محمد محيي الــدين عبدالحميــد، دار الفكر).

والشكر من نعم الله على العبد، يرتفع بها أجره، ويتحصل بها ثوابه. أحمــدُ اللهَ حمــد الشاكرين التائبين المستغفرين، أنْ منّ عليّ بعفوه ولطفه ونعمائه إنجاز هذا العمل بصبر وتؤدة، راجيًا من الله أن يجعله في ميزان حسناتي، فالله القصد، وهو خير مولىً، وخير معــطٍ، وخيــر نصير.

ومن العرفان بالجميل، أن اشكر من ساهم في إنجاح هذا العمل، فأتقدم بجزيــل الــشكر والامتنان، إلى أستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور فيصل صفا؛ إذ كان موجهًا، ومقومًا، ومناقــشًا، يتتبع الزلل والخلل، سائلاً كثيرًا ومجيبًا قليلاً، يعلم الركوب في البحر، ولا يعطي السفن أحــدًا، يغرس الصبر قبل العلم؛ إذ أدرك أن الأخير لا يغنى عن الأول.

وأشكر اللجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور علي الحمد والدكتور عبدالحميد الاقطش والدكتور محمود جفّال الحديد؛ لما قدموه من ملاحظات قيّمة في هذه الرسالة.

. جزاهم الله عني خيرَ الجزاء، وجعلني وإياهم من الشاكرين الحامدين. وأصلي وأســلم علــى أشرف الخلق، الحبيب المصطفى الأمين، محمدٍ رسول الله.

ملخـــــص

بشارات، أحمد محمد. التفسير الدلالي في إعراب المضارع-الجزم أنموذجًا. رسالة ماجستير في جامعة اليرموك. 2007م. (المشرف: أ.د. فيصل صفا).

هدف البحث إلى إعطاء تفسيرات دلالية لظهور إعراب الجزم في تركيبات الجملة الفعلية، وحاول تعليل ارتباط الجزم بفكرة التعليق الشرطي، وتعليل عدم الجزم في بعض التركيبات الشرطية، وحاول أن يقدم تفسيرًا دلاليًا لاختلاف آخر المضارع، وتعليلاً لاختلاف آخر المضارع المنفي (لا/ لن/ لم/ يفعل) مختلف الصورة الإعرابية بالرفع مرة والنصب أخرى والجزم ثالثة. وسعى البحث في ظاهرة الجزم إلى الكشف عن حالة الإعراب في المضارع أهي بالمشابهة للأسماء أم بالأصالة، والكشف عن فكرة الإعراب في المضارع أيقدم إعراب المضارع معنىً نحويًا أم أنه حالة من الإعراب تخرج عن فكرة النحاة القائلة بأن الإعراب فرع المعنى. وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة، عرضت في المقدمة أهمية البحث في ظاهرة الجزم، وذكرت الدراسات السابقة لهذا البحث، مبينًا أهم نتائجها، ووضحت في المقدمة خطة البحث ومنهجيته. أما الباب الأول فقد جاء في فصلين: الأول عنوانه" الجزم في الدرس النحوي القديم" عرضت فيه لمصطلح الجزم لغةً واصطلاحًا غاية ربط مفهوم المصطلح بفكرة الدلالة في الإنجاز اللغوي، وبحثت في مصطلحات الإعراب الأخرى لغةً واصطلاحًا، وعرضت لفكرة إعراب المضارع علةً ودلالةً، والفصل الثاني وعنوانه" علة إعراب المضارع ودلالته في الدرس النحوي الحديث" بحثت فيه علة تشكل علامة الإعراب أهيَ بالمعنى أو بالعامل؟ وعرضت فيه لفكرة المحدثين في بحثهم معنى الإعراب في المضارع. أما الباب الثاني، فقد جاء في فصلين: الأول عنوانه" التفسير الدلالي لظاهرة الجزم، وعرضت فيه علة اختلاف آخر المضارع محاولاً ربط الشكل الإعرابي بالدلالة النحوية، وعرضت فيه لمعاني الفعل(الإسناد

والزمن والحدث) محاولا ربط علامة آخر المضارع بدلالة الإسناد فيه. والفصل الثاني عنوانه" معنى الجزم في السياقات اللغوية، عرضت فيه لمعنى الجزم في التركيبات اللغوية، وعرضت فيه لفكرة الجزم في صيغ الأمر معللاً حالة الاخر في صيغ الأمر على نحو يربطها بمسألة الإعراب. وقد خضعت الدراسة لمنهج تحليليّ. وخرج البحث ببعض النتائج، نذكر منها:

ـ إن إطلاق المصطلحات الإعرابية يرجع إلى ملحظ صوتيّ حسب، فلا يتوافق معنى المصطلح الإعرابي مع واقع الإنجاز اللغوي.

ـ المضارع معرب بالأصالة لا بالمشابهة؛ ذلك أن المضارع المنصوب والمجزوم لا يقع موقع الأسماء، والموقعية علة في إعراب الفعل.

ـ معاني النحو هي المعاني الوظيفية للسياق، ومنها النعت والحال والوصف والإسناد وغيرها، فهذه معانٍ نحوية تعتور السياق.

ـ يرتبط إعراب المضارع بفكرة الإسناد في الفعل، فالرفع للإسناد الواقع، والنصب للإسناد الغائي، والجزم يدل على عدم وقوع الإسناد.

الكلمات المفتاحية: الجزم، دلالة الجزم، إعراب الجزم، إعراب المضارع، الإسناد، التعليق الشرطي، الجزم والتعليق الشرطي، الأدوات الجازمة. دلالة الإعراب في المضارع.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد بن عبدالله، رسول الأمة ونورها المبين، وعلى آله الطاهرين، وعترته الغرّ الميامين، وتابعيهم إلى يوم الدّين، وبعد.

تعدّ اللغة وسيلة للتفاهم وأداة للتفكير، وهي مجموعة من الرموز والإشــارات والأصــوات والرسوم، تأتي أجل التعبير عن الأغراض الاجتماعية بين الناطقين بها.

اهتم العلماء باللغة العربية، فانكبوا عليها قراءةً وتفسيرًا وشرحًا وتقعيدًا وتــسجيلاً، وأخــذوا يقعدون علومها: النحو والصرف والمعاجم والقراءات والشعر والنثر والأمثال والحكــم وغيرهــا؛ غرضهم في ذلك أن يعلموا العربية لأهلها وللناطقين بغيرها.

والجزم نوعٌ من أنوع الإعراب في العربية يختص بالأفعال، وهو نظير إعراب الجــر فــي الأسماء، ويظهر الجزم في التركيبات الشرطية، وغير الشرطية في الجملة العربية، ويقدم وظيفــة نحوية ذات صلة بظرفية الإسناد في الجملة الفعلية.

يهتم البحث في ظاهرة الجزم بتقديم تفسيرات دلالية في تركيب الجملة الفعلية الشرطية وغير الشرطية، حيث يعني الجزم من حيث الشكل النحوي، سلب العلامة الإعرابية، أو الحالة النحويــة، هذا السلب، هو ما يسمى بحالة الجزم، وهذه الفكرة(سلب الحالة النحوية) ذات صلة بفكرة الدلالــة الإسنادية والزمنية في تركيب الجملة الفعلية، إذ يرتبط الإعراب في الفعل بفكرة الإسناد فيه؛ فالرفع يدل على القيام بالفعل أو الحدث، وغياب الحالة النحوية في الفعل، وهي إعراب الجزم ذات صــلة بمسألة إقصاء فكرة الإسناد عن المسند إليه، أي أن فكرة الجزم مطردة فيما كان من الأفعال غيــر

واقع؛ يختلف هذا بالطبع عن فكرة الإسناد المنقضية فيما كان من الأفعال غير معـرب، كالأفعـال الماضية، فالأفعال الماضية غير مجزومة؛ لأن فكرة الإسناد فيها منقضية على غير فكرة الإسـناد غير الواقعة. فالكشف عن علة الجزم في بعض الاستعمالات النحوية، يفهم حالة المعنى أو الدلالة الإسنادية في تركيب الجملة الفعلية.

ولعل أهمية البحث في ظاهرة الجزم، تأتي من كون الجزم قسمًا رابعًا لأنواع الإعراب فـي العربية، (الرفع والنصب والجر) ويفترق الجزم عن الثلاثة المذكورة، بأنه يحذف العلامة الإعرابية، على غير حالة الإعراب في الأنواع الأخرى، وهذا يدعو إلى التساؤل عما إذا كان إعراب الجـزم (=الحذف) حذفًا يتصل بفكرة دلالية في الفعل، أو حذفًا لا يترتب عليه معنىً أو دلالة في الفعل؟.

يرتبط إعراب الجزم بفكرة التعليق الشرطي؛ فالتركيب اللغوي الذي يتكون من "أداة شـرط وجملة فعل الشرط وجملة جواب الشرط" يدخله -غالبًا- إعراب الجزم، غيـر أن فكـرة التعليـق الشرطي جاءت في تركيبات نحوية غير منجزمة، أي أن اللغة حافظت علـى المـستوى الـشكلي للتركيب الشرطي (أداة شرط/ جملة فعل الشرط/ جملة جواب الشرط) وأقصت المستوى الـشكلي الإعرابي، أي حالة الجزم؛ من هنا ظهرت مصطلحات من مثل أدوات شرطية غير جازمة، مقابلاً لفكرة الأدوات الجازمة، ولعل هذا يدعو إلى التساؤل عن فكرة الشرط المجزوم، والـشرط غيـر المجزوم، ما علة إقصاء الحالة الإعرابية في بعض التركيبات الشرطية؟ في مقابل ظهـور حالـة الجزم في تركيبات شرطية أخرى، هل يتصل العمل بفكرة الدلالة في الفعل، أو أن العمل وعدمـه ليس بذي معنىً في تركيبات الجملة الشرطية؟.

إنّ البحث في دلالة الجزم في الفعل، قد يكشف عن تفسيرات دلاليـة فـي مـسألة إعـراب المضارع، ويعلل حالة الاختلاف في أواخر المضارع، فقد حمل النحاة الرفع والنصب في الأفعال،

على حالة الرفع والنصب في الأسماء، حجتهم في ذلك، اشتراك الفعل والاسم بعوامل الرفع والنصب، ولم يكن الجزم محمولاً على إعراب الاسم في شيء؛ إذ الأسماء لا يدخلها الجزم، فإذا كان المضارع المرفوع والمنصوب محمولاً على الاسم في إعراب الرفع والنصب، فما علة جزمه؟.

إن البحث في ظاهرة الجزم يأتي غاية الإجابة عن سؤْلٍ من نحو:

ما علة اختلاف حالة الإعراب في تركيبات فعلية منفية كالآتي:

أ- لا يقومُ ب- لن يقومَ ج- لم يقمْ.

ما معنى القول بأن أداة الشرط في بعض التركيبات الفعلية لا تعمل الجزم؟، ما علة إعراب المضارع إذا كان الإعراب يدخل الكلم بعلة المعنى؟ والفعل لا يقدم وظيفة في الجملة غير كونه مسندًا، أيقدم الإعراب في الفعل معنى غير الإسناد؟ أو أن إعراب المضارع مسألة مفتعلة لا صلة لها بواقع الدرس الدلالي.

لقد اهتم النحاة القدماء والمحدثون بتحليل ظاهرة الجزم، ولاحظوا أن إعراب الجزم لا ينقاس على أنواع الإعراب الأخرى، فبحثوا الجزم، وقسموا الجوازم إلى ما يجزم فعلاً، وما يجزم فعلين، وحللوا التركيبات الشرطية غاية الكشف عن فكرة العمل النحوي، فلاحظوا وجود أدوات غير جازمة في مقابل وجود أدوات شرطية جازمة. غير أن ملحظ النحاة -القدماء خاصة- لم ينطو على تفسيرات دلالية في مسألة الجزم، فقد وصفوا الظاهرة وصفًا شكليًا قائمًا على أساس من فكرة العمل النحوي، يظهر هذا واضحًا في تحليلهم لتركيب الجزم في باب الأمر وأشباهه، فقد زعم الخليل أن ما انجزم في باب الأمر وأشباهه، إنما انجزم لتقدير حرف الشرط، وحرف الشرط من عوامل الجزم في الأفعال.

أما المحدثون –إن صح التقسيم– فكانوا فريقين: الأول، أخذ يردد ما قاله القدماء في مسألة الجزم، أو مسألة إعراب الفعل، فلم يقدموا شيئًا ذا بال في تحليل ظاهرة الجزم، إذ اكتفوا بالركون إلى مسألة العمل النحوي في تحليل مسائل الإعراب في الأفعال، ولست أعيب على هؤلاء أعمالهم، إنما أردت القول بأن هذا النوع من الدراسات لا يغني بحثي شيئًا. من هذه الدراسات، "الجملة الشرطية عند النحاة العرب"، لإبراهيم الشمسان" و" نحو الفعل المضارع" لرمزي بلعبكي" فقد انصب عمل هؤلاء وغيرهم على عرض المضارع بأحوال إعرابه، مبينين فكرة العمل أو دلالة بعض الأدوات في السياق اللغوي، من غير أن يربطوا هذه الدلالة المأخوذة من الأداة بمسألة الإعراب في المضارع.

أما الاخر، فيمثله نفر من الباحثين العرب والمستشرقين، ويتمحور هذا الاتجاه في بحث الظواهر اللغوية أجل الكشف عن أصلها التاريخي، وفهم ما تقدمه من دلالات في اللغة. من هذه الدراسات "في التحليل اللغوي"، خليل عمايرة" بحث فيه معاني النفي في اللغة، غير أنه لم يربط النفي في الفعل بدلالة الإعراب فيه، وخرج إلى أن اختلاف حركة الاخر في الفعل، إنما تأتي لسلامة خط المبنى في فكرة العمل النحوي. ومنها أيضًا "الشرط والاستفهام في الأساليب العربية" سمير ستيتية، وحاول فيه أن يفهم فكرة الشرط والجزاء في التركيبات الفعلية دلاليًا، وخرج إلى أن نظرة القدماء إلى تفسير فاء الشرط ينقصها الاستقراء؛ فقد وردت فاء الشرط في تركيبات لا يصحّ معها دخول الفاء، ولم ترد أيضًا في تركيبات يلزمها دخول الفاء، وحاول أيضًا إعطاء معنى خاص لجملة التعليق الشرطي، غير أن هذه المعاني لم تزد على ما أثبته ابن هشام في كتابه "المغني" لمعنى التركيب الشرطي، ومنها أيضًا "دراسات لغوية مقارنة"، إسماعيل عمايرة، وقد شابه به عمل المستشرقين، إذ انصب اهتمامه على تأصيل الأداة العاملة في الفعل، وحاول أن يفسر مجيء الفعل

مضارعًا في الجواب، ورأى أنه يرجع إلى أصل تاريخي، فقد استعملت الأكادية المضارع في جملة جواب الشرط، أما فعل الشرط، فجاء مضارعًا وغير مضارع. وهناك محاولات أخرى سعت إلى فهم تركيب التعليق الشرطي وأثره في بنية النص، كمحاولة فيصل صفا، في بحث عنوانه "التعليق الشرطي أسلوب للربط التركيبي والدلالي بين الجمل في النص" وآخر عنوانه "إذا بين الظرفية والشرطية" فقد حاول في الأول أن يقدم تفسيرًا دلاليًا للتركيب الشرطي في النص، وحاول أن يعلل دخول الفاء في بعض التركيبات الشرطية، ورأى أن دخول الفاء ذو صلة دلالية بربط الجواب بالشرط، وذهب في بحثه الآخر إلى أن (إذا) لا تكون شرطية ظرفية في آن؛ فكونها ظرفًا يمنع من كونه شرطًا، والعكس صحيح، استقى ذلك من فكرة مفادها أن الشرط والجزاء لا ينظرفان في زمن واحد؛ فالشرط دائمًا يسبق الجزاء ولو بزمن يسير.

ما زالت مسألة الجزم خاصة ومسألة إعراب المضارع عامة تغري بالبحث؛ فقد انصبت الجهود السابقة على مسألة التحليل الشكلي للظواهر النحوية فيما يخص بحث الجملة الفعلية، ولم تقدم أغلب الدراسات السابقة تفسيرات منطقية، تعلل حالة الاختلاف في آخر المضارع، على نحو يربط الحالة النحوية بجوانب الدلالة؛ ولعل هذا من دوافع البحث، فتعليل ظاهرة الجزم على أساس من فكرة الربط بين الإعراب والمعنى، قد يقدم تفسيرات أكثر منطقية لمسألة الجزم في تركيبات الجملة الفعلية، الشرطية وغير الشرطية، وقد يقدم -أيضًا- تفسيرات منطقية تعلل حقيقة إعراب المضارع.

يبحث هذا العمل في دلالة الجزم في التركيبات الشرطية وغير الشرطية، ويحاول أن يقدم تعليلاً لعدم العمل في بعض الأدوات الشرطية، وبيان ما إذا كان العمل أو عدمه، يتصل بمسألة الدلالة في الفعل أو لا يتصل.

وقد جاءت الرسالة في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، مقسمة كالآتي:

الفصل الأول، وعنوانه ظاهرة الجزم في الدرس النحوي القديم، وفيه المباحث التالية:

1- **الجزم في اللغة**، وعرضت فيه معنى الجزم في المعاجم اللغوية، غاية الكشف عن معنى مادة" جزم" وربطها بالمعنى الاصطلاحي بالدرس النحوي، أجل الكشف عن دلالة الجزم في السياق اللغوي.

2- **الجزم في الاصطلاح**، وعرضت فيه لمصطلح الجزم في العرف النحوي، غاية الكشف عن مفهوم المصطلح وواقع الاستعمال النحوي، وقارنته مع المصطلحات الإعرابية الأخرى(الرفع/النصب/الجر) التي يبدو أن إطلاقها يرجع إلى ملحظ صوتي، يربط بين حركة الشفتين ووضع الحنك، فالرفع لارتفاع الحنك، والضم لانضمام الشفتين، والجزم قطع؛ لأنه يقطع الحركة أو الصوت.

3- **مفهوم المصطلح الإعرابي في واقع الانجاز اللغوي**، وعرضت فيه مقارنة دلالية بين علة إطلاق المصطلح النحوي وواقع الانجاز اللغوي، وبحثت علة إطلاق مصطلح الرفع بدلا من الضم، .... والجزم بدلاً من الوقف.

4- **علة إعراب المضارع**، وبحثت فيه علة إعراب المضارع أهي بالأصالة أو بالمشابهة، وعرضت لأراء النحاة البصريين والكوفيين، مناقشاً أفكارهم أجل الكشف عن سرّ الإعراب في المضارع، أيتصل بالدلالة أو أنه لا يتصل.

5- **التفسير الشكلي لإعراب المضارع**، وهو خاص بنحاة البصرة، إذ يحملون إعراب المضارع على المشابهة، مشابهة الفعل لاسم الفاعل، فناقشت أوجه المشابهة مبيناً مواطن القوة فيها أو الضعف.

6- **التفسير الدلالي لمسألة الإعراب في المضارع**، وهو خاص بالكوفيين، وعرضت لفكرة إعراب المضارع، مبينًا مواطن القوة فيها أو الضعف، ومناقشًا ذلك مختبرًا صدق الفكرة باختبار الأمثلة في التركيبات الفعلية.

7- **تعليل النحاة لاختلاف أوجه المضارع**، عرضت فيه لفكرة العامل النحوي وأثرها في توزيع أوجه الإعراب، وناقشت مواطن ضعف فكرة العمل النحوي، إذ يرى النحاة أن العامل إذا كان مختصًا يعمل فيما بعده، وقد ذكروا أن(السين/ سوف) مختصان بالفعل، لكنهما لا يعملان، ومثل ذلك حروف التحضيض، فهي مختصة غير أنها لا تعمل،

الفصل الثاني، وعنوانه "علة إعراب المضارع ودلالته في الدرس النحوي الحديث"، وفيه المباحث التالية:

1- **علة الإعراب في الكلم بين العامل والمعنى**، وعرضت فيه لفكرة العوامل النحوية وأثرها في إنتاج العلامة الإعرابية في الكلم، ولفكرة المعاني النحوية وأثرها في دخول الإعراب، وتوزيع الوجوه الإعرابية، وناقشت قول المحدثين الذين يبطلون فكرة العامل.

2- **تعليل الاختلاف في أواخر المضارع بعلة المعنى (فكرة الإسناد).** وقد بحثت فيه فكرة الإسناد وأثرها في تعليل إعراب الفعل، وفكرة الزمن وأثرها في توزيع وجوه إعراب المضارع، ناقشت فكرة (الإسناد) باختبارها على أحوال الفعل الإعرابية.

3- **معاني الحروف الداخلة على الفعل وحالةُ آخره.** يرى أصحاب هذه الفكرة(فكرة العمل ترجع إلى معنى العامل) أن مسألة العمل النحوي لحروف الفعل، ترجع إلى ما تحمله هذه الحروف من معان، لا إلى هيكل الحروف نفسها، بوصفها عوامل لفظية، ناقشت هذه الفكرة، موضحًا مدى صدقها وصحتها في تفسير فكرة الجزم وحالة الاخر في المضارع.

3- **القول ببناء الصيغ الفعلية**، وناقشت مدى صحة هذا القول أو خطئه، الذي يعتمد على قانون المماثلة والمخالفة، فعرضت لذلك معللاً حالة آخر الفعل ضمن فكرة المماثلة والمخالفة بمقارنتها مع فكرة العمل النحوي.

الفصل الثالث، وعنوانه التفسير الدلالي لظاهرة الجزم،

وفيه المباحث التالية:

1- **علة الإعراب في الكلم بين الشكل والدلالة**، وبحثت فيه فكرة النحاة في تعليل دخول الإعراب - حسب النحاة القدماء والمحدثين- في الكلم الأسماء والأفعال، وقد ظهر فيه أن النحاة حللوا مسائل الإعراب في الاسم على أساس يربط الشكل بالدلالة، أما في الأفعال فقد اقتصر الإعراب على المسألة الشكلية، أو خط العمل النحوي. وتحدثت فيه عن المعاني الخاصة (الفاعلية/المفعولية/الإضافة) وعن المعاني العامة، معاني التركيب أو الجملة، كالحال والنعت والاستفهام والتمني والشرط والبدل والإسناد والخبر.... وغيرها. وناقشت فيه أيضًا مسألة مجيء

المضارع محملاً بحالات إعرابية مختلفة في موضع واحد من العاملية، وعرضت آراء النحاة في ذلك.

2- **إعراب المضارع وحالات إسناده**، وعرضت فيه لفكرة الإسناد والزمن، محاولاً ربط الحالة الإعرابية في الفعل بحالة إسنادية خاصة، فعرضت الفكرة مختبرًا إيّاها بأمثلة الفعل المبنية والمعربة، وحاولت تعليل اختلاف حالات الإعراب في الفعل على أساس يربطها بفكرة الإسناد، استقيت ذلك من فكرة مفادها، أن الإسناد في الفعل لا يكون مطلقًا، فقد يكون الإسناد واقعًا، أو غير واقع على فكرة الغاية في الوقوع أو على فكرة التعليق الشرطي، وعرضت لعدم العمل في بعض أدوات الشرط والجزاء.

الفصل الرابع، وعنوانه الجزم في السياقات اللغوية، وفيه المباحث التالية:

- **معنى الجزم في السياقات اللغوية**، يختبر هذا المبحث صدق القول بأن فكرة الإسناد ذات صلة بإعراب الفعل. فقد عرضت فيه أمثلة الجزم وبينت ما يجمعها من رابط دلالي إسنادي، إلى جانب رابطها الشكلي المتمثل في إعراب الجزم.

4- **صيغة الأمر وصيغة المجزوم بلام الأمر**، وعرضت في هذا المبحث الشبه الشكلي والدلالي بين الأمر باللام (لتفعلْ) والأمر بغير اللام (افعلْ)، محاولاً الكشف عن صحة قول الكوفيين بإعراب صيغ الأمر بغير اللام، أو ما ذهب إليه أهل البصرة من القول ببنائها.

الخاتمة، وعرضت فيها أهم نتائج البحث، وذكرت فيها بعضًا من التوصيات العلمية.

هذا، ولا يفوتني أن أزجي بين يدي اللجنة المناقشة هذا البحث، معاني الشكر أن تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور فيصل صفا؛ لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وأشكر الأستاذ الدكتور علي الحمد، والدكتور عبدالحميد الأقطش، والدكتور محمود جفّال الحديد؛ لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، جزاهم الله عني خير الجزاء.

أحمد الله ربّي أن منّ عليّ بإنجاز هذا العمل، فإن أصبت فبمنٍّ من الله وتوفيق، وإن أخطأت فمن نفسي وعليها.

تمهيد

حظيت مسألة الإعراب باهتمام كبير من علماء السلف والخلف، فلست ترى كتابًا أو مؤلفًا إلا واحتوت بعض صفحاته وأبوابه حديثًا في مسألة الإعراب؛ فقد دأب أغلب النحويين على كشف مفهوم المصطلح، وأفردوا له أبوابًا وصفحات في مؤلفاتهم ورسائلهم، وأكثروا القول فيه شرحًا وتفصيلاً؛ وليس غريبًا؛ إذ الإعراب سمة العربية، ونافلتها الباقية من اللغات الأخرى(1).

ومقابلاً لمسألة الإعراب، اهتم النحويون بمسألة المعاني، ورأوا في هذين الموضوعين (الإعراب والمعنى) صلة وتداخلاً، فإذا ذكر أحدهما، لم يكن بدّ من ذكر الاخر؛ "فالإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة"(2). ومعاني الإعراب هي وظائف الكلمات في النص، أو كما يسميها النحاة معاني النحو، أما المعاني العامة أو الاجتماعية، فليس لها حد ولا ضابط، إذ هي أغراض الناس في حياتهم.

ولعلم الدلالة اهتمام كبير بالتراث النحوي؛ فقد اهتم القدماء والمحدثون بالبحث الدلالي في اللغة العربية، وبحثوا دلالة الكلمات في النص، وبحثوا في الدلالة الصرفية للكلمات، شارحين ما يطرأ على الكلمات من زيادة أو نقص، وما لذلك من أثر في المعنى. وبحثوا في دلالة التقديم والتأخير والحذف والزيادة...غاية فهم المعنى في السياق، وبحثوا في دلالة الإعراب في السياق اللغوي. ولعلهم استعملوا لفظ "الدلالة" -أول الأمر- عند الحديث عن الكلمات التي خرجت عن حقيقة معناها إلى مجازه، حين لحظ الدارسون أن الكلمة قد تستعمل في معنىً غير المعنى الموضوعة له في باب من أبواب المعجم؛ فتكتسب الكلمة معنى غير معناها المعجمي من علاقتها

---

(1) انظر ابن فارس: أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة، 43

(2) الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، 91.

بمعاني الكلمات المجاورة لها في النص. ولقد اهتم المحدثون بالدرس الدلالي، وعدوه علمًا مستقلاً؛ فأفردوا له المؤلفات والرسائل والشروح، وحلقات الدرس والتعليم.

اهتم السلف الصالح بعلم المعاني؛ وعدوا علم الإعراب وعلم الدلالة خدمًا للمعاني، فقد أطلق الجرجاني عنوان (دلائل الإعجاز) على مؤلفه الذي أقامه في الحديث عن فكرة النحو والمعاني. وفهم المهتمون بالعربية أن الدلالة حلقة وصل بين الكلمة والمعنى، "وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها، لا على سلبها"[1]، فالسكون دلالة على المعنى؛ لأن السكون إيحاء، والسكون يفسر الحال ويدل على المعنى.

الإعراب والمعنى

الإعراب :"مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان يعرب عما في نفسه، أي مبين له، وموضح عنه، ومنه عَرَّبْت الفرس تعريبًا، إذا بزغته؛ وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك مما كان خفيًا من أمره، لظهوره إلى مرآة العين"[2] "وعرّبه علّمه العربية، وتعريب الاسم الأعجمي، أن تتفوه به العرب على منهاجها"[3].

لقد ربط النحاة بين الإعراب والمعنى، واعتبروا الإعراب دليلاً على المعنى، كما أن المعنى مفتاح الإعراب، وكاشف مغاليقه؛ فـ"على الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره، النظر في حقيقة الكلمة وصيغتها، ومحلها لكونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام، أو

---

(1) ابن جني، الخصائص، 101/3.

(2) ابن جني، الخصائص، 37/1. عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، أخذ عن أبي علي الفارسي، ولد أبو الفتح في الموصل، وتوفي في بغداد نحو سنة 392هـ. الأعلام، 204/4.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 724/2، مادة عرب.

في جواب إلى غير ذلك، ومن تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور أحدها– وهو أول واجب عليه– :أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى"،[1] والمعنى مدار الكلام والقصد.

اهتم النحاة بعلم الإعراب أجل فهم المعنى الوظيفي للكلمات في النص؛ فالمقصد من الإعراب إنما هو فهم المعنى النحوي في السياق؛ لأن المعاني مقاصد الكلام، يقول الرماني :" ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتفصل المعنى الذي يقع عليه الإعراب؛ فتكون قد ميزت فيما تجيزه، أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه"[2]؛ فتقدير الإعراب إنما يكون بحسب المعنى، لأن المعنى إنما هو المقصد والمراد، فيجب تقدير الإعراب على سمت تقدير المعنى، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى، فينبغي أن يُتقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، ويصح طريق تقدير الإعراب،[3] ويقول سيبويه(ت180هـ) في جملة "يا زيدُ الطويلَ" :إنما نصبوا الصفة، لأن الموصوف نصب، ثم يقول :"وإن شئت كان نصبًا على أعني"[4]. ومما يدل على فكرة الاهتمام بالمعاني، توجيه النحاة لصور الإعراب في القول المشهور :"لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فـ"لو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، وإن شئت جزمت على النهي،.... ومنعك أن ينجزم في الأول، لأنه إنما أراد أن يقول له، لا تجمع

---

(1) الزركشي: بدرالدين، البرهان في علوم القران، 302/1. محمد بن بهادر، أبو عبدالله، توفي سنة، 794هـ، الزركلي: خير الدين، الأعلام، 60/6-61.

(2) شرح الرماني على كتاب سيبويه، 247. أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، توفي سنة، 296هـ. طبقات اللغويين والنحويين، 86.

(3) انظر ابن جني، الخصائص، 285/1،284.

(4) سيبويه، الكتاب، 303/1. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، توفي سنة، 180هـ، الزركلي: خير الدين، الأعلام، 81/5.

بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حده، ويشرب اللبن على حده، فإذا جزم، فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب اللبن على كل حال"[1].

ومن اهتمام النحاة بفكرة الربط بين الإعراب والمعنى، أنهم يدفعون الوجوه الإعرابية الأخرى إذا لم يكن وجه للمعنى، أو لأن الوجوه الأخرى تفسد المعنى، من ذلك قولهم :" ولو جزم كان المعنى فاسدًا،... ولا معنى للنصب ههنا[2]. ويقول المبرد في قوله تعالى " فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ" (البقرة /117) :" النصب ههنا محال؛ لأنه لم يجعل(فيكون) جوابًا، وهذا خلاف المعنى، لأنه ليس ههنا شرط، إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، وكن حكاية"[3]. وقد عمدوا –أيضًا– إلى مراعاة نية المتكلم فيما أراد من معنى"[4]، فتقول :" هنَّ حواجُ بيتَ الله، إذا نويت التنوين"[5]، ومن ذلك تفسير الخليل نصب (عبدالله) من قولك :"ما أحسنَ عبْدَ الله" على نية المفعولية[6].

لقد اهتم النحويون بفكرة الربط بين الإعراب والمعنى، غير أن هذا الربط اقتصر على مسألة الإعراب في الأسماء، لأن الأسماء تعتورها معان مختلفة، وهي على صيغة واحدة، أما مسألة الإعراب في الأفعال، فإنما ترتبط بفكرة العمل النحوي، ولعل فكرة الربط بين علامة الإعراب والعامل في الأفعال، إنما تأتي أجل تعليل الحالة النحوية في أواخر الأفعال؛ لأن الاختلاف الإعرابي

---

(1) سيبويه، الكتاب، 43/3،42.

(2) المبرد، المقتضب، 26/2.

(3) المبرد، المقتضب، 18/2.

(4) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 460 .

(5) المبرد، المقتضب، 178/2. محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الازدي، أبو العباس المبرد، توفي سنة، 286هـ، الزركلي: خير الدين، الأعلام، 144/7.

(6) انظر سيبويه، الكتاب، 72/1-73.

في الأواخر يفسر على أساس من الربط بين فكرة العاملية والمعنى؛ فالمعاني النحوية علة في دخول الإعراب في الكلم، وتأتي العوامل لإنتاج حالة نحوية دالة على المعنى الداخل على الاسم.

إن الأفعال في العربية لا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة ولا مضافًا إليها، إنما يقدم الفعل معنى واحدًا، هو كونه مسندًا، أي خبرًا عن شي، فدل ذلك - من وجهة نظر النحاة- أن الإعراب في الأفعال ليس ذا دلالة أو وظيفة نحوية؛ إن هذا الاعتقاد (الإعراب في الفعل لا يقدم وظيفة نحوية) سبب في قيام هذه الدراسة؛ ذلك أن النحاة لم يفرقوا بين إعراب الفعل وإعراب الاسم، وعدّوا الإعراب في اللغة واحدًا، فإذا كان كذلك، فما معنى أن يكون الإعراب في الاسم ذا وظيفة نحوية؟ وما علة إعراب الفعل إذا كان الإعراب فيه لا يقدم معنى نحويًا؟.

يقف هذا البحث على ظاهرة الجزم، غاية ربط فكرة الإعراب في الأفعال بوظيفة أو دلالة نحوية، قياسًا على فكرة الإعراب في الأسماء، ويهتم موضوع الجزم بفكرة الدلالة النحوية لمسألة الإعراب في المضارع؛ فالجزم نوع من الإعراب في الفعل، وهو يقابل الجر في الأسماء؛ فقد حمل النحاة الرفع والنصب في المضارع على الرفع والنصب في الأسماء، ولم يكن الجزم محمولاً على شيء من إعراب الأسماء. دعا هذا إلى البحث في مسألة الجزم غاية الوصول إلى حقيقة الوظيفة التي يقدمها الإعراب في المضارع، وغاية الكشف عن حقيقة الإعراب في المضارع، إعراب بالأصل هو، أم بالمشابهة؟.

الفصل الأول

الجزم في الدرس النحوي القديم

1 ـ الجزم لغة واصطلاحًا.

2 ـ الجزم في الاصطلاح النحوي.

3 ـ مفهوم المصطلح الإعرابي في واقع الانجاز اللغوي.

4 ـ علة إعراب المضارع.

ـ التفسير الشكلي لإعراب المضارع.

ـ أوجه المشابهة بين المضارع والاسم ومناقشتها.

ـ التفسير الدلالي لإعراب المضارع.

5 ـ علة اختلاف وجوه إعراب المضارع.

ـ وجه الرفع.

ـ وجه النصب.

ـ وجه الجزم.

ـ علة عمل الجوازم.

الجزم لغةً واصطلاحًا

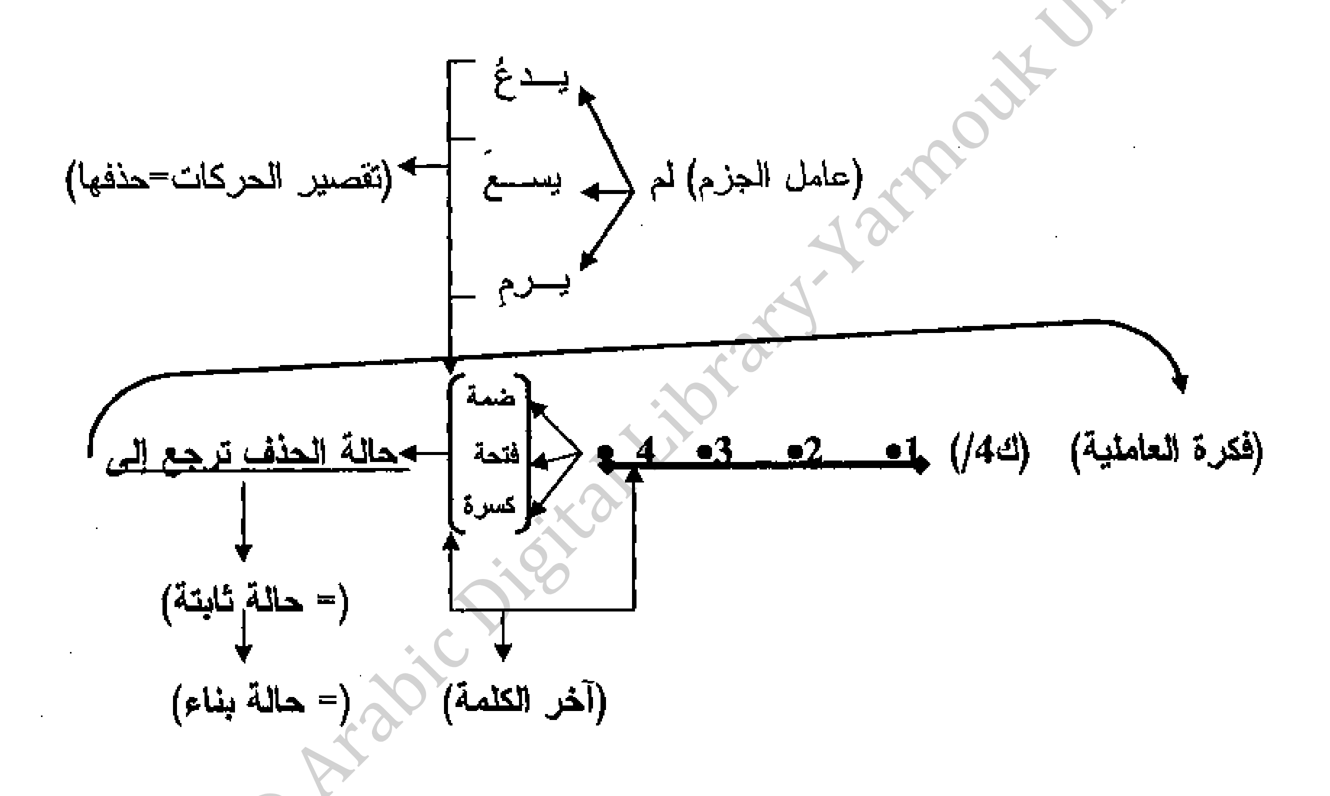
تكاد تتفق المعاجم اللغوية في تحديد معنى مادة "جزم"، يتساوى في ذلك المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي، فليس هناك فرق ينظر إليه فيما ورد في تلك المعاجم. ويربط النحويون بين المعنى اللغوي لمادة "جزم"، والمعنى الاصطلاحي في الدرس النحوي، وكثيرًا ما يتوضح معنى الجزم- حسب النحاة- بالنظر إلى استعماله النحوي، الذي يرون فيه قطع الحركة عن الحرف.

"جزم الشيء قطعه، ومنه جزْم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء، وبابه ضرب"[1]، وهذه المقاربة بين الجزم في الإعراب والسكون في البناء، توضح الجزم من الحقيقة الصوتية؛ إذ كلاهما يحذف الحركة، فالساكن ضد المتحرك، والساكن مصطلح في البناء[2]، ونظيره في الإعراب الجزم، هذا – بالطبع- يأتي من كون السكون(=عدم الحركة) أصل الفكرة البنائية، والحذف (حذف الحركة=سكون) أصل الفكرة في الجزم؛ فمِن البناء ما يكون على غير الحالة العديمة الحركة، كبناء (كيفَ) وما أشبه، ومن الجزم ما يكون على حالة صائتية (=حركة) في الاخر، فالفرق بين البناء والجزم، أن الأول يخرج من نطاق فكرة العاملية، والثاني يكون في الاخر بتأثير من العامل. فالجزم قطع للحركة، لكن هذا القطع لا يكون إلا بفعل عوامل النحو، ولعل قطع الحركة بسببٍ من العامل، علة في إطلاق مصطلح الجزم؛ فغياب الحركة في البناء غير معلل، وكأن أصل الكلم أن يكون غير محرك، أما في الإعراب، فالأصل أن يختلف آخر الكلم لاختلاف العامل، غير أنه في الجزم يأتي الاخر على حالة واحدة، هي الحذف، حذف الحركة أو الحرف

([1]) الرازي: محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، 103. توفي سنة، 277هـ.

([2]) انظر ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 34. عبدالله بن احمد البغدادي، توفي سنة، 567هـ، السيوطي بغية الوعاة، 29/2.

(على الرغم من أن الأصوات في أواخر الأفعال المعتلة، مختلفة الصورة النطقية، بين الضم والفتح والكسر، ضابطها في الجزم حذف الحركة أو تقصيرها، كما يرى البعض)؛ فلما جاء الجزم على حالة واحدة (حالة الحذف دائمًا)، حملوه من حيث اللفظ على البناء، إذ يعني البناء أن يأتي الكلم على حالة واحدة[1]. الرسم التالي يوضح المقاربة بين الجزم والسكون، من حيث إن كليهما ثابت:



الرمز(ك/4) يعني كلمة (مثل/ يدعُ / يسعَ/ يرمِ) مكونة من أربعة أحرف، والأرقام (1-4) تمثل أحرف الكلمة، والرقم (4) يمثل الحرف الأخير من الكلمة، الحركات(الضمة/الفتحة/الكسرة) تعني حالة تقصير الأواخر في المضارع، وهي حالة تساوي حالة البناء من حيث الثبات على فكرة الحذف، لكنها لا تساوي حالة الاختلاف في الاسم من نحو" زيدٌ، زيدٍ، زيدًا. فكان الجزم (= قطع

([1]) سيبويه، الكتاب، 13/1، وابن السراج، محمد بن السري بن سهل، أبو بكر، توفي سنة، 316هـ. الزركلي، الأعلام، 79/3. الأصول في النحو،46/1، وابن جني، الخصائص، 137/1، وابن الخشاب، المرتجل، 34.

الحركة) من حيث إنه حالة ثابتة تجيء حذفًا –دائمًا– شبيهًا بالبناء؛ إذ البناء حالة ثابتة، وإن كان بعض الجزم، وبعض البناء حركة.

والهمداني يقول :"شربت فجزمت أي رويت"، "وقال المزنيُّ :اجتزمت نخلاتٍ أي اشتريت ثمرها ولم تشترِ النخل"[1]، فقطع الظمأ وشراء ثمر النخل جزمٌ، وهما معنيان متقاربان؛ إذ قطع الظمأ كقطع الثمر، وكلاهما يقرب من قطع الحركة من الحرف، إذ الحركة مقطوعة من الحرف كقطع الثمر من النخل.

يظهر مما سبق فكرة المعنى الحقيقي والمجازيّ للجزم، فعندما يقال: جزمت بمعنى رويت، فما هو إلا حال من أحوال الجزم بقطع الظمأ، وكأنما أسكت النفس الذي هو الصوت أو كأنما أسكت صوت الظمأ، هذا يتوافق بحال مع إسكان الصوت في آخر الحرف، وكذلك المعنى الحقيقي لحال النخل عندما يقطع منه الثمر، كأنما قطعت الحركة من الحرف، والجزم في الحقيقة غياب الحركة حذفًا أو تقصيرًا –والحذف هنا علامة إعرابية– كأنما قطعت عنصرًا من عناصر الكلمة، وأبقيت الكلمة ناقصةً منه، لكن هذا الفهم لا يوضح حقيقة المفهوم النحوي لفكرة الجزم، فمصطلح الجزم –حسب ما ورد سابقًا– لا يجاوز وصف حالة الجزم وصفًا شكليًا في الإنجاز اللغوي، أما معنى الجزم أو مفهوم حالة الجزم فليس واضحًا، فلا يعني الجزم عند اللغويين أكثر من قطع الحركة من الحرف. وليس هذا المشكل (تحديد المفاهيم النحوية) خاصًا بمصطلح الجزم، بل هو كذلك في سائر مصطلحات الإعراب الأخرى (الرفع والنصب والجر)، وسيناقش هذا– إن شاء الله– عند الحديث عن مصطلحات الإعراب في الصفحات القادمة.

---

(1) الشيباني: أبو عمر، كتاب الجيم، معجم لغوي، 61. إسحاق بن مراد الشيباني بالولاء، توفي سنة، 206هـ، الزركلي، الأعلام، 296/1.

يقول الزجاجي- في معنى الرفع والنصب والجر والجزم من طريق اللغة- :"فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى،...والمتكلم بالكلمة المنصوبة ينصب فاه فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى،...وأما الجر فإنما سمّي بذلك لأن معنى الجر الإضافة؛ وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، وأما الجزم فأصله القطع "فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة"[1]، يصرح الزجاجي -بقوله الرفع كله- أن الرفع مفهوم نحويٌّ، يلحظ في كثير من أبواب الصنعة النحوية، وأنه معنىً غير لفظ، وأن لفظ الرفع إنما هو حركة الرفع، يعني هذا أن حركة الرفع ترشد إلى معنى الرفع، وتعين على تتبع الرفع في إنجازات الصنعة النحوية، فكلما كان هناك ضمة (رفعة) كان هناك معنى للرفع، غير أن مفهوم الرفع - بالابتعاد قليلاً عن ملاحظة نطق الضمة- لا يبدو واضحًا عند النحويين، يصدق هذا القول في سائر المصطلحات الإعرابية، ويزداد المعنى إبهامًا فيما يخص "الجزم"؛ لعدم وجود حركات منطوقة ترشد إلى فهم مدلول هذا الإنجاز.

وقد فطن الشريف الرضي إلى هذا المشكل(مفهوم المصطلح الإعرابي)، فشرع يقيم علاقة بين أنواع الإعراب وحركاته يقول :"وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه؛ فسمى حركة البناء ضمًا وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا"[2]، ويقول الرضيّ :"وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إيّاه،

([1]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 93-94، الرضي الاستراباذي، الكافية في النحو، 24/1.

([2]) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، 24/1.

فسميت حركة البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبًا، وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي، فسمى حركة الإعراب جرًّا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا،...ثم الجزم بمعنى القطع"[1].

ويفرق النحويون بين الضم والرفع، والنصب والفتح، والكسر والجر، والجزم والوقف من حيث كونها علامات إعراب أو بناء، "فإذا كانت الضمة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعًا"[2] "وأما إذا كانت علامة بناء فلا تسمى إلا الضمة"[3] "والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا"[4].

والغرض من تسمية هذه الحركات هو "إفادة نفوسها فقط، فإذا قلت ضُمّ الكلمة فالمعنى أظهر لفظ الحركة المخصوصة فيها،...ولما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معان وصار اختلافها علمًا لاختلاف المعاني، كالفاعلية والمفعولية والإضافة جعلوا لها في هذا الحد أسماء مفردة؛ لأنها قد تغيرت عن أحوالها وصارت تذكر لا لتفاد أنفسها ويقع اللفظ بها، بل ليدل ذكرها على أحوال ومعان، فغيروا الاسم لتغير المعنى"[5]، "فإذا قلت رفعت الاسم، فكأنك قلت ضممته ضمة أردت بها الدلالة على المعنى المخصوص"[6].

---

(1) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو،24/1.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 46/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 204/2.

(4) الرضي، شرح الكافية، 24/1.

(5) الجرجاني: عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 101/1.

(6) الجرجاني: عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 101/1.

فالرفع والنصب والجر، مصطلحات لا تعدو كونها وصفًا للحركات المنطوقة، أما المعاني المأخوذة منها، فإنما كان لغلبة حضور هذه الحركات في المعنى النحوي المخصوص بها، مجمل القول، أن معاني النحو – ومنها الفاعلية – ليست مأخوذة من الرفع وغيره،؛ وإنما هي معان نحوية تستفاد من تعالق الكلم بعضها ببعض، ويجتزأ للدلالة بالحركات، أو بالأحرى بالعلامات.

إنّ هذا الفهم لمعنى مصطلحات الإعراب، (الرفع بسبب ارتفاع الحنك، والجزم بمعنى القطع) – لا يبدو قادرًا على ربط المعنى بواقع الإنجاز اللغوي ضمن الأبواب النحوية؛ فالرفع الذي هو من خصائص الفاعلية، ومن خصائص الابتداء وغيره، لا نجد علاقة بين السبب الذي يذكرون لتسميته وكونه علامة على معنى نحوي: فليس لارتفاع الحنك صلة بالمعنى الذي جعل الرفع دليلاً عليه، مثل هذا يقال في النصب والجر والجزم، إذ ليس هناك أدنى علاقة بين انتصاب الحنك، أو انخفاضه أو انقطاع سيل الهواء، وتلك المعاني النحوية التي جعلت تلك العلامات دلائل عليها، فلا يربط هذه المصطلحات بواقع اللغة. وينضاف إلى ذلك، أن كثيرًا من المعربات يقع إعرابها رفعًا بغير ضمة، فهل يتوقف معنى الرفع بغياب الضمة؟ وأن عددًا غير يسير من المعربات تكون علامات إعرابها نيابة؛ أي بقيام العلامات بعضها مقام بعض، كإعراب النصب بغير الفتحة، والجر بغير الكسرة، والرفع بغير الضمة، والجزم بغير السكون(=عدم الحركة). ولعلنا نلتمس عذرًا لقطرب في رأيه القائل :بأن هذه الحركات لا دلالة لها على المعاني[1]، مردّ هذا عدم اهتمام النحاة بإيجاد مفهوم يصدق على هذه المصطلحات، ويمسّ الغاية من استخدامها في واقع اللغة المنجز.

---

(1) انظر ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة، 85. احمد بن عبدالرحمن، توفي سنة، 592هـ، الزركلي، الأعلام، 1/146-147.

وإذا عدنا إلى الجزم وجدنا القضية مستعصية على الفهم إذا وضعنا نصب أعيننا المعنى الذي التمسوه للجزم، (الجزم معناه القطع)؛ ذلك أن الحركات التي تنبيء عن المعاني لا وجود لها في إعراب الجزم، فعلامات إعرابه أصوات محذوفة، وصوائت محذوفة أو مقصورة كما يرى البعض، فكيف تفهم وظيفة الإعراب في فكرة الجزم (=حذف)؟.

لا مناص من أن يبحث في وظيفة الإعراب النحوية من منطلق آخر، منطلق يوضح فكرة التعالق[1] النحوي بين الكلمات في النص أو الجملة، هذا التعالق من شأنه أن يوضح حقيقة الحالة النحوية؛ لأنه يكشف عن وظائف الكلمات في النص.

الإعراب عنصر لغوي يكشف عن وظائف وأحوال الكلمات في الجملة أو النص، وهو ملْمح لا خصيصة من خصائص العربية تشير إلى وسيلة من وسائلها في الإفصاح عن المعاني، فالعربية تستخدم بعضًا من الدلائل التي تخصص المعنى الذهني لدى المتكلم، وتترجم المعاني إلى دلائل إشارية أو صوتية أو حالية أو مقاليه أو مقامية أوغيرها، وما يهم من هذه الدلائل صدقها في توضيح المعنى المقصود لدى المتكلم، بحيث يصبح المعنى الذهني سببًا في اندفاع اللسان نحو إنتاج ألفاظ العلامات الإعرابية، يتساوى في ذلك إذا كانت العلامة حذفًا أو وجودًا، كما يتساوى في الإرشاد إلى المعنى جميع تلك الدلائل أو الإشارات مهما قصرت أو مطلت أو حذفت. والجزم مصطلح إعرابي

---

(1) فالتعالق يرشد إلى فهم المعاني النحوية في الكلام ليس في الأسماء حسب، بل في الأفعال أيضًا، إذا كان الإعراب ذا دلالة نحوية، ويجب على النحو العربي أن يطرح من درسه ما أطلق عليه البناء؛ لأن مفهوم البناء غير واضح لدى النحاة، وأغلب النحاة– قديمًا وحديثًا– يجعلونه ضدًا للإعراب، انظر "**المرتجل في شرح الجمل**،35"، فما الإعراب وما البناء؟ إذا كنا نقول في حلقات التعليم:" مبني في محل معرب" فالبناء مصطلح صرفي لا نحوي؛ لأنه يهتم بالكلمة من حيث وصفها الصوتي الثابت كالبناء، أما الإعراب فيهتم بالكلمات لا من حيث كونها مفردة، بل من حيث هي كلمات مؤثرة ومتأثرة في السياق الذي ترد فيه، لا يصدق مصطلح البناء إلا على الحروف والأدوات والظروف والأبنية الجامدة لأنها مؤثرة لا متأثرة.

يمثل حالة من الإنجاز اللغوي، ذات صلة بفكرة الإسناد في الفعل، ولعل الربط بين الجزم وفكـرة الإسناد في الفعل يتطلب التعرض لفكرة الجزم في الانجاز اللغوي. وهذا ما سيعرضه البحث فـي الفصول اللاحقة إن شاء الله.

علة إعراب المضارع

عُنِي النحويون- منذ سيبويه فمن بعده- بدرس الفعل المضارع علة ودلالة، فعدت مـسألة المضارع من المسائل الخلافية بين النحاة، وقد انصب بحث اللغويين في عدد من مسائل المضارع، منها مسألة إعرابه، أكانت بمشابهته الأسماء، أم باستحقاقه الإعراب استحقاقَ الأسماء له؟.

عرض الكوفيون لدلالة الإعراب في الفعل المـضارع[1]، وعنـدهم أن الإعـراب فـي المضارع ينبيء عن معنى. وكان لفهم الكوفيين صدى كبير في الدرس النحوي الحديث، فقد اهـتم بعض المحدثين بـ"الإسناد" وبـ"الزمن" في المضارع، ورأوا في هذين الأمرين منطلقًا جيدًا لتفسير الإعراب فيه على أساس يربط الإعراب بالمعنى.

قد يُظن بأن إعادة الحديث في إعراب المضارع اجترار لأقوال السابقين من النحاة، لكنه في الوقت ذاته لا يخلو من الفائدة إذا كان الغرض من إعادة البحث مقصدًا يتجاوز الخلاف المـوروث بين مدرستي البصرة والكوفة، ويسعى إلى إظهار بعض القضايا التي توصل إلى تفـسيرات أكثـر

(1) أما أهل البصرة فقد رأوا عكس ذلك، وعندهم أن لا معنى للإعراب في الفعل، انظر الزمخشري، المفصل،333، هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، جار الله أبو القاسم، توفي سنة، 538هـ، الزركلي، الأعلام، 178/7. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، 10/7.

منطقية وإقناعًا في مسألة إعراب المضارع، علة إعرابه، ودلالة الإعراب فيه، ولعل الوقوف على مسألة إعراب المضارع، ضرورة لفهم حالة الجزم؛ إذ الجزم فرع في إعراب المضارع.

من المقرر عند النحاة "أن الغاية من الإعراب الإبانة عن المعاني"[1]،وأن المضارع معرب– وإن اختلفت[2] علة إعرابه– وأنّ إعرابه رفع ونصب وجزم، فما معاني إعرابه؟.

ما زال تفسير إعراب المضارع يغري بالبحث والنظر، إذا ما أخذنا في الحسبان أن الفعل عمومًا ومنه المضارع لا يقوم إلا بوظيفة واحدة، هي وقوعه مسندًا، أي خبرًا عن شيء أو شخص أو معنى، وعليه فهو في غير حاجة من هذا الجانب لأن يكون معربًا، فما الجوانب التي تفسر مجيئه محملاً بحالات إعرابية مختلفة؟ أو ما المعاني التي تسوغ التغيرات الإعرابية فيه، لنتأمل التالي:

زيد لا يقومُ
زيد لن يقومَ
زيد لم يقمْ

فالفعل منفيّ في الجمل الثلاث، لكن إعرابه مختلفٌ في كل صورة، ولا يكاد الدرس النحوي القديم يجاوز النظر إلى العامل في مثل هذه المسألة(أهل البصرة)، أو الركون إلى أن العلامة الإعرابية في هذه المسألة تفيد تعيين الأداة الداخلة على المضارع، أهي للنفي أو للنهي؟(نحاة

---

(1) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 49/1، ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 34.

(2) انظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،434–436، و أسرار العربية 315–327، وقد ذكر الزركلي، في الأعلام، 327/3 أن الأنباري هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري، توفي سنة، 577هـ. وانظر أيضًا الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 78–82، للوقوف على حجج المدرستين في مسألة أعراب المضارع.

الكوفة)، وبقيت مسألة الربط بين العامل والعلامة الإعرابية هي المطلب الذي سعى النحويون إلى فهمه على أساس شكلي، أما البحث في ما وراء هذه العلاقة (علاقة العامل بالعلامة الإعرابية) فلم يكن له حضور في الدرس النحوي فيما يخص الفعل المضارع.

إنّ فكرة الربط بين الإعراب والمعنى (= الوظيفة النحوية) سمة باقية امتازت بها العربية، وعليه فلا يمكن أن نقلل من وظيفة العلامة الإعرابية في النص، إذا كان محدثها عاملاً نحويًا ذا أثر وظيفي في ترابط المعاني الوظيفية في النص، وتبين هذه الفكرة، عند النظر إلى العلامة الإعرابية من حيث هي مكون رئيسيّ من مكونات الجملة، ينصرف النظر عن نوع الجملة، وهذا الفرق بين العلامة الصرفية التي لا تتعدى المبنى المفرد، والعلامة الإعرابية التي يتعدى أثرها النحوي حدود المبنى الصرفي إلى تفسير التعالق بين مكونات الجملة، أو النص.

عني النحويون الأوائل بتفسير مسألة الإعراب في الكلم على أساس يربط الإعراب بالمعنى، أجلّ تعليل ظهور الإعراب في الكلم تعليلاً لفظيًا ودلاليًا، ولم يكن بحثهم تنظيريًا، وإنما كان مستندًا إلى جوانب اللغة المسموعة، فكثيرًا ما كانوا يفترضون لهجًا فصيحًا غاية تقصي مسائل الإعراب، وفهم الدلالة النحوية في النمط اللغوي المنجز. انظر إلى قول الخليل في تفسيره نصب (عبدالله) من قولنا :ما أحسن عبدَ الله، :" شيء أحسن عبدَ الله"، وهذا تمثيل ولم يتكلم به"[1] فأعاد حالة النصب في "عبدالله" إلى فكرة المفعولية المأخوذة من تعالق الفعل مع مفعوله.

غير أن فكرة الربط بين الإعراب والمعنى اقتصرت على حالة الإعراب في الأسماء، أما الإعراب في المضارع–حسب النحاة– فلا يقدم وظيفة نحوية؛ ذلك أن الفعل لا يكون إلا مسندًا؛

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 1/72-73.

ودلالة الإعراب في المضارع محلّ خلاف بين النحاة؛ فهم مجمعون على إعرابه، ومختلفون في العلة الموجبة له، والتي تفضي بدورها إلى دلالة الإعراب.

كان لتعليل النحاة حالة الإعراب في المضارع منهجان :أحدهما شكلي، والآخر دلالي.

التفسير الشكلي لإعراب المضارع

لا يعتد البصريون بإعراب الفعل بوجه عام؛ "لأن الفعل تختلف صيغه لاختلاف معانيه، فكان مستغنيًا عن الإعراب بخلاف الأسماء؛ فإنها تعتورها معانٍ مختلفة وهي على صيغتها"[1]، فالأفعال لا تجيء على معنىً واحد، غير أن اختلاف معانيها يوجب اختلاف صيغها، وهذا فرق بين الاسم والفعل، فالاسم يبقى على صيغة واحدة، وتختلف المعاني عليه، أما الفعل، فتختلف صيغه باختلاف معانيه.

لكن المعاني في الأفعال ليست معاني في الصيغة، أو ما يسمى بالمعاني الصرفية، أي باعتبار الفعل قالبًا صرفيًا غير ذي أثر في بنية الجملة؛ فالفعل من غير علاقة بالمسند إليه لا يساوي إلا معنى معجميًا؛ فلا تدل الصيغ الفعلية على الحدث والزمن إلا بعلاقتها مع المسند إليه، والقول بأن الفعل مستغنٍ عن الإعراب لاختلاف صيغه، قول غير دقيق؛ هذا بالطبع إذا كانت غاية الإعراب في الفعل تتجاوز الدلالات المذكورة(الزمن والحدث) من كونها دلالات صرفية للصيغة، إلى كونها معاني ذات أثر في بنية الجملة، أي ذات علاقة بالمسند إليه، بل إن الدلالة الزمنية الدقيقة لا تكاد تكشف عنها الصيغ -بدقة- في جدولها الصرفي، فتحتاج- كثيرًا- إلى ما يخصص أزمانها؛

---

(1) ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، 11/2.

لذا تعد الأداة والظروف عوامل حية لتعيين الزمن[1] الصرفي والنحوي في الجملة العربيـــة؛ أمـــا الإسناد فليس معنى صرفيًا في الصيغة، فالمسند شيء والمسند إليه شيء آخر، وهو مـــستقل عـــن الفعل برغم لزومه له، وكذلك الحدث على الرغم من أنه صفة الفعل، فهو في الوقت ذاته مـــرتبط بالزمن والإسناد، فـــ(الحدث والزمن والإسناد) معان لا تفهم من الفعل وحده؛ إذ أحوالها متغيرة تبعًا للسياق الواردة فيه، وتبعًا للعوامل الداخلة على الفعل. يقول ابن جني: "كان حكم الأفعال أن تـــأتي كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض من صناعتها أن تفيد أزمنتها خولـــف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها،...فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض؛ وذلك مع حرف الشرط"[2]، فدل ذلك على أن دلالة المبنى الصرفي قد تتغير تبعًا للسياق الـــواردة فيـــه، ويلحظ من نص ابن جني أنه لم يتجاوز البنى الصرفية للفعل ومدلولها على الـــزمن، أمـــا قـــضية المغايرة في إعـــراب المضارع على الوجوه المعروفة، فليس له أي مدلول -حسب ابن جني- لأن الإعراب فيه داخـــل في مخالفة المثل، يؤكد هذا إشارة ابن جني إلى الأداة الداخلة على الفعل، التي تعين على فهم أحد معاني الفعل(معنى الزمن) من غير حاجة إلى إعرابه.

فلا يرى نحاة البصرة علاقة بين إعراب المضارع وفكرة الزمن، فالزمن يفهم في الفعل من الأداة الداخلة عليه، أو الظروف التي تعيّن زمن وقوع الحدث، عطفًا على دلالة الصيغة في أصـــل

---

(1) إن كان هناك زمن صرفي كما يرى النحاة القدماء وبعض المحدثين، انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، تحت عنوان"الزمن"، 241، وانظر نور الدين: عصام، الفعل والزمن،94، و أنيس: إبراهيم ، من أسرار اللغة، 175. وفكرتهم أن الزمن لا يتحدد بالصيغة حسب، بل هناك قرائن أخرى يحملها السياق تعين على فهم الزمن بدقة.

(2) ابن جني، الخصائص، 331/3.

وضعها، هذا مفاد قولهم: وإن كـان الفعـل مضارعا تخلص للاستقبال بدخـول الـشـرط"[1]، وينصرف المضـارع إلى الماضي بلم ولمّا الجـازمة"[2] "ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا.... وينصرف للاستقبال بكل ناصب أو جازم غير لم ولمّا،.... ويخلص للاستقبال بحرفي التنفـيس"[3] فثبت من ذلك أن دلالة الزمن في الفعل لا تقتصر على مبناه الصرفي. فضلاً عن أن هذا العرض لا يمت لدلالة الإعراب في المضارع بأية صلة، لكنه يسعى إلى فهم الزمن من خلال الصيغة، فإن لم يكن فبالأداة.

وقول النحاة: بكل ناصب أو جازم لا يرتبط بمسألة الإعراب في الفعل، فذلك عائد إلى معنى الأداة لا إلى عملها النحوي؛ لأنهم يجعلون لحرفي التنفيس" أثرًا في تغيير الزمن، وهما حرفان غير عاملين.

فإعراب المضارع -حسب البصريين- ليس ذا صلة بفكـرة الـزمن، ولا يقـدم إعـراب المضارع وظيفة أو دلالة، " فالأفعال لا يلزمها إلا معنى واحد طارئ"[4] ولا تكون الأفعال إلا عمدة في جميع أحوالها"[5] ويجعلون إعراب المضارع رفعًا ونصبًا وجزمًا ضربًا من الاستحسان[6] كمـا

---

(1) السيوطي، الفرائد الجديدة وشرح المطالع السعيدة ، 606/2.

(2) الرضي، شرح الكافية، 232/2، و المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،268.

(3) الرضي، شرح الكافية،20/1. والمرادي، الجنى الداني، 268 والزمخشري، شرح الأنموذج في النحو، 204، والمبرد، المقتضب 49/2.

(4) الرضي، شرح الكافية، 21/1.

(5) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 11/7.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل 10/7، وانظر حلواني: محمد حيدر، مسائل خلافية في النحو، 91.

يقول الزمخشري: "وليست هذه الوجوه الوحيدة بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل[1].

احتج البصريون لإعراب المضارع بمشابهته الأسماء المستحقة للإعراب على أصلها"[2] واقتصرت المشابهة على أسماء الفاعلين، لكن هذه المشابهة ليست علة منطقية لإعراب المضارع، فضلاً عن أن المشابهة المذكورة هي مشابهة اسم الفاعل لفعله لا العكس؛ لما يحويه اسم الفاعل من معاني الفعلية (الحدث/ الزمن/الإسناد)، وهي في أصل وضعها من خصائص الأفعال – باعتبار الفعل جملة أو نصًا– وأما أوجه المشابهة فترد على النحو التالي.

أولا: ذهب النحاة إلى أن الفعل يشبه الاسم في التعريف والتنكير، فـ(رجل) نكرة وتعريفه "الرجل"، وكذلك (يفعل) نكرة وتعريفه (سيفعل)؛ لأن (رجل) يصدق على جنس الرجال، و(يفعل) يصدق على أزمان غير محددة؛ فيتعرف كل واحد منهما بالحرف الموضوع لذلك، فـ(الرجل) معرفة، لأنه دالّ على رجل بعينه، و(سيفعل) معرفة، لأنه دال على زمن محدد في المستقبل، والحق أن الفعل لا يعرف ولا ينكر، على عكس الأمر في الأسماء، وإذا دخل على المضارع (السين وسوف) فإن دلالة الزمن فيه تبقى مبهمة؛ لصلاحية وقوع الفعل في أي زمن مستقبل قريب أو بعيد، وليس هذا مثل :"الرجل" و "رجل" من حيث التعريف والتنكير. انظر في قولك:" يفعل" و"سيفعل" فلا غرو إذا ذهبت إلى أن "يفعل" معرفة و"سيفعل" نكرة، على غير ما ذهب إليه النحاة؛ لأن "يفعل" حاضر و"سيفعل" مستقبل، والحاضر أعرف.

---

(1) الزمخشري، المفصل ،333. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل 10/7، وانظر الرضي، شرح الكافية، 21/1.

(2) راجع الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،78–82، وابن يعيش، شرح المفصل، 6/7، وابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، 11/2، والأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف،434–436.

ثانيًا: ذهب النحاة إلى أن (يفعل) يشبه(فاعل) من علة الموقع الوظيفي؛ فقولك: "زيد فاعل" مساوٍ لقولك :"زيد يفعل" فأشبه "يفعل" "فاعلاً" من هذه العلة، والحق أنّ وقوع الفعل موقع الاسم لا يعني مشابهة بينهما، بقدر ما يعني تناوبًا موقعيًا يشغله الاسم والفعل على حد سواء، كما أن قولك: زيد ضاربٌ هو قولك زيد يضرب، فالمشابهة بينهما مشابهة اشتقاقية تنتظم في باب من أبواب المعجم، ومشابهة في الدلالة على الحدث والزمن وهي من خصائص الأفعال، ولتعرف أن لا مشابهة منطقية في هذا الموضع، فلتجعل مكان"يفعل" اسمًا غير "فاعل"، فما معنى أن "يفعل" لا يشبه إلا "فاعلاً"؟ لا يجاب عن هذا إلا بقولنا إنّ :" فاعلا" يشبه " يفعل"، والعكس غير صحيح.

ثالثًا: ذهب النحاة إلى أن "يفعل" يشبه "فاعلا" بعلة دخول"اللام" عليه، وهي في أصلها للاسم، والحق أن لام التأكيد الداخلة على المضارع تفيد تأكيد الحدث وقرب وقوعه، والحدث صفة في الأفعال على أصل وضعها. يتبين من ذلك أن الحجة التي اعتمدها البصريون في تعليل إعراب المضارع مازالت قابلة للنقد والرفض، بل مازالت قاصرة عن أن تفسر النمط الإعرابي، ومدلوله الوظيفي في الإنجاز اللغوي.

التفسير الدلالي لإعراب المضارع

عدّ الكوفيون–وعلى رأسهم الفرّاء– حالة الاختلاف في آخر المضارع ذات صلة بفكرة المعاني الوظيفية في السياق، فأعربوا الأفعال بالعلة التي أوجبت الإعراب للأسماء، فالأفعال – حسب الكوفيين– "تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية، ومجازًى بها ومأمورًا بها ومنهيًا عنها وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى

وتقع على الأوقات الطويلة"[1]. وبرغم دقة التعليل لدى الكوفيين، وتقديمهم فكرة المعاني على فكرة الشكل أو اللفظ، لم تنطو فكرة تعليل مسألة إعراب الفعل على تفسيرات منطقية تفسر حالة الاختلاف في آخر المضارع على نحو يربطها بفكرة الدلالة أو المعنى؛ فالأشياء المذكورة (الـزمن والنفـي والإثبات والمخاطب والمتكلم...) سبب في عدم استحقاق الفعل للإعراب؛ لما فيها مـن التوضـيح والبيان، والفعل بهذه الصورة مستغنٍ عن الإعراب أصلاً، وقد عرض الشريف الرضي للمعاني التي قصدها الكوفيون، يقول على لسان الكوفيين: "أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة؛ وذلـك لأنه قد يتوارد عليه -أيضًا- المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتـاج إلـى إعرابه لتعيين ذلك الحرف المشترك، فيتعيّن إعرابه تبعًا لتعينّه، وذلك نحو قولك "لا تضرب" رفعه مخلص لكون(لا) للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي"[2]

غير أن الربط بين حالة الاخر ومعنى العامل في الفعل لا يقدم تفسيرًا دلاليًا لوظيفة العلامـة في آخر المضارع؛ فالمضارع المسبوق بـ(السين أو سوف) مرفوع، والرفع فيه لا يرتبط بحالـة المعنى في الحرف الداخل عليه وهو السين أو سوف، "ونحن لا ننكر أنك إذا رفعت الفعل كان ثمة معنى يخالفه إذا نصبت، وكذلك إذا جزمت، إلا أنا نقول: هذه المعاني هي لما ينضم إلى الأفعال؛ ألآ ترى أنك إذا قلت: لن تكرمني فمعناه نفي الإكرام في المستقبل، وإذا قلت لم تكرمني فمعنـاه نفـي الإكرام في الماضي، فهذه المعاني ليست بمعان معتورة على الأفعال حتى تجعلها لها دلالـة فـي

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 81.

(2) الرضي، شرح الكافية، 227/2.

الفعل، كما فعل في معاني الأسماء، فإن قلت ما ذكرته من معاني الأسماء هي أيضًا لما ينضم إليها... قلت ليس المعاني في الأسماء كوزانها في الأفعال"[1].

وبرغم دقة التعليل النحوي الذي يراه الكوفيون، فإن الغرض منه هو التفريق بين معاني الأدوات الداخلة على المضارع، لا الوقوف على معنى الإعراب فيه، وأن نظرة الكوفيين لإعراب الفعل ودلالته تعتمد بدءًا على تعالق الأداة مع الفعل، وهو ما يطلق عليه الأساليب النحوية، كأسلوب الشرط والاستفهام والنهي وغيره؛ فدلالة الإعراب في الفعل -من وجهة نظر الكوفيين- تأخذ حيزًا يقلل من دور العلامة الإعرابية. وإن مما يفهم من كلام الكوفيين، أن المضارع المرفوع الواقع أول الكلام، لا دلالة للإعراب فيه؛ لعدم الحاجة إلى التفريق بين حرف النفي أو النهي أو الشرط، كما أن المضارع الواقع بعد أدوات التحضيض لا يدخله معنى نحوي؛ لعدم وجود عامل يؤثر في تشكل علامة الإعراب فيه.

لقد بحث النحاة في الغاية التي من أجلها أعرب المضارع، غير أنهم اكتفوا بوصف الظاهرة النحوية، وعرضها عرضًا تعليميًا لا يعدو النظر إلى المبنى النحوي؛ فانصب اهتمامهم على الشكل النحوي، وأخذتهم نظرية العامل في تفسير الإعراب تفسيرًا شكليًا على حساب المعنى أو الدلالة. ولمزيد من الإيضاح، نعرض -تاليًا- وجوه إعراب المضارع علةً ودلالةً .

وجه الرفع:

يقول سيبويه في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المشابهة للأسماء: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم غير مبتدأ ولا مبنى على

---

(1) ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، 2/18-19.

مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكونها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب الرفع فيها"[1]، وهذه العلة التي توجب الرفع للأفعال المضارعة هي علة إعرابهـا؛ لأن من أوجه المشابهة بين الفعل والاسم- على ما قرره النحاة- وقوع الأفعال مواقع الأسـماء، إلا أنّ هذا التعليل لا يختص بالأفعال المضارعة؛ لوقوع الأفعال الماضية في مبتدأ الكلام، من نحو قولك: "قام زيدٌ"- على ما سيتضح عند الكوفيين- ويفهم من قول سيبويه، أن لا عامل معنويًا لرفع الأفعال، أي أنّ عامل الابتداء يقتصر على الأسماء، وإنما جاز رفع الأفعال لوقوعها موقع الأسماء، يستوي في ذلك إذا كانت الأسماء مبتدأ بها أو غير ذلك، فلا عوامل لفظية لرفع الفعل عند جميع النحـاة - غير الكسائي- ولا عامل معنويًا عند سيبويه ومن تبعه[2]، ثم اعترض سيبويه على نفسه- لما قررّ أن الأفعال ترتفع بوقوعها موقع الأسماء- في باب أفعال الشروع وأخواتها من نحو قولك "كاد زيد يقوم".. فإن هذه الأفعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها، فـلا يقـال كـاد زيـد قائمًا،... ثم أجاب عن ذلك بأن الأصل في "كاد زيد يقوم" أن يقال " كاد زيد قائمًا"وإنما عدل عـن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض، وذلك الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه"[3]

غير أن المعنى المستفاد من الاسم في قولك "كاد زيد قائمًا"[4]هو معنى الفعلية؛ لما بين الفعل واسم الفاعل من شبه في الدلالة على الحدث والزمن، أما معنى قرب وقوع الفعل فيؤخذ من (كـاد)

---

(1) سيبويه، الكتاب، 10/3.

(2) بعض النحاة يعلل رفع المضارع بالابتداء على ما سيجيء.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7.

(4) استشهد سيبويه بقول الشاعر:

فأبت على فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي مرضع (الطويل)

ابن يعيش، شرح المفصل 13/7

لا من (يقوم)، فدلّ ذلك على أنّ قائمًا معدولة عن يقوم واقعة موقعها، ومفاد هذا، أنّ الفعل مرتفع في موضع لا تقعه الأسماء. فعلة إعرابه منقوضة بما تقدم عند سيبويه؛ لأن علة رفعه هي علة إعرابه[1]، كما أن المضارع يرتفع بعد أدوات التحضيض، وهو موقع لا تقعه الأسماء، والقول عند سيبويه: "أنّ (هلاّ) لا تعمل في اسم ولا فعل"[2] ويجعل دخولها في الكلام وعدمه واحدًا، فقولك "هلا يقوم زيد "هو قولك "يقوم زيد" وإذا كان هذا من جهة اللفظ صحيحًا، فإنه لا يصح من جهة المعنى؛ لما في أدوات التحضيض من معنى الحث على القيام بالفعل، فضلاً عن دلالة الفعل المستقبلية، وحجة النحاة في تعليل عدم العمل لأدوات التحضيض، "شبهها بما ليس مختصًا وهي حروف الاستفهام"[3] وحروف الاستفهام من حروف المعاني.

مذهب الكوفيين أن رافع المضارع تعريه من الناصب والجازم، ووجهه أنه إذا عُرّي منهما أشبه المبتدأ، لا لوقوعه موقع الاسم خلافًا للبصريين[4]؛ وذلك لأن الماضي يقع موقع الاسم نحو: زيد قام، وقيل "رافعه تعريه من العوامل مطلقًا...ونسبه الخضراوي للفرّاء والأخفش.[5]

وعلى اختلاف التعليل لدى النحاة بصريين وكوفيين، بقيت مسألة الرفع في الفعل المضارع غير ذات معنى نحوي، ولم يتخط الدرس النحوي القديم نظرية العامل في تفسير علامة إعراب

---

(1) إن المعنى المأخوذ من " كاد زيد يقوم أو قائمًا" لا يقف عند حد المبتدأ والخبر، بل يعدو ذلك إلى أسلوب الجملة بأكمله، أي لا يمكن إغفال (كاد) والنظر إلى جزئي الجملة الاسم والفعل أو الاسم والاسم، إذا أريد الدلالة على قرب الحدث.

(2) سيبويه، الكتاب 10/3.

(3) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 162/3، الأشموني، حاشية الصبان، 277/3، ابن مالك: جمال محمد، شرح عمدة الحافظ، 329.

(4) انظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 434، وما بعدها، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 78-82.

(5) ابن عقيل، شرح التسهيل، 59/3 وانظر الأشموني، حاشية الصبان، 277/3.

المضارع، وبقيت مسألة إعرابه عندهم مسألة شكلية لا تتصل بالدلالة، هذا مفاد قولهم :"إنما أعربت الأفعال لشبه لفظي،....وأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر،....ودخل الرفع والنصب –وإن كان مدلوله في الاسم الفاعلية والمفعولية، وهما متعذران في الفعل– لمشابهة عاملها لعاملها"[1].

وجـــه النصـــب:

علل النحويون[2] نصب المضارع بعوامل لفظية، تسمى الحروف الناصبة[3]، وينصب بـــ(أن) مقدرة بعد "حتى، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو"[4] ،ومسألة النصب بأن مقدرة بعـد هذه الحروف مسألة خلافية بين المدرستين[5]، غير أن النحويين أجمع يعتمدون على معنـى الأداة الداخلة على المضارع المنصوب، ويعدونه معنى النصب في الفعل.

تعمل هذه الحروف –حسب النحاة– "لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حـروف الجـر فـي الأسماء لاختصاصها بها، وأما عمل النصب خاصة، فلشبه (أن) الخفيفة بـــ(أنّ) الثقيلــة الناصــبة للاسم، ووجه المشابهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فهما مثلان،.... وأما المعنى فمن قبل أن (أن) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أن (أنّ) المشددة وما بعدها من الاسم، بمنزلة اسم واحد"[6].

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 11/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 25/3، والمبرد المقتضب،2/ 117،والزمخشري، المفصل، 307، وابن يعيش، شرح المفصل،49/7.

(3) (أن، لن، كي، إذن) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 15/7،.

(4) الرضي، شرح الكافية، 232/2.

(5) نحاة الكوفة ينصبون المضارع بنفس هذه الحروف، وعند البصريين أن ناصب المضارع بعد هذه الحروف أن مقدرة.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7.

ويلزم من هذا أن تكون عوامل النصب كلها راجعة إلى معنى (أنّ) المشددة[1]، وإلى لفظها؛ لأن النحويين يقصرون وجه المشابهة على (أنّ)، ويجمعون على أنّ (كي ولن وإذنْ) تعمل بنفسها، غير أن فكرة المشابهة بين (كي/ لن/ إذن) و(أن) لا تستقيم؛ من قبل أن (إذنْ) ليست حرفًا مصدريًا لتؤول مع الفعل إلى معنى المصدر، يضاف إلى هذا، أن لا وجه مشابهة بين الثلاثة (كي/ لن/ إذن) و(أنّ) من حيث اللفظ ولا المعنى، ويفهم من هذا، أن وجه المشابهة الذي أقره النحويون لا يطرد في تعليل عمل النصب في غير (أن). أما علة الاختصاص فلا يلزم منها عمل النصب خاصة دون وجوه الإعراب الأخرى، من رفع أو جزم؛ ذلك أن حروف الجزم مختصة بالفعل غير عاملة النصب أو الرفع، كما أن حروف التحضيض مختصة بالدخول على الفعل، وحرفي التنفيس كذلك، وجميعها لا تعمل في الفعل رفعًا ولا نصبًا ولا جزمًا، فالاختصاص لا يعطي تعليلاً منطقيًا لفكرة العمل النحوي. وبقول آخر، لم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب؟، فيرى ابن يعيش: "أنّ ما نقله (الفعل) إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، ولما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال، عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال"[2]. فابن يعيش يعلل إعراب الفعل جزمًا بعلة المعنى؛ فلما كان معنى النصب والرفع داخلاً في الأسماء والأفعال شرك بينهما في وجه الإعراب المخصوص، ولما تعذر معنى إعراب الجزم (الشرط والنهي....)، عملت أدواته (أدوات الجزم) فيه إعرابًا لا يكون في الأسماء، وبهذا القول-أيضًا- يعلل ابن يعيش دخول النصب في الأفعال، بأن المعنى المستفاد من عوامل الاسم والفعل مشترك بينهما، غير أن هذا المعنى في الأفعال لا يظهر إلا في إعراب النصب

---

(1) الرضي، انظر شرح الكافية، 232/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 41/7. (2) وانظر ابن مالك: جمال محمد، عمدة الحافظ، 333.

حسب، وهو معنى تأويل المصدر، أما معنى الرفع في الأفعال فليس واضحًا، ومعنى الجزم يراه ابن يعيش مأخوذًا من معنى الأداة، إذ معنى الجزم -حسب فهمه- الشرط والنهي والأمر، وهذه معان متعذرة في الاسم.

يفترض بعض النحاة أن دلالة الإعراب في المضارع ذات صلة بفكرة الزمن؛ فيجعلون "إذن الناصبة علامة للاستقبال وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال"[1] لكن قد تكون (إذن) دالة على الاستقبال-بالنسبة للفعل الذي تكون جوابًا له- في جميع أحوال الفعل من حيث إعرابه، وهذه العلاقة التي يفترضها النحويون بين الإعراب والدلالة المستقبلية للمضارع المنصوب، إنما ترجع إلى معنى الأداة، وقد اتضح سابقًا، أن الدلالة الزمنية تفاد من صيغة الفعل ومن وجود الأداة[2]. يفهم هذا من قولهم :"وأما (لن) إنما عملت لشبهها بـ(أنْ)، ووجه الشبه بينهما، اختصاصها بالأفعال، ونقلها إياها إلى المستقبل، كما كانت (أنْ) كذلك"[3]، :"ولو لم يكن الفعل الذي بعد (حتى) مستقبلاً بأحد الاعتبارين، امتنع إضمار (أن) وتعين الرفع"[4]. وهذا يؤيد فكرة العلاقة-التي يلحظها النحويون-بين الأداة العاملة وعلامة الإعراب التي تفضي بدورها إلى الدلالة الزمنية، لكن فكرة الربط بين حالة الاخر وفكرة الزمن- كما ذكر قبلاً- منقوضة بمجيء المضارع مستقبلاً مرفوعًا، وذلك بعد (السين وسوف)، كما أن المضارع في حالتي النصب و الجزم مستقبل، فدل ذلك على أن الزمن وحده ليس معنى في إعراب المضارع.

---

(1) انظر ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، 226.

(2) الرضي، شرح الكافية، 232/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 15/7.

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب 296.

وجــه الجــزم:

عُنِي النحويون بدرس الجزم في الفعل المضارع، فبحثوا عامل الجزم، وصنفوا الجوازم إلى ما يجزم فعلاً، وما يجزم فعلين، كما بحثوا دلالة الأداة العاملة في المضارع جزمًا وعلــة عملهــا، وعدم العمل في بعض الأدوات التي تختص بالفعل، وبحثوا- أيضًا- الجزم في باب الطلب والنهي والعرض والاستفهام، وما شابه ذلك من المصادر التي اقتضت جوابًا مجزومًا، غير أن هذا البحث النحوي ظل قاصرًا عن أنّ يفسر وظيفة الإعراب في تركيبات الجملة الفعلية، فقد ذكــروا أنــواع الإعراب الأربعة (الرفع والنصب والجر والجزم)،وجعلوا للثلاثة الأولى وظيفة نحوية فــي الاســم حسب، ولم يكن للجزم ما كان لهن.

وقد ضرب النحويون الأوائل صفحًا عن البحث في المعنى النحوي لظــاهرة الجــزم، ولــم يتجاوزوا حدود وصف الظاهرة، والتمرن على إنجاز جمل تنتظم وفق القاعدة النحوية.

الجزم أمر مخصوص بالأفعال دون الأسماء، والرفع والنصب مشترك بينهما، وهذا ما قصده ابن الحاجب من قوله: "فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شُرِّك بينهما فيه، ولما تعذر الجر من كل وجه تعذر الجر، وعوض عنه بالجزم، وجعل العوامل فيه أمرًا مخصوصًا به دون الأسماء"[1]، غير أنّ الدلالة النحوية من الرفع والنصب مقصورة على الأسماء -حسب النحاة الأوائل- فلا دلالة للرفع أو النصب في الفعل، والشبه المذكور إنما هو شبه بالعوامل، وبالعلامة الإعرابية، في حالتي الرفع والنصب.

وقد علل النحاة عدم دخول الجر في الأفعال، وعدم دخول الجزم في الأسماء، وجعلوا ذلــك عللاً تتصل بالمبنى الصرفي، وبالمعنى الوظيفي، فإعراب الجر معلل دخوله فــي الأســماء بعلــة

(1) ابن الحاجب النحوي، الأمالي النحوية، 73/4.

العوامل وبعلة المعنى النحوي، أما حالة الجزم فإنما تعلل على أساس من فكرة الربط بين حالة الاخر ومسألة العمل النحوي.

ولم تكن خصوصية الجزم في الأفعال دافعًا للنحاة بأن يبحثوا في دلالة إعراب الجزم، ما دام العامل فيه لا يشبه عوامل الأسماء، بل كان ركنًا لهم بأن قررّ نفر منهم بناء المضارع المسمى مجزومًا، يقول المازني :"ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن إدعاء كون المضارع المسمى مجزومًا مبنيًا على السكون، لأن عمل ما سميّ جازمًا لم يظهر فيه لا لفظًا ولا تقديرًا؛ وذلك لأن أصل كل كلمة اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفًا، أن تكون ساكنة الآخر"[1]، كما أن فعل الشرط وجوابه "ليسا مجزومين، وإنما هما مبنيان؛ لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعًا لا يصلح فيه الأسماء، فبعد من شبههما، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال"[2].

وبأدنى تأمل يفهم أن المازني كان يقصر أثر العامل النحوي على الحركات الإعرابية الثلاث، فضلاً عن أن ملحظه لم يتجاوز الأفعال الصحيحة الآخر؛ لأن الأفعال المعتلة الآخر، والمعتلة الوسط تظهر فيها علامة الجزم بالحذف، وهذا الحذف حذف مقطعي ينقص بنية الكلمة، وحذف الحركة أو الصوت غير إسكانه، فالأفعال في حالة الجزم مبنية عند المازني؛ لأنها لم تقع موقع الأسماء، لكن "يجب من ذلك أن تكون الأفعال في حال النصب غير معربة؛ لأنها وقعت موقعا لا تقعه الأسماء، والمازني يقول هي معربة"[3]. رأي المازني يثير الشك في تفسيرات إعراب المضارع، ويضعف حجج البصريين، وبخاصة أن عامل الرفع في المضارع يشبه عامل المبتدأ-

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 11/2. والرضي، شرح الكافية في النحو، 223/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 42/7، الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، 486.

(3) الزجاجي، الإيضاح في عل النحو، 94.

عند البصريين والكوفيين- ومهما يكن، فإن المشكل في مسألة إعراب المضارع هي الدلالة النحوية التي تستفاد من إعراب المضارع، وليس أصالة أو فرعية الإعراب فيه.

بقي أن يذكر رأي لابن الحاجب، يعرض فيه للمسألة التي أثارها المازني[1]، وهي أن عوامل الجزم لا أثر لها في العمل لا لفظًا ولا تقديرًا" يقول ردًا على من قال بذلك :"فالجواب وجهان، أحدهما: أنّ الفعل في الإعراب غير أصل؛ فعوامله غير أصلية، ولا خصوصية حينئذٍ بعوامل الجزم، الثاني: هو أن إعراب الفعل لما كان محمولاً على إعراب الاسم، والاسم لا جزم فيه كان الجزم فرعًا في إعراب الفعل" [2].

يتضح من هذا، أن ابن الحاجب يبتعد عن الخوض في مسألة الجزم، وبخاصة أنه يربط إعراب الفعل بإعراب الاسم، فلما كانت الأسماء لا يدخلها جزم، تبين أن الجزم في الأفعال فرع ولا دلالة لإعرابه حسب ابن الحاجب، وهذا عكس إجماع النحاة، إذ يرى النحويون أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وهو حالة رابعة من حالات الإعراب في العربية، أما أن يكون الجزم في الفعل فرعًا من أوجه إعرابه الأخرى؛ فإنه يثير مشكلات أخرى، فإذا اعتبرنا الجزم فرعًا لا أصلاً في إعراب الفعل، فهل يكون النصب أصلاً في الفعل قياسًا على أصالته في الأسماء؟ إذا كان كذلك فما دلالة النصب والرفع في الأفعال؟.

---

(1) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، توفي سنة، 249هـ. الزركلي، الأعلام، 69/2.

(2) ابن الحاجب النحوي، الأمالي النحوية، 92/4.

أدوات الجزم وعلة عملها

لما كان "الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء" [1] وكان إعراب المضارع رفعًا ونـصبًا محمولاً على إعراب الاسم، أخذ النحاة يقترحون عللاً لدخول الجزم في المضارع، ويبحثـون فـي دلالة هذه العوامل وعلة عملها، ولاحظ النحويون أن بعض عوامل الجزم يعمل في فعلين، فكان هذا فرقًـا مـن وجـوه الإعـراب الأخـرى فيمـا يخـصّ المـضارع. وقـد فهـم النحويـون العلاقة بين عوامل الجزم وإعراب الجزم خاصة في باب الشرط والجزاء، فأخذوا يلتمسون علـلاً لعدم العمل في بعض الأدوات التي اقتضت شرطًا وجزاء، فكثيرًا ما كان سيبويه يسأل شيخه الخليل عن علة منعهم أن يجازوا بإذا، يقول سيبويه :"وسألت الخليل، ما منعهم أن يجازوا بإذا؟ فقال الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتا معلوما" [2]، ويبدو أن سيبويه يلمّح إلى الجزم والتعليق باستعمال لفظ "المجازاة"؛ لأن بين الجزم والجزاء صلة من حيث الاستعمال الشكلي في التركيب، ومـن حيـث الدلالـة؛ أي أن التركيب الشرطي(=التعليق) ينجزم غالبًا، فـ(إذا) تحمل معنى الجزاء، غير أنها لا تعمل الجزم.

عوامل الجزم منها ما يعمل في فعل واحد، وهي أربعة حروف "لم ولمّا واللام التـي فـي الأمر...ولا في النهي" [3]، ومنها ما يعمل في فعلين وهو باب الشرط والجزاء، وعواملـه حـروف وأسماء وظروف، "فالحروف إن وإذ ما، والأسماء مَنْ وما وأي، وما يجازى به من الظـروف، أي

---

(1) ابن الحاجب النحوي، الأمالي النحوية، 73/4.

(2) سيبويه، الكتاب، 60/3.

(3) السيوطي، الفرائد الجديدة، 603/2، الكتاب، 56/3.

حين ومتى وأنّى وأين وحيثما "[1] وينجزم الفعل بـ"إن" مضمرة إذا وقع جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض"[2]، وكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي، "فمن ذلك قولهم :اتقى الله امرؤ، وفعل خيرًا يثبْ عليه" [3].

هذه هي المواضع التي ينجزم فيها المضارع :أما الحروف الأربعة؛ فإنما عملت الجزم "لاختصاصها بالفعل، وذلك لأن (لم) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنّ (إنْ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل؛ فأشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه"[4]، وباب الحروف الأربعة ثانيًا؛ لأنها محمولة في العمل على باب الشرط والجزاء، والاختصاص وتغيير زمن الفعل علة لهذا الإعراب. يلزم من هذا، أن يعمل كل حرف مختص- كما ذكر قبلاً- يغير زمن الفعل، من ذلك حرفا التنفيس، وحروف التحضيض؛ لاختصاصها بالفعل، ولأنها غيرت زمن الفعل، لكنها غير عاملة بإجماع النحاة؛ فالمضارع مرفوع بوقوعه موقع الأسماء وفق منهج البصرة، ولتعريه من الناصب والجازم حسب الكوفيين، لا لدخول أدوات التحضيض عليه، ويفهم -أيضًا- من قول النحاة في تعليل إعراب الجزم أن حرف الشرط ينقل الفعل الماضي والحاضر إلى المستقبل، فيستفاد الزمن من الأداة لا من الإعراب، وهذا ليس علة حقيقية لإعراب الجزم؛ لأن من الجوازم ما ينقل الحاضر إلى المضي، مثل (لم)، وحرف الشرط إنما يعمل الجزم، لأنه يقتضي جملتين؛ فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم، لأنه حذف وتخفيف، فلما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين

---

[1] سيبويه، الكتاب، 56/3، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية، 279/2-289.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 48/7.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 49/7.

[4] الأنباري، أسرار العربية، 333.

قياسًا على سائر العوامل، وقولهم "سائر العوامل" يحتمل أن علة إعمال (إن) محمولة على (أن)المشددة؛ لأنها- عند البصريين- تعمل في شيئين، المبتدأ والخبر، يؤيد هذا حملهم النصب في (أنْ) على (أنّ) المشددة.

فالجزم حسب النحاة- هو الحذف والتخفيف للحركة، وهو مقاربة بين طول جملة الشرط وتقصير الحركة الإعرابية أو حذفها لتتناسب الجملة، فلطول المعنى وامتداده في الشرط والجزاء حذفت حركة الإعراب، هذا التعليل يوضح الربط بين العوامل والدلالة المأخوذة من الإعراب في الإنجاز اللغوي، فالغرض من الأدوات الجازمة فعلين "تعليق معدوم بمعدوم على وشك الوجود"[1]، لكن النحويين يردون هذا المعنى المستفاد من الجزم إلى (إنْ) ويحصرونه فيها، ويفسرون الجزم في باب الأمر والنهي وما شابه ذلك على إضمار (إنْ) التي للشرط، "فإذا قلت في الأمر إيتني أكرمك، وأحسن إليّ أشكركَ؛ فتقديره بعد قولك إيتني :إن تأتني أكرمك[2]". ويقول ابن يعيش في ذلك :"إن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة، لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام؛ ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا؛ لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق"[3] ، فابن يعيش يعلق الجزم في هذا الباب على حرف الشرط ، وإن كان حرف الشرط لا مدلول له في هذا الباب، لكنه لحظ المعنى المأخوذ من الجزم وهو التعليق، وأعاده إلى حرف الشرط المضمر،-حسب رأيه- غير أن فكرة الجزم بحرف الشرط المضمر لا

---

(1) السيوطي، الفرائد الجديدة، 603/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 48/7.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 48/7.

تستقيم؛ من قبل "أنّ الجازم أضعف من الجار في العمل"[1]، والجار لا يعمل مضمرًا، فمن باب أولى أن لا يعمل الجازم مضمرًا وهو أضعف، ولهذا فسد قول الكوفيين إنّ فعل الأمر(افعلْ وما شـابه) مجزوم بلام الأمر المضمرة[2]، لكن ما علة عمل الجازم مضمرًا في باب الجـزم بـالأمر (إئتنـي أكرمكَ)، وما علة عدم العمل في فكرة الأمر(افعلْ = لتفعلْ)؟ ما دام عامل الجزم مضمرًا في كـل، إن علة الجزم في باب الأمر وأشباهه تتصل بالمعنى لا بالشكل (العامل). فـ"الأمر والنهي إذا أجيب يكون مجزومًا، لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر، فمن ذلك قولهم :اتقى الله امرؤ وفعـل خيرًا يثبْ عليه" [3].

إن إعراب الجزم وثيق صلة بفكرة الشرط والجزاء، وكأنما أصبح واحدهما دليلاً على الآخر، وهذا ما دعا النحاة إلى تقدير حرف الشرط في باب المضارع المجزوم بعد أمر أو نهي. ويعد سؤال سيبويه لشيخه الخليل "ما منعهم أن يجاوزوا بإذا"[4] دليلاً على أن في إذا معنىً للشرط والجـزاء، لكن الشرط والجزاء الذي يفاد من إذا غيره الذي يفاد من "إنْ" "فإنْ أبدًا مبهمة.... "وإذا تجيء وقتًا معلومًا"[5]، فالشرط في "إنْ" معلق وفي إذا مؤكد، ولا يفاد التعليق إلا بالجزم؛ لأن الشرط والجزاء مأخوذ من (إذا) و(إن) على حد سواء. فقوله تعالى :" إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ" (الانـشقاق/1) "واقـع لا محالة، ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إنْ) لأن الله عزوجل يعلم، و(إن) إنما مخرجها الظـن

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، 147/2.
(2) انظر الأنباري، الإنصاف، 529.
(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 49/7.
(4) سيبويه، الكتاب، 60/3.
(5) سيبويه، الكتاب، 60/3.

والتوقع"[1]؛ والدلالة على المستقبل تفهم من(إذا) كما الحال في (إنْ)، فكان هذا دليلاً على أنّ معنى المستقبل ليس مدلولا لإعراب الجزم، فضلاً عن أنّ حرفي التسويف، وحروف التحضيض، وحرفي النفي (لا/لن) تفيد معنى المستقبل، والفعل معها غير مجزوم.

ومن حروف الشرط (لو) وهو حرف غير جازم، وعلة عدم الجزم أن الشرط فيه منقضي التعليق؛ "لقطع المتكلم بعدم لزوم الجزاء فيه لعدم لزوم الشرط فيه"[2]. والحق أن تخرج (لو) من حروف الشرط؛ لأن الجملة معها خبرية خارجة عن معنى التعليق الشرطي مستقبلاً، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً؛

ذلك أن القائل :"لو أتاني زيد لأكرمته" إنما أراد الإخبار بعدم مجيء زيد فانعدم إكرامه. ولم يرد معنى الشرط والجزاء.

يقول سيبويه :"وسألته عن قوله :الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز أن تقول عبد الله فله درهمان؟ فقال :إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء،...وإن شاء قال الذي يأتيني له درهمان"[3]، وتقول :"عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان...فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنه صلة[4]".

---

(1) المبرد، المقتضب ، 2/55-56

(2) انظر الرضي، شرح الكافية، 2/108، وابن الشجري، الأمالي الشجرية،1/333، والسيوطي، الفرائد الجديدة،2/611.

(3) سيبويه، الكتاب، 3/102، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،1118.

(4) سيبويه، الكتاب، 3/102.

فالعلّة التي منعت الجزم في هذا اللهج الفصيح، هي الصلة، وبهذه العلة يطرحون الجزم من "حيث" ومن "إذا" حتى يضم إلى كل منهما "ما" فتصير (إذ) مع (ما) بمنزله "إنما"[1].

فالفعل في الجزاء ليس بصلة لما قبله" فالمعنى المأخوذ من قولهم :"الذي يأتيني فله درهم" هو معنى الشرط والجزاء، والفاء دليل ذلك، ويفهم من ذلك أن يكون حرف الشرط فيها مقدراً أي أن هذه الجملة لو أعيد صوغها لكان حرف الشرط فيها ظاهرًا، ويلزم من ذلك الجزم، ولا يغفل أن هذه الجملة اسمية لا فعلية، وإعراب الجزم خاص بالأفعال.

لم يرض النحويون القدماء إذًا أن يكون للإعراب في الأفعال وظيفة نحوية، ما دام الإعراب في الأفعال غير أصيل- حسب نظرتهم- و ما دام المعنى(=الإسناد) في الفعل لا يلبس، وقد قرروا بدءًا أن المعنى النحوي من خصائص الإعراب في الأسماء، ولا معنى لإعراب الفعل، ولا مدلول لاختلاف وجوه إعرابه، إنما فسر هذا الاختلاف بعوامل لفظية لا تتجاوز حدود الخصوصية لدواخل المضارع. فاقتصرت معاني الإعراب على الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني بلا شك متعذرة في إعراب الفعل من كل وجه

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 3/56-59.

الفصل الثاني

علة إعراب المضارع ودلالته في الدرس النحوي الحديث

1 ـ علة الإعراب بين العامل والمعنى.

2 ـ تعليل الاختلاف في أواخر المضارع بعلة المعنى (فكرة الإسناد).

4 ـ معاني الحروف الداخلة على الفعل وحالة الآخر فيه.

5 ـ القول ببناء الأفعال.

6 ـ قانون المماثلة والمخالفة في تفسير حركة آخر الفعل

علة الإعراب بين العمل والمعنى

عُنيَ بعض المحدثين[1] بمسألة الإعراب علة ودلالة، فأعادوا النظر في علة تشكل الزوائد الصوتية وحذفها (علامات الإعراب)، وفي مدلولها الوظيفي في الجملة أو النص، وذهبوا يعللون وجودها في الكلم بعلة المعنى، مقللين من دور العوامل اللفظية. وفسروا حالة الاخر في الكلم على أساس يربطها بفكرة المعنى، لا بفكرة العوامل اللفظية[2]، يقول الكسار :"إن فكرة الطلب التي تدخلها أدوات الشرط على صيغة المستمر سبب في جزمه وجزم جوابه،..لا هيكل الأدوات نفسها بوصفها عوامل لفظية[3]"؛ فأثر العامل عائد إلى المعنى، والمعنى يفرض علامة إعراب دالة عليه، وبهذه الفكرة، يضعف أثر العامل اللفظي في الأسماء، وينعدم في الأفعال –عند بعض المحدثين–، يقول الكسّار :"إنّ نصب المستمر (=المضارع) عائد إلى فكرة الشك التي تدخلها عليه بعض الحروف التي تسبقه، وإنّ رفعه ناجم عن تحقيقه وتأكيده وقوة فاعليته واستمرارها[4]"، "وإنّ جزمه عائدٌ إلى قطع الفعالية وضعفها،.... أو جعلها بمعنى الطلب"[5]، فهذا يوضح ضعف فكرة العمل النحوي وأثرها في إنتاج العلامة الإعرابية؛ فالعلامة الإعرابية منشؤها ذلك المعنى النحوي أو غير النحوي، لا العوامل النحوية.

وكون المعنى سببًا في دخول الإعراب، هي فكرة اعتمدها النحاة المتقدمون لمّا بحثوا معاني الإعراب، غير أنهم رأوا وجود تلك العلامة مؤشرًا صوتيًا –ظهورًا أو حذفًا– يرشد إلى المعنى

---

(1) مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، 51، والكسار، المفتاح، 199، وغيرها، والجواري، نحو الفعل،25، وما بعدها.

(2) الجواري، نحو الفعل، 25، وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 51

(3) الكسار، المفتاح، 199، 196

(4) الكسار، المفتاح، 208.

(5) انظر الكسار، المفتاح، 196، 197.

المقصود بعوامل لا غنى عنها، ولا تكون علامة الإعراب إلا بوجودها،(*) فأصبحت مسألة الإعراب –عند القدماء– معللة من وجهين: وجه المعنى(=الوظيفة النحوية)، ووجه اللفظ (=العامل)، ويرى المحدثون في هذا تناقضًا يفسد منطقية المنهج النحوي؛ "فإذا كان المعنى سببًا للإعراب، فلم الالتجاء إلى العوامل؟ أليس في ذلك تفسيران مختلفان لظاهرة واحدة؟"[1]. فالقدماء يبحثون أولاً، في العلة التي أوجبت دخول الإعراب في الكلم في العربية، وعند هذا المستوى لا يصنفون الشكل الإعرابي، من حيث هو رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌ أو جزمٌ، فكل هذا يدخل تحت مسمّى الإعراب، ثم يذهبون إلى تصنيف هذا الإعراب ضمن أبواب النحو على أساس العامل، فالرفع له أبوابه الخاصة، وعوامله الخاصة، وكذلك أوجه الإعراب الأخرى. فالعلة عند القدماء علتان، الأولى: علة المعنى، والثانية: علة العاملية، والثانية داخلة في الأولى؛ فإذا كان الكلام معربًا أمكن تصنيفه في باب من أبواب الإعراب بحسب العوامل؛ وبناء عليه يمكن القول بأن ملحظ النحاة القدماء في تصنيف أبواب الإعراب كان بحسب العوامل، أي أنها مسألة شكلية حسب.

أما المحدثون[2]، فلا يعتدّون بالعلة الثانية، علة العوامل، ما دام أساس الإعراب العلة الأولى، علة المعنى، وعندهم أنّ تفسير حركة الإعراب بالعوامل اللفظية، ينحو "بمفهوم العمل عن صبغته اللغوية المتمثلة في علاقته بالمعاني النحوية، إلى صبغة منطقية هي أقرب إلى المنطق

(*) يستوي في ذلك كون العامل لفظيًا أو معنويًا، ففكرة العمل هي الأكثر سلطة في هذا المقام.

(1) المهيري: عبد القادر، لم أعرب الفعل المضارع، 10، وانظر، الجواري، نحو التيسير،77/76، والكسار، المفتاح،112 وما بعدها.

(2) الكسار، المفتاح 199،208،وغيرها، وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو،47–55، وريمون طحان، الألسنية العربية، 14وما بعدها، والجواري، نحو الفعل،24.

الشكلي منها إلى منطق اللغة الداخلي"[1]، ويعد هذا(التردد في علة الإعراب بين المعنى والعمل النحوي) سببًا في إشكالية المعنى النحوي المدلول عليه بعلامات منها الإعراب -عند القدماء والمحدثين-؛ لأنهم عجزوا عن فهم العلاقة بين العامل النحوي والمعنى النحوي، وعن فهم وجود علامة إعرابية بصورة مختلفة، لا يكاد وجودها في الفعل يختلف عن وجودها في الاسم من حيث التشكل الصوتي، ومن حيث إن محدثها عامل لفظيّ أو معنويّ، فجعلوا المعاني في الأسماء دون الأفعال، واقتصروا على المعاني الثلاثة (الفاعلية والمفعولية والإضافة)، من غير تفسير منطقيّ لذلك، ولم يجرهم إلى هذا (أي قصر المعاني) إلا مسألة النحو الشكلي؛ إذ رأوا أن هذه المعاني مرتبطة بفكرة العامل بشكل مباشر، فلما كان الفاعل رفعًا كان معنى الرفع "الفاعلية"[2]، ومعروف أن عامل الفاعلية لفظٌ وهو الفعل، ولما كانت الإضافة جرًا كان الجر علمًا عليها[3]، وعاملها لفظ أيضًا، وكذلك المفعولية، فهي نصبٌ؛ لأن عامل النصب لفظ. أما المعاني الأخرى، مثل الحال والتمييز والنعت والابتداء والخبر وغيرها، فهي محمولات على المعاني السوابق؛ لأنها تبع لها في العامل النحوي. لنأخذ بعض أمثلة على "مسألة النحو الشكلي":

1- خبر الفعل الناقص، يجمع النحاة على أن الخبر رفع، وأن خبر الفعل الناقص نصب؛ فكيف يكون الخبر رفعًا ونصبًا في آن؟ وما معنى النصب في مثال من نحو قولك :كان زيد قائمًا؟ أهو معنى المفعولية باعتبار كان؟ أو معنى الخبرية باعتبار الاسم المسند إليه؟ أي باعتبار فكرة التعالق الوظيفي بين الفعل وفاعله؟ إن هذا عائد إلى فكرة النحو الشكلي الذي يعتد بالعوامل اللفظية

(1) المهيري، عبد القادر، لم أعرب الفعل المضارع، 11.

(2) انظر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،91 .

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 69-70.

قبل المعاني؛ حيث يظهر أن حالة النصب ذات دلالة وظيفية في الخبر(=المسند) والمبتدأ(=المسند إليه، اسم إن مثلا) والحال والتمييز، وهذه معان نحوية خارجة عن معنى المفعولية.

2- الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر(لتفعل)، إنه من حيث المعنى أمر"[1]، فحقه أن يكون مبنيًا لو كان المعنى وكيلاً بذلك؛ لكنه جزم بسلطة العامل، ولنا أن نعكس الصورة، فنقول إن فعل الأمر(افعل) جزمٌ؛ لإمكان حمله على صيغة (لتفعلْ) المجزومة.

3- قوله تعالى :﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾(يوسف/80)، فهذا في المعنى متضمن معنى الشرط، بدليل أن (أبرح) معلق على (يأذن)، فحقه الجزم؛ لأنه بمعنى "إن يأذنْ لي أبرحْ الأرض" لكنه نصب بوجود " لن "و"أن" مضمرة بعد حتى، كما يقول النحاة.

هذا الفهم لفكرة العمل النحوي جعل العوامل قاصرة عن أن تؤدي وظيفة في الجملة غير وظيفة الإعراب، فالنظر إلى عوامل النحو من وجهة شكلية حسب، يُضيّع علينا فهما حقيقيًا لمعنى الجملة الوظيفي، وبخاصة في مسألة إعراب الفعل؛ فالنفي بـ(لن) غير النفي بـ(لا) أو بـ(لم)، فيترتب على معنى النفي حالة إعرابية[2]. والمعاني الوظيفية في النص لا يمكن حصرها في الثلاثة المعروفة(الفاعلية/المفعولية/الإضافة)، وعليه فإن العامل ذو أثر إعرابيّ ودلاليّ في آن؛ فـ"لم" عامل نحويّ في الفعل، وله معنى النفي، ولا يمكن فهم المعنى الإعرابيّ من "لم" بمعزل عن معنى النفي المتمثل فيه، فنفي الفعل يوحي بنزع الإسناد من المسند إليه، وهذه حالة مطردة في إعراب الجزم.

([1]) انظر الأنباري، الإنصاف، 525/2، وأسرار العربية، 317.

([2]) انظر السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 131، وسيجيء شرح ذلك في بحث التفسير الدلالي لظاهرة الجزم.

"إن نظرية العامل تشكل منهجا قادرًا على اكتناه النظام اللغوي وبيان صفاته، فهي لا تكتفي بدراسة البنية السطحية، ولكنها تتخطاها نحو الأساس الذي بني عليه الإنجاز اللغوي"[1]، وهي ذات سلطة تسمح لها بأن يعدو أثرها تشكل العلامة الصوتية في أواخر الكلم إلى أن ترشد هي بنفسها إلى معنى الإعراب، و إلى أن تؤثر في موقعية الكلام وتعيين الرتبة، "وتقترن الرتبة بمعيار العامل الذي يفرض علامة تتاسبه على وجه يصل شكل البنية بمعناها الدلالي"[2]. ولقد علل سيبويه ومن تبعه رفع المضارع بشيء من هذا القبيل، فوقوع المضارع موقع الأسماء علة في إعرابه رفعًا، وعامل الرفع ذو أثر في تشكيل بنية الإعراب، وفرض دلالاتها النحوية. وقد دعا هذا إلى أن يقرر سيبويه أن جملة "هلا يقوم زيد"، مساوية لقولك: "القيام زيد"، فالقيام مبتدأ وزيد خبر عنه[3]، وليس معنى هذا-بالطبع- أن الفعل يقوم بوظيفة المسند إليه، إذ لا يمكن أن يتصور ذلك، لكنه يعطي معنى المسند إليه(=الابتداء) لاشتراكه بالعامل.

ومهما يكن من سبب تشكل العلامة الإعرابية، العامل هو أم المعنى، فإنّ علامة الإعراب ذات صلة بمعاني النحو في النص، على اختلاف بناء الجمل؛ وإن العامل النحوي جزء من المعنى المنشود، وتكشف العلامة الإعرابية عن تعالق معنى العامل بوظيفة الكلمة في الجملة أو النص. لكن المشكل الحقيقي في مسألة الإعراب، هو إعراب الفعل، أيفيد معنى نحويًا، أم لا يفيد؟ مهما يكن من أمر المعنى المنشود من إعرابه، فهو (أي المعنى) لا يبعد عنه صفته الإعرابية، حسبما فهمها القدماء والمحدثون.

---

(1) عنبر، عبدالله، نظرية العامل عند النحاة العرب، 260، . دراسات :العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، 1997م.

(2) عنبر، عبدالله، نظرية العامل عند النحاة العرب، 263.

(3) انظر سيبويه، الكتاب، 10/3.

تعليل الاختلاف في أواخر المضارع بعلة المعنى (فكرة الإسناد)

سعى كثير من المحدثين[1] إلى فهم الاختلاف في إعراب الفعل المضارع[*]، سعوا إلى ذلك ونصب أعينهم فكرة الإعراب والبناء، وما بينهما من فرق شكلي ومعنوي، فالبناء لزوم آخر الكلم – أسماء كان الكلم أم أفعالاً أم حروفًا– حركة واحدة لا تزايله[2]، هذه الحركة ليست ذات معنى أو وظيفة نحوية؛ لأنها لا تقع في نطاق جاذبية العوامل[3]، والإعراب اختلاف في حالة الآخر من أحد العوامل، وهو اختلاف ينبئ عن معنى، والعوامل –عند بعض المحدثين[4]– هي معاني النحو، لا العوامل اللفظية. من هذا الفهم تكون الأفعال الماضية والمضارعة معربة لأنها:

1– يدخلها اختلاف في حركة الآخر، فالماضي ينتهي آخره بالفتحة وبالضمة في بعض حالاته، وبعدم الحركة في حالات أخرى[5]، والمضارع كذلك، وحالاته معروفة في العربية، أما

([1]) الجواري، نحو الفعل، 23 ،35، وما بعدها، وانظر الكسار، المفتاح 75، وما بعدها وانظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو،49–50.

([*]) فقد بحثوا في إعراب الفعل بوجه عام، فكانوا في ذلك أقسامًا ثلاثة، قسمًا ذهب مذهب القدماء بأن المضارع معرب والماضي والأمر مبنيان (عبد الستار الجواري)، وقسمًا جعل الفعل مبنيًا بجميع صوره (ريمون طحان)، وقسمًا ثالثًا ذهب إلى أن الفعل معرب، ماضيًا كان أو مضارعًا (مستمرًا)، أو أمرًا (طلبيًا)، (محمد الكسار) وسيقف البحث عند آراء الثلاثة عرضا وتحليلاً، غاية الوصول إلى فهم يسمح–ما أمكن– بحل الإشكاليات التي تعتور تلك المسألة.

([2]) سيبويه، الكتاب،13/1، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل،35، وابن الجني، الخصائص،137/1، والكسار، المفتاح،185، وابن السراج، الأصول في النحو،46/1.

([3]) انظر علوش، الإعراب والبناء ، 325.

([4]) الجواري، نحو الفعل، 23 ،35، وما بعدها، وانظر الكسار، المفتاح 75، وما بعدها وانظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو،49–50.

([5]) علوش: جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي،198،199، وانظر الكسار، المفتاح، 185.

صيغة الأمر فهي عند أغلب المحدثين مبنى صرفي يفيد الحث على القيام بالفعل، وليست من الصيغ الفعلية[1].

2- تؤدي معاني في الجملة، فالإسناد والزمن والحدث معانٍ تعتور الفعل بوجه عام. فالأفعال - عند هذا الفريق - معربة لما يعتورها من المعاني، لكن المعاني - عندهم - تسلك منحى يتجاوز معاني النحو -(الفاعلية والمفعولية والإضافة)- إلى ما يفرضه سياق الكلام والمبنى الصرفي في الكلم[2]، من هذا المنطلق(فكرة المعاني النحوية الأخرى) وجدوا أن الجملة الفعلية مكانٌ خصب للبحث عن معاني النحو، ومقاصد الإعراب؛ وأن إعادة النظر في إعراب الفعل بوجه عام، والمضارع بوجه خاص له ما يسوغه؛ وأن المعاني ليست حصرًا في الجملة الاسمية، يقول الجواري: "لو اتخذنا الجملة الاسمية أساس البحث في التركيب، لوصلنا إلى حقيقة ذات أثر بعيد في دراسة الجملة الفعلية، تلك هي أن الفعل فيها يقابل الخبر في الجملة الاسمية، فإن قولنا :"يحضر زيد" إنما هو صورة أخرى من صور إسناد الحضور إلى زيد، كما أن قولنا :"زيد حاضر" هو الصورة البسيطة لصور الإسناد المألوفة للجملة البسيطة"[3].

وقد رأى بعض المحدثين[4] أن فكرة الإسناد تعطي تعليلاً لمسألة إعراب الفعل، قياسًا على إعراب الاسم؛ فالإسناد علة الرفع في الأسماء، وهو معنى الرفع فيها، أما قول النحاة :"الرفع علم الفاعلية" فإنه قول تنقصه الدقة بلا شك؛ ذلك أن خبر المبتدأ مثلاً، وخبر "إنّ" لا يمكن أن يدخل في

---

(1) انظر الجواري، نحو الفعل، 24، ونحو التيسير، 217 ، والعقاد، اللغة الشاعرة،84.

(2) الجواري في كتابيه نحو للفعل، 24، وغيرها، ونحو التيسير،72، وما بعدها، والكسار في كتابه المفتاح، 208وغيرها، إحياء النحو74-55 وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها تحت عنوان النظام النحوي.

(3) الجواري، نحو الفعل، 22، ونحو التيسير، 75.

(4) الجواري، في كتابيه نحو التيسير75، ونحو الفعل 23. وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 47-85.

باب معنى الفاعلية بحال من الأحوال"[1]. ولمّا كان الفعل يقوم بوظيفة الاسم المسند (الخبـر) فهـو مستحق للإعراب من هذه الوجهة، وأول إعرابه رفع؛ لأنه دائمًا يحمل معنى (الإسناد)، أما أوجـه الإعراب الأخرى، النصب مثلاً، أو الجزم، فهي معللة من وجهة الإسناد هذه، ولكن هنـاك علـة أخرى جعلت الإعراب في الفعل يأخذ وجهة غير الرفع، وجهة النصب تارة، والجزم أخرى، وهي علة الزمن كما سيتضح لاحقـًا.

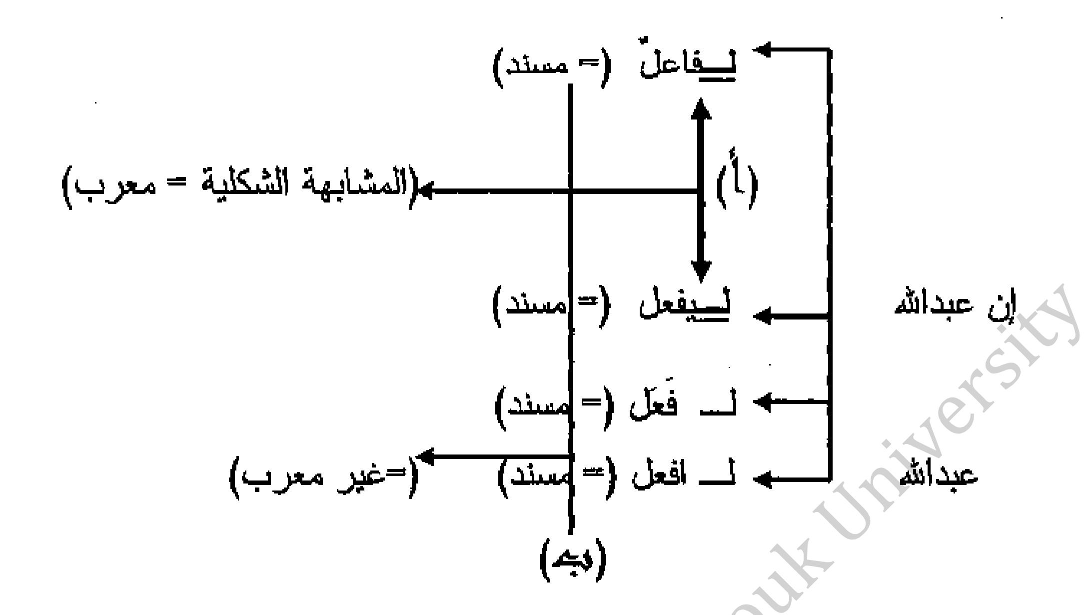
ولعل هذا القياس الدلالي لحالة الإسناد بين تركيبين مختلفين، تركيـب الجملـة الاسـمية، وتركيب الجملة الفعلية، لم يكن غفلاً لدى النحاة القدماء، فقد فهموا حالة الـتلازم بـين عنـصري الإسناد، المسند والمسند إليه، "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الاخر"[2] وفهموا-أيضًا- أن الفعل يقدم وظيفة المسند على نحو يقوم به الاسم، غير أن هذا الاعتبار لحالة الإسـناد فـي التركيبـات الفعلية، لم يعط تفسيرًا دلاليًا-حسب القدماء- لحالات الإعراب في المضارع؛ فكانت مسألة إعراب المضارع ترجع إلى اعتبار شكليّ حسب، فقولك :"إن عبد الله ليفعل، موافق لقولـك :إن عبـد الله لفاعل، فتلحقه (اللام) كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فعل) (اللام) وتقول :سيفعل وسوف يفعل فتُلحقها هذين الحرفين، كما تلحق (الألف واللام) الأسماء للمعرفة"[3] أما مسألة الإسناد فليست ذات سـلطة دلالية في اعتبار الإعراب في الفعل؛ حيث يصح وقوع (الماضي) مسندًا، غير أنـه خـارج عـن المشابهة الشكلية للأسماء، فكان مسندًا غير معرب، ولنتأمل الرسم التالي:

---

(1) الجواري، نحو التيسير، 73، وقارن معنى الرفع وعلته عند الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو،50 وما بعدها.

(2) سيبويه، الكتاب، 23/1، والجرجاني، دلائل الإعجاز، 527، والسيوطي، الهمع،33/1،.

(3) سيبويه، الكتاب،14/3.



الرمز (أ) يمثل فكرة المشابهة بين الفعل والاسم، والرمز (ب) يمثل فكرة الإسناد في تعليل إعراب الفعل. حيث يصح اعتبار (فعل) و(افعل) مسندين، ولا يصح اعتبارهما معربين؛ لخروجهما عن المشابهة الشكلية لاسم الفاعل، بعدم قبولهما (اللام) الداخلة على الاسم، فكان "الإسناد" غير كافٍ لتعليل منح الفعل وجهًا إعرابيًا.

أما ملحظ المحدثين فقد انصب على الجانب الدلالي(=الإسناد) غير الشكلي، وأخذوا يفسرون علة الإعراب واختلافه في الكلم تفسيرًا دلاليًا خارجًا عن ملاحظ الشكل، أو العمل النحوي، ففكرة الإسناد –حسب المحدثين[1] –تعطي تفسيرًا دلاليًا لعلة إعراب الفعل، حيث لا يكون الفعل إلا مسندًا، وهو ما يقابل الخبر في الجملة الاسمية، غير أنهم لم يعتدوا بفكرة الإسناد في ما كان من الأفعال أمرًا (طلبًا)؛ لا لأنه لا يقع خبرًا عن شيء، وإنما لأنه غير واقع على وجه الحقيقة أو الوجود، فكان (فعل الأمر) من الصيغ غير الفعلية، فهو خارج عن دائرة الإعراب. وقد ذكرنا – قبلاً– أن مسألة البناء تعني –عند بعض المحدثين– لزوم آخر الكلم شكلاً صوتيًا ثابتًا، فإذا اعتور آخر المبني

---

(1) الجواري، نحو الفعل،24، وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو50.

الصرفي حالات صوتية مختلفة، فإن هذا يعني أنه معرب. الرسم التالي يعلل الإعراب في الفعل- حسب المحدثين- على أساس من فكرة الإسناد، ويعلل حالة الاختلاف في صيغ الماضي بعلة العامل(= المعنى لا العوامل اللفظية):

(خط الإسناد)

إن عبدالله ← لفاعل ← = مسند

إن عبدالله ← يفعل ← = مسند ← (=معرب)

إن عبدالله ← فعلَ/فعلُوا ← = مسند[1]

يا عبدالله ← افعل (=غير مسند)[2] ← (=غير معرب)

فالإعراب في الفعل يأتي من كونه مسندًا لا من كونه مشابهًا للاسم أو واقعًا موقعه- على رأي بعض المحدثين-، وعلى هذا الأساس (فكرة الإسناد) يصح أو لا يصح اعتبار الفعل معربًا، ماضيًا كان الفعل أو مضارعًا أو أمرًا، ذلك أن مسألة إعراب المضارع -عند بعض المحدثين- لا تفسر على أساس من فكرة العاملية؛ فيصح[3] إعراب الفعل في حالتي الماضي والمضارع؛ لأنه مسند في كل حال، ولا يصح[4] إعرابه في حالة المستقبل(أي كونه أمرًا) لأنه غير مسند حقيقة.

---

(1) انظر الجواري، نحو الفعل ،24 ، ونحو التيسير، 217، وانظر الكسار، المفتاح، 208 وغيرها.

(2) الجواري، نحو الفعل،27 وريمون طحان، الألسنية العربية، 16 والعقاد، اللغة الشاعرة، 84 والكسار، المفتاح،217.

(3) الكسار، المفتاح 208،185 وغيرها.

(4) ريمون طحان، الألسنية العربية، 16، والجواري، نحو الفعل،27، والكسار، المفتاح217.

إن الأخذ بفكرة الإسناد علةً في إعراب الفعل، وإقصاء فكرة العاملية أو الملحظ الشكلي، سيقود إلى اضطراب في توزيع حالات إعراب الفعل، فقولك :" لن يفعلَ" مسندٌ دال على المستقبل، كما أن :"لا تفعلْ" بالنهي، مسند دالٌ على المستقبل، فما علة النصب في الأول و الجزم في الاخر؟ إنّ فكرة الطلب والدلالة على الزمن المستقبل، تصدق على(لتفعلْ) وعلى(افعلْ) فهل نأخذ بالتفسير الدلالي ونطلق القول بأن صيغة "لتفعلْ"(= أمرًا) غير معربة؟ إذا كان الجواب نفيًا، فهل تكون صيغة "افعلْ"(=أمرًا) معربة إذن؟.

الملاحظ في الرسم السابق-الذي يمثل فهم المحدثين لحالة إعراب الفعل- أن الماضي من الأفعال معرب من علتين:

1- شكلية، وهي اختلاف حركة الأواخر فيه، حيث ينتهي آخره بالفتحة أو بالضمة أو بعدم حركة(=السكون)؛ يقول الكسار معلقًا على نص "الزمخشري" الوارد في كتابه "المفصل" وهو :"الفعل الماضي مبني على الفتح ما لم يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه، فالسكون عند الإعلال، والضم مع (واو) الجماعة"[1] يقول الكسار:"وهذا يعني أن الفعل الماضي لم يتوفر فيه شرط البناء الأساسي، وهو عدم تأثر حركة آخره بالعوامل الداخلة عليه"[2]، وأن الضمة التي في آخر الماضي مع (واو)

---

(1) نقلا عن المفتاح، 185.

(2) انظر، الكسار، المفتاح، 185.وانظر علوش، البناء والإعراب، ، 198 -199.

الجماعة ليست حركة بناء، "إنما يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين"[1]، فهي إعراب لمّا كان البناء الثبوت[2].

2- دلالية، وهي فكرة الإسناد في الفعل، أو فكرة "الفعالية"[3]، إذ يقع الفعل خبرًا عن شيء. ولبيان صحة أو خطأ ما ذهب إليه المحدثون، يحسن أن نتأمل التساؤلات التالية:

1)- ما حالة الإعراب في ما كان من الأفعال ماضيًا، أرفع هي أم نصب أم جزم أم غير ذلك؟

2)- إذا كانت مسألة العمل النحوي لا تفسر اختلاف أواخر المضارع، فما علة هذا الاختلاف إذا كان المضارع مسندًا في كل حال؟

3)- ذهب المحدثون إلى أن الأمر من الأفعال غير معرب، عطفًا على كونه صيغة غير فعلية، وعلة كونه غير ذي دلالة فعلية أنه غير واقع، فهل الفعل في بعض حالات الإعراب (لن يفعل) أو (لم يفعل) واقع أو غير واقع؟ وما علة كون (لتفعلْ) جزمًا، إذا كان تفسير الإعراب خارجًا عن ملاحظ الشكل أو العمل النحوي؟

يرى الجواري أن إعراب الفعل متعلق أشد التعلق بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم؛ فكلما كان (الفعل) واسع الدلالة، كثير التصرف في معناه الذي يختص به وهو معنى الزمن، كان ذلك

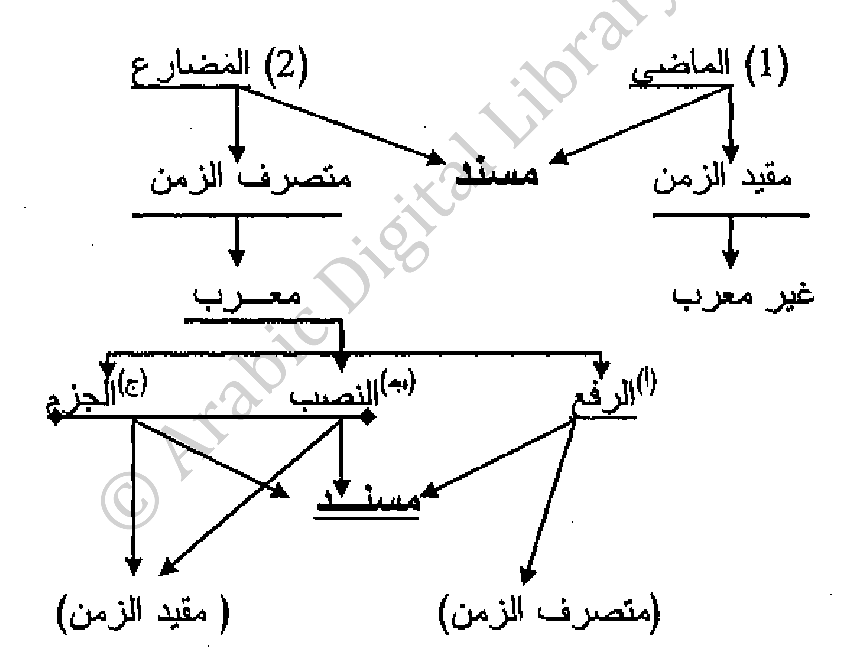
(1) الكسار، المفتاح، 85.

(2) بيد أن الأمر غيرما ذهب إليه، إذ لا ساكن في تلك الأمثلة؛ لأن أواخر الأفعال مع ضمير الجماعة تشكل مقطعًا مديدًا لا ينتهي بساكن، إلا إذا عدّ صوت (الواو) حركة تنتهي بالسكون؛ وإن عدّ فليس الساكنان إلا ساكناً واحداً.

(3) كما يسميها الكسار وسيوضح هذا المصطلح (الفعالية) عند التعرض لفكرة الكسار في تحليله مسائل إعراب الفعل.

أدعى لأن يلتحق بالاسم في أحوال إعرابه[1]. ولما كان الفعل الماضي مسندًا غير متصرف في الزمن، كان ذلك علة في بنائه، وكذلك فعل الأمر، إذ يمثل (الأمر) صيغة يراد منها فعلاً على جهة الزمن المستقبل، فهو خلوٌ من الفعلية[2]، فالمضارع -حسب الجواري- هو الفعل الذي يستحق الإعراب؛ لتصرفه في الزمن ولدلالته على الإسناد[3].

ولعل من الواضح، في ما قدمه الجواري لتحليل مسألة الإعراب في الفعل، أن فكرة الإسناد وحدها لا تعطي تفسيرًا دلاليًا لحالة الإعراب في الفعل؛ فمعنى الزمن ذو أثر في تعليل بناء الفعل أو إعرابه، لأن الإسناد واقع فيه(أي في الزمن)، فالزمن ظرف للإسناد، والإسناد مظروف في الزمن، تأمل الرسم التالي:



حيث يمثل الرقم(1) والرقم(2/ب/ج) أي الماضي والمضارع المنصوب والمجزوم، حالة توافق من حيث الإسناد وعدم التصرف في الزمن، كما أن (ب) في(2) لا تختلف بكثير أو قليل

([1]) انظر الجواري، نحو الفعل، 24.

([2]) يرى الجواري، نحو الفعل،27، أن الأمر صيغة غير فعلية، وانظر العقاد، اللغة الشاعرة، 84.

([3]) انظر الجواري، نحو الفعل، 25 ، وانظر نحو التيسير، 78.

عن(ج) في (2)، فما علة كون (ب) نصبًا، و(ج) جزمًا؟ لعل الرسم السابق يوزع فكرة الإعراب في الفعل على النحو التالي:

1- "الرفع مرتبة الفعل عمومًا؛ لأن الفعل-دائمًا- في موقع المسند، فإذا قيد مدلول الزمن فيه قيدًا ذاتيًا (بدون أداة) بني على أخف الحركات (الفتحة)، وذلك الفعل الماضي"[1]، فالفعل الماضي غير معرب؛ لأنه مقيد الزمن، فكونه مسندًا غير متصرف في الزمن، لا يمنحه صفة إعرابية.

2- "إذا قيد مدلول الزمن بقيد لفظي(إحدى أدوات النصب أو الجزم) نزل عن الرفع إلى النصب تارة، وإلى الجزم تارة أخرى، وإذا أطلق من القيد الذاتي أو اللفظي عاد إلى ما يستحق، وهو الرفع"[2]، وهذا الفهم يُبْعِد أن تكون فكرة الإسناد ذات أثر في بناء الفعل أو إعرابه؛ إذ يفسر البناء أو الإعراب في الفعل على أساس من الدلالة الزمنية، لا الإسنادية، ويفسر اختلاف أوجه إعراب المضارع على أساس من الدلالة الزمنية-أيضًا- ويكون ذلك في حالتين فقط، حالة الرفع، وحالة النصب والجزم، كالآتي:

الماضي ← (م/س) ← المضارع

الماضي ↓ (م/ق/ز ذاتيا) ↓ (= حالة بناء)

(أ) ← (م/ت/ز) ← (= حالة إعراب/رفع)

(ب) ← (م/ق/ز بالأداة)(1) ← (= حالة إعراب/ نصب أو جزم)

← (م/ق/ز بالأداة)(2) ← (= حالة إعراب/ نصب أو جزم)

---

(1) الجواري، نحول الفعل، 27-28.

(2) الجواري، نحو الفعل، 28.

(3) الأمر ⟵ (≠ م/س)[1] ⟵(≠ صيغة فعلية)

حيث تعني(م/س) مسندًا، و(≠ م/س) غير مسند، و(≠) لا تساوي، و(م/ق/ز) مقيد الزمن، و(م/ت/ز) متصرف الزمن. والذي يظهر في الرسم، أن حالة الفعل (الماضي) تساوي حالة الفعل (المضارع /ب) من حيث الإسناد وعدم التصرف في الزمن، غير أن الزمن في (صيغة الماضي) مقيد بقيد ذاتي، وفي (المضارع/ب) مقيد بالأداة، كما أن حالة المضارع(ب/1) غير مختلفة عن حالة المضارع(ب/2)، من حيث الإسناد والدلالة الزمنية. ولعل هذا التحليل يدعو إلى التساؤلات التالية:

1- لِم لم يبن المضارع المنصوب والمجزوم والزمن فيهما مقيد بالأداة؟

2- لِم لا يكون المنصوب مجزومًا أو العكس، ما داما مسندين مقيدي الزمن بالأداة؟

3- ما أثر فكرة الإسناد في تعليل بناء الفعل أو إعرابه، ما دام الفعل مسندًا في كل حال؟

4- ما أثر فكرة الإسناد في تعليل أوجه الإعراب في أمثلة النصب والجزم؟

5- ذهب الجواري إلى أن تصرف الفعل في الزمن علة أخرى في إعرابه، فهل الزمن في أمثلة النصب والجزم مقيد أو غير ذلك؟ إذا كان الزمن مقيدًا بالأداة، فما علة إعرابه؟ وما علة بناء صيغة الماضي من نحو :"ما قام" لأنها بمعنى "لم يقم" من حيث الإسناد والزمن [2]؟ فهل هناك فرق بين الزمن المقيد وغير المقيد؟ وبقول آخر، كيف نميز بين البناء في الماضي وحالة الجزم في المضارع، إذا كان الإسناد والزمن فيهما واحدًا في بعض الأحوال؟.

---

(1) الكسار، المفتاح،217، والجواري، نحو الفعل،27.

(2) والجواري يقول إن المضارع المسبوق بلم "يكون أحيانًا دالاً على المضي" نحو الفعل، 32.

الحق أن حجة النحاة القدماء أقوى في توجيه اختلاف حالات المضارع مما احتج به المحدثون، فقد ذهب القدماء[1] إلى أن حروف (أنيت) تجعل الصيغة قابلة للإعراب، فالصيغة معربة باشتمالها على الحروف الزوائد(أنيت)، لا بكونها مسندة ولا مقيدة الزمن. وكون المضارع رفعًا أو نصبًا أو جزمًا عائد إلى فكرة العاملية؛ ففكرة العامل ههنا هي الأكثر سلطة في تشكيل وجه الإعراب[2]؛ لكن المعنى الذي يقدمه إعراب الفعل- بكل تأكيد- غير واضح، لأن الفعل مسند في كل حال[3]، وما ذهب إليه الجواري من كون الفعل منصوبًا أو مجزومًا ومقيدا بقيد ذاتي، يبعد أن تكون فكرة الإسناد ذات أثر في بناء الفعل أو إعرابه، فلا يفهم هذا(النصب أو الجزم) إلا من وجهة العمل النحوي(الأدوات الناصبة أو الجازمة)، على غير ما ذهب إليه الجواري وغيره من المحدثين، وهذا بالطبع يعلي من فكرة العمل النحوي وأثرها في تفسير حالة الاخر في المضارع من الناحية الشكلية على الأقل، لكن المحدثين اهتموا بعوامل الفعل من فئة حروف المعاني، أي مما تحمله عوامل الأفعال من معان تؤثر في معنى الإسناد في الفعل. أما فكرة العاملية، فلم يُقْنِع بعضَ المحدثين أن تكون هذه الحروف ذات سلطة في تفسير حالة الاخر في الفعل.

لم يتوصل المحدثون إلى حل يسمح بحل الإشكاليات في مسألة إعراب المضارع، فرأى بعضهم أن اختلاف آخر المضارع يرجع إلى فكرة الزمن، ورأى بعضهم الاخر أنه يرجع إلى فكرة الإسناد، غير أن دلالة الإعراب في المضارع ما زالت مبهمة، فليست دلالة العلامة الإعرابية

([1]) السهيلي، نتائج الفكر،117، وابن يعيش، شرح المفصل،6/7.

([2]) انظر سيبويه، الكتاب،10/3 باب إعراب الفعل.

([3]) انظر سيبويه، الكتاب، 1/.

واضحة في مسألة المضارع. فالفعل يقع مسندا في جميع أحواله، والفعل يدل أيضا على الزمن في جميع صوره الإعرابية.

معاني الحروف العوامل في المضارع وحالة الاخر فيه

يتغير معنى الإسناد في الفعل تبعًا لمعنى الأداة الداخلة عليه، فالأداة (لم) تنفي المضارع-كما يرى النحاة- وتقلب زمنه إلى المضي؛ وهذا يعني أن فكرة الإسناد في (لم يفعل) تساوي فكرة الإسناد في صيغة (ما فعل)، ومثل ذلك معنى الإسناد في (لن يفعل)، فهو إسناد غير واقع، وإن كانت صيغة (يفعل) تدل على وقوع الفعل؛ فعدم وقوع الإسناد في (لن يفعل) يأتي بتأثير من الأداة (لن)؛ لأن (لن) تنفي الفعل في المستقبل، فكان الإسناد مستقبلاً تبعًا لذلك.

لقد لحظ بعض المحدثين- ممن اهتم ببحث إعراب الفعل- أن معنى الإسناد في الفعل ذو صلة بمعاني الأدوات الداخلة عليه؛ إذ تغير هذه الأدوات في وجهة الإسناد في الصيغ الفعلية. ولعل هذه الفكرة (الربط بين معنى الأداة والإسناد في الفعل) لم تكن غفلاً لدى النحويين قديمًا، فقد علل نحاة الكوفة جزم المضارع بفكرة النهي المتمثلة في إحدى الأدوات العاملة في الفعل؛ فربطوا الشكل بالدلالة، وفسروا حالة الاخر في الفعل، على أساسٍ من الربط بين عاملية الأداة ودلاليتها من جهة، وفكرة الإسناد في الفعل من جهة أخرى؛ غير أن هذا الربط لم ينطو على تفسيرات دلالية مطردة تعلل حالة الاخر في المضارع؛ فقد جاء المضارع في بعض حالاته غير مسبوق بشيء، كحالة الرفع؛ أو أنه مسبوق بحروف ذات أثر في إسناده، كحروف التحضيض والتسويف، لكنه مرفوع في كلٍ. فكان القول بأن معنى الأداة هو العامل في إعراب الفعل قولاً غير دقيق.

أما المحدثون فقد أقصوا فكرة العمل النحوي عن دواخل المضارع[1]، وحافظوا على ما تقدمه هذه الحروف من معان تؤثر في إسنادية الفعل، وعدّوا معانيها علة في اختلاف حالات آخر الفعل الإعرابية، يقول الكسار:"إن فكرة الطلب التي تدخلها أدوات الشرط على صيغة المستمر سبب في جزمه وجزم جوابه..لا هيكل الأدوات نفسها بوصفها عوامل لفظية[2]" "وإن نصب المستمر عائد إلى فكرة (الشك) التي تدخلها عليه بعض الحروف التي تسبقه، وإن رفعه ناجم عن تحقيقه وتأكيده وقوة فاعليته واستمرارها"[3].

جدير بالاهتمام هنا، التنبيه على فكرتين في مسألة الربط بين معنى الأداة ومعنى الإسناد وبين حالة الاخر في الفعل:

الأولى: تسمية "المضارع" "بالمستمر" يقول الكسار :"إن إصراري على تسمية "المضارع" "بالمستمر" ليست مسألة نظرية بحتة، ولا هي قضية شكلية؛ لأن لها علاقة وثقى بصميم النظرية من الناحية التطبيقية"[4]، لا سيما أن هذه الصيغة نفسها تشير إلى استمرار "الفعالية" وتجددها في الأزمنة الثلاثة، كقولنا :تطلع الشمس، وتغيب، فالطلوع والغياب بالنسبة للشمس مستمران متجددان في كل الأزمنة. "فلماذا لا نقول عن الصيغة الفعلية التي أنشأها الذهن العربي، ليعبر بها عن حدث واقع في زمن المتكلم ومستمر إلى ما بعده، "الفعل المستمر"؟[5] وقد رأى بعض الباحثين أن يتوسع بتسميات الفعل المضارع تبعًا لدلالته على الحدث والزمن، فإن قولك تشرق الشمس، ويطلع القمر، ويطول

([1]) ريمون طحان، الالسنية العربية، 14.

([2]) الكسار، المفتاح، 199، 196.

([3]) الكسار، المفتاح، 208.

([4]) الكسار، المفتاح، 193، وسيتضح ذلك عند مناقشة صدق التسمية وواقع الانجاز اللغوي "التطبيقي" في الصفحات اللاحقة.

([5]) الكسار، المفتاح، 192، بتصرف.

النهار، إنما يصدق عليه "مضارع الظواهر الطبيعية"[1]. ولعل مصطلح "المستمر" خلاصة يرى فيها الكسار تعليلاً لمسألة إعراب الفعل، فالفعل ما هو إلا فعالية الحدث، وهذه الفعالية هي التي توجه الإنجاز اللغوي نحو علامة إعرابية ما، تفصح دائمًا (العلامة الإعرابية)عن ماهية هذه الفعالية، ومدى استمرارها أو انقطاعها، الفعل إذًا فعالية مستمرة أو غير مستمرة.

الثانية: فكرة "الفعالية"[2]، ويقصد بها–إن صحّ الفهم– الدلالة على الحدث في الفعل قوةً وضعفًا، ففعالية الفعل نشاطه أو ضعفه، وترتبط هذه (الفعالية) بفكرة "الزمن" وتتعين هذه القوة أو الضعف للفعالية بالنظر إلى إعراب الفعل، وهذه "الفعالية" لا شك أنها واقعة في زمن ما، أو غير واقعة "مبهمة الزمن"، ودلالة الزمن هذه ذات صلة قوية بـ"الفعالية"، فهي تصف فعالية الحدث قوةً وضعفًا، فإذا وُصل إلى الكشف عن الزمن أرشد ذلك إلى تحديد "فعالية" الحدث ووسمها بالقوة أو بالضعف، وتبعًا لذلك يتعين إعراب الفعل في حالته الأولى (الماضي/ المضارع/ الأمر)، فإما أن يكون منصوبًا (=الماضي)، وإما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا (= المستمر= المضارع)، وإما أن يكون محذوف العلامة (=الأمر).

والتالي يلخص فكرة الفعالية والاستمرارية:

الفعل(الماضي/ المستمر/ الطلب) معرب، وعلة إعرابه فعالية الحدث والاستمرار فيها، أو الشك فيها، أو انقطاعها، أما فعل الأمر – حسب الكسار وغيره من المحدثين– فليس من الصيغ الفعلية.

---

(1) انظر حامد عبد القادر، معاني المضارع في القرآن الكريم، 151.

(2) لم يفصح الكسار عن دلالة هذا المصطلح، ويرى عبد القادر المهيري– في ضوء تعليقه على فكرة الكسار– أن هذه الكلمة تقيد حصول الفعل ومدى حضوره في ذهن المتكلم ، انظر المهيري: عبد القادر، لم أعرب الفعل المضارع، 21.

1- الماضي :" فعالية حدثت في الماضي، ولم تعد قائمة في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى"[1]، قام زيد " فعالية منقضية في زمن منقض" (= حالة نصب)

2- المستمر :"فعالية حية واقعة في الحال ومستمرة، أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال"[2]

المستمر	زيد يقومُ	←	**حالة الرفع (قوة الفعالية وقوعا واستمرارًا)**
	زيد لن يقومَ	←	**حالة النصب (عدم التأكيد بوقوع الفعالية)(فكرة الشك)[3]**
	زيد لم يقمْ	←	**حالة الجزم (حالة انقطاع الفعالية أو انقطاع استمرارها)[4]**

3- الطلب :"صيغة الأمر لا يقصد منها الدلالة على حدث مقترن بزمن، أي لا ينطبق عليها تعريف النحاة للفعل، وإنما هي صيغة فعلية يراد بها تنبيه المخاطب بالكلام إلى لزوم قيامه بالحدث"[5]؛ وهذا تناقض بين القول بإمكانية إعراب الصيغ الثلاث، والقول بأن صيغة الأمر ليست من الصيغ الفعلية، أو ليست من الصيغ المعربة.

إن الاعتراض على فكرة الفعالية واستمرارها يكمن في أن مسألة القول بأن الفعل مستمر أو غير مستمر افتراض ليس أكثر؛ فلا تدل جملة(لن يفعل) على قطع الاستمرار، إنما توحي دائمًا بأن الفعل لم يقع، فكيف هو مستمر إذًا؟ ومثل ذلك يقال في أمثلة الشرط والجزاء؛ لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا مستقبلاً، كالتركيبات الشرطية بعد (إن) أو ماضيًا كالتركيب الشرطي بعد(لو)، فما معنى القول باستمرار الفعل في تركيبات الشرط والجزاء؟ وما معنى القول بأن الجزم يقطع الاستمرارية،

---

(1) الكسار، المفتاح، 184، وهذه فكرة القدماء، انظر الرضي، شرح الكافية،226/2.

(2) الكسار، المفتاح ،194.

(3) الكسار، المفتاح،194، وقارن في النحو القديم، الرضي، شرح الكافية، 232/2.

(4) الكسار، المفتاح 194.

(5) الكسار، المفتاح،217.

إن لم يكن الفعل واقعًا أصلاً؟ فجملة من نحو (لم يفعل)[1] تدل على أن الفعل لم يقع؛ فكيف يكــون مستمرًا إن لم يقع؟.

القول ببناء الأفعال

لمّا كان الفعل لا يقوم إلا بوظيفة المسند (=الخبر)، والإسناد في غنىً عن الإعراب، دعــا هذا إلى أن يعتقد بعض المحدثين[2] بطلان مسألة إعراب الفعل، لأن المعنى المنشود من الفعل هــو الدلالة على الحدث مقترنًا بزمان، (بصرف النظر عما إذا كان الزمن محددًا بقرينة مــا، أو غيــر محدد)؛ فإذا كان هذا معنى الفعلية، وهو يفهم من مبناه الصرفي، ووجود بعض الأدوات والظروف، فما معنى القول بأن الفعل معرب، إذا لم يكن للإعراب فيه من وظيفة نحوية ترشد إلى كيفية تعالقه في الكلام، وتفسر اختلاف الحركة في آخره؟.

من هذا الفهم أخذ (ريمون طحان) يعيد النظر في الحركات الإعرابية شــكلاً ومــدلولاً، و يكشف عن أي هذه الحركات يتشكل بفعل العوامل، وأيها لا يمكن فهمه إلا بالقوانين الصوتية (قانون المماثلة وقانون المخالفة)؛ وعنده أن الحركات -في المعربات والمبنيات- تدل أحيانًا على المعــاني النحوية، كما أنها لا تدل أحيانًا على الوظائف النحوية، ويرى أن الحركة توصــف مــن تغيــرات ثلاث[3]:

1- تغيرات حركية ذات طبيعة صوتية لا تتحكم فيها الأدوات، ولا العوامل.

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 117/3، باب نفي الفعل.

(2) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 14.

(3) ريمون طحان، الألسنية العربية، 16.

2- تغيرات ناشئة من تحكم بعض الأدوات.

3- تغيرات حركية ناشئة بفعل العوامل.

فالحركات التي تتغير بفعل العوامل، هي التي ترشد إلى معاني النحو، وتقتصر هذه الحركات على الأسماء؛ لإمكانيّة إقامة معاني النحو فيها بسبب من أحد العوامل.

وعوامل الأفعال أدوات ترشد -حسب رأيه- إلى معانٍ مخصوصة في الفعل؛ هذه المعاني تخرج عن نطاق المعاني الوظيفية، ولا تُفسَّر حركة أواخر الأفعال إلا تفسيرًا صوتيًا، وفق قانون المماثلة والمخالفة. إن أدوات النصب والجزم تسعى إلى تغيير الجدول التصريفي للفعل، وتنبئ عن معاني الزمن، وليست حركات الفعل بعد هذه الأدوات، تسهم في بيان شيء من معاني النحو[1]؛ ملخّص الفكرة أن لا علّة نحوية وراء اختلاف حركة أواخر الأفعال، وبهذا الفهم تخرج الأفعال جميعها عن فكرة الربط بين الإعراب والمعنى.

قانون المماثلة والمخالفة في تفسير حركة آخر الفعل

لا فرق بالطبيعة الصوتية- حسب ريمون طحان[2]- بين "فَعَلَ" وبين "فَعَلا" و"يَفْعَلان" و"افْعَلا"؛ لأن الفتحة صوت مدّ قصير والألف صوت مد طويل، وبحسب فهمه لتشكل الحركة في آخر الفعل، ليس هناك أي معنى نحوي تنبيء عنه حركة الفتح في صيغة(فَعَلا) المبنية؛ يصدق هذا الفهم على صيغة (يَفْعَلان)؛ لأن آخر الفعل (=اللام حسب الميزان الصرفي) ينتهي بالفتحة، ويتجاهل الباحث صوت "النون" كيف تَشَكّلَ وما سر لحاقه صيغة المضارع، وحذفه مع صيغة المضارع

([1]) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 16، قارن خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، 184،182،180.

([2]) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 16.

المنصوب، وعدم تشكله مع صيغة الأمر؛ فالملحظ هنا صيغة المجرد، لأن الحركة في آخر الفعل سابقة على صوت المد(=الفاعل)، إذ علامة الإعراب تالية لعلامة الفاعل[1].

ولا فرق بين "يَفْعَلُ" من جهة و"فَعَلُوا" و"يَفْعَلُون" و"افْعَلُوا"، كما أن "تفعلِين" و"افعِلي" من طبيعة صوتية واحدة؛ ويبين لنا الجدول التصريفي أن بعض الفعل الماضي، والمضارع، والأمر يتحلى بالفتحة والكسرة والسكون، ويخضع آخره لقانون المماثلة أو المشابهة الصوتية؛ حيث تلحقه (ا، و، ي) [2]، فصوت الفتحة في صيغ الفعل الثلاث (الماضي، المضارع، الأمر) لازمة صوتية ينسب تشكلُها إلى صوت المدّ الذي بعدها، وهو بالتحديد "ضمير الفاعل"، وبهذا الفهم تفسر حركة الضم بين الماضي (فعلُوا) والمضارع "يفعلُون" والأمر "افعلُوا"؛ يصدق هذا -أيضًا- على صوت الكسرة في "تفعلِين" و"افعلِي". أما الأدوات الناصبة والجازمة، فذات معان حسب، ولا أثر لها في العمل النحوي.

إن تفسير حركة آخر الفعل بفكرة المماثلة أو المخالفة لا يصحّ؛ إذ يجيء آخر المضارع، في حالات بعينها، على حالة صوتية خارجة عن فكرة المماثلة أو المخالفة؛ فالصيغ (فعلْتُ، فعلْتِ، فعلْتَ، فعلْن، يفعلْن، افعلْ، وما ماثل)، خِلْوٌ من الحركة، وهذا يعني أن الحركات في آخر جذر الصيغ السابقة لم يخضع لفكرة المماثلة؛ وحسب ريمون طحان، أن الصيغ (افعلُوا وما ماثل) لا تختلف عن الصيغ (فعلْتُ وما ماثل) إلا بالسكون، الذي يفصل هذه الحالة عن تلك"[3]. غير أن هذا لا يصحّ؛ ذلك أن الصيغ الفعلية تلحقها أصوات الفاعلية(= ضمائر،ت/و/ا/ي)، فكان يجب

([1]) ابن الحاجب النحوي، الأمالي النحوية، 108/3، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو،72 والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،110/1.

([2]) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 16.

([3]) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 16.

بذلك أن تُماثل أصواتُ الصيغة أصواتَ الفاعل، أو أن تخالفها؛ ومما لا يصحّ، وفق فكرة المماثلة أو المخالفة، تفسير حركة أواخر الأفعال التي لا تتصل بضمائر ظاهرة، وذلك نحو قولــك : زيــدٌ "لا يفعَلُ"، و"لن يفعَلَ"، و"لم يفعَلْ" فهذه علامات ثلاثة لا يفسر وجودها بقانون المماثلة ولا اختلافهــا، وإذا صحّ التفسير في الصيغتين الأوليين(يفعلُ، يفعلَ)، فكيف تفسير غياب الحركة في صيغة (يفعلْ المجزومة)؟، وما علة المخالفة في (يفعَلُ)، والمماثلة في (لن يفعَلَ)؟ كما أن علامة إعراب الأفعال المعتلة الجوفاء، في حالة الجزم، لا تفسر بأي من القوانين الصوتية، فضلاً عن أن ظهور صـــوت "النون" في الأفعال المضارعة، المسندة إلى الواو والياء والألف (=يفعلون/ يفعلان/ تفعلين)؛ وغيابها في صيغ المضارع المنصوب والمجزوم، وفعل الأمر المسند إلى الضمائر عَيْنِها؛ لم يصحّ تعليــل وجودها بفكرة المماثلة والمخالفة أو غيابها.

أما الصيغ المجزومة العديمة الحركة، فلا يصحّ تفسيرها بقــانون المماثلـــة؛ إذ حركاتهـــا محذوفة لا متغيرة ولا متماثلة.

يتضح من هذا، أن قانون المماثلة أو المخالفة، لا يفسر مسألة اختلاف الآخـــر في الفعــل. فالفعل معرب بلا شك، ولا تفسر حركات الآخر في المضارع إلا بفكرة العاملية، أما الاختلاف في آخر الماضي، فلا يفسر من وجهة العمل النحوي؛ إذ لا تقع صيغ الماضي فـــي نطـــاق جاذبيـــة العوامل السابقة، ولذلك كان مبنيًا مهما تداوله من حركات[1]. لقد أغري البعض بفكـــرة المماثلـــة والمخالفة، واعتقدوا أن حالة الاختلاف في آخر الأفعال ترجع إلى أساس صوتي حسب. فعدّوا فكرة

([1]) علوش، جميل، الإعراب والبناء، 235.

:"إعراب الأفعال أو بنائها من القضايا المفتعلة، التي تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على الجدول الخاص بها، وهو الجدول التصريفي"[1].

لم يخرج المحدثون إذًا بتفسيرات دلالية مقنعة تعلل فكرة الإعراب في المضارع، فقد ربطوا اختلاف آخر المضارع بحالة الدلالة الإسنادية فيه، أو دلالة فعالية الحدث حسب، إذ عدّوا الزمن في السياق ليس ذا صلة بمسألة إعراب الفعل، ذلك أنهم لاحظوا معنى الزمن في الفعل غير المعـرب، فكان الزمن خارجًا عن مقتضيات الإعراب في الفعل. إن فكرة الربط بين الزمن والإسناد قد تعطي تفسيرًا لحالة الاختلاف في آخر المضارع. وهذا ما سنعرض له في الصفحات القادمة من البحث.

---

(1) انظر ريمون طحان، الألسنية العربية، 15.

الفصـــل الثالث

التفسير الدلالي لظاهرة الجزم

1 ـ تعليل الإعراب على أساس الشكل أو الدلالة.

2 ـ إعراب المضارع وحالات إسناده.

3 ـ الإسناد.

4 ـ الإسناد والزمن.

5 ـ الإسناد وحالة البناء والإعراب في الفعل.

6 ـ أثر الإسناد في اختلاف آخر المضارع.

أولاً: النصب.

- تركيب (حتى) بين الرفع أو النصب.

ثانيًا: وجه الجزم.

ـ تركيب الشرط أو الصلة، بين الرفع أو النصب.

ـ تركيب (إذا) الشرطية أو الظرفية.

ـ كيف تصنع أصنع.

ـ الذي يأتيني فله درهمان.

تعليل الإعراب على أساس الشكل أو الدلالة

اهتم النحاة القدماء والمحدثون بتفسير مسألة الإعراب في الكلم على أساس يربط الشكل بالدلالة؛ فقد عللوا دخول الإعراب في السياقات اللغوية بعلة المعنى، وهو تفسير يعلل شكل الحالة الإعرابية بعلة المعنى أو الوظيفة النحوية للكلمات في النص، إذ المعاني التي تعتور الكلمات، هي وظائفها النحوية؛ عندما تكون الكلمات متعالقة مكونة جملة أو نصًا[1].

وقد اتفق النحويون على أن الكشف عن معاني النحو (=الوظائف النحوية) يكمن في فهم الحالة الإعرابية[2]، التي يعبر عنها بعلامة يعود تشكلها إلى مسألة العمل النحوي، فالعلامة الإعرابية تشكل صلة بين العمل النحوي والحالة النحوية التي تكشف عن وظائف الكلمات في النص. وترتبط صحة التعبير عن الدلالات النحوية بصحة النظام الشكلي للحالة النحوية، أي بصحة التركيب النحوي، ويمكن التعبير عن الحالة النحوية والدلالة النحوية بعبارتي :النحو التركيبي والنحو الدلالي.

فالإعراب أثر عامليّ يكشف عن صحة التراكيب النحوية، ويُظهر وظائف الكلمات في التركيب. وعلى أساس هذا الفهم عدَّ النحويون عنصر الإعراب أصلاً في الأسماء[3]؛ لأنه يكشف عن وظائف الكلمات في السياق، وفسروا الإعراب في الأسماء على أساس يربط الشكل بالدلالة، وعدّوا الإعراب في الأفعال فرعًا لا أصلاً[4]؛ لأنه لا يكشف عن دلالة نحوية (وظيفية)، وإنما

---

(1) انظر قاسم: بتول: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، 41.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 35/1.

(1) انظر الزمخشري، المفصل ،333 ، وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر، 78/1.

(4) الزمخشري، المفصل،16.

يكشف الإعراب في الأفعال عن صحة التركيب نحويًا[1]، أي خط العمل النحوي، فهو إعراب يتصل بالشكل دون البنية.

ولقد أخذ صاحب (دلائل الإعجاز) يحلل التراكيب اللغوية على أساس يربط الشكل بالدلالـــة، فجعل المعاني الوظيفية تأتي لا من الإعراب وحده –على أساس أن الإعراب "اخـــتلاف الأواخـــر لاختلاف العوامل[2]"– وإنما من منهجية التعالق بين الكلمات في النص؛ فكانت المعاني عنده تجاوز "الفاعلية والمفعولية والإضافة" إلى أن تكون في الخبر والنهي والنفي والحـــال والـــصفة والبـــدل والعطف، والى كل ما يمكن أن يحتويه النص من معنى[3]، هذا مفاد قول عبد القاهر الجرجاني– في الحديث عن التعليق بين الكلمات– :"فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة فيها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعـــد تمـــام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزًا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أو يصير نفيًـــا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحـــدهما شرطًا في الاخر،.... وعلى هذا القياس"[4].

([1]) انظر: الرضي، شرح الكافية، 227/2، ابن يعيش، شرح الفصل، 11/7، وانظر عمايرة: خليل، في التحليل اللغوي، 186، وريمون طحان، الألسنية العربية،16.

([4]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 91، والشريف الجرجاني، التعريفات،31.

([3]) وانظر أيضا حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، "النظام النحوي".

([4]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 55.

وقد فطن عبد القاهر الجرجاني إلى أن فهم المعاني على هذه الشاكلة، لا ينحصر في مسألة الإعراب(=اختلاف الاخر بسبب من العامل)، فأحال هذه المعاني كلها إلى ما أطلق عليه مصطلح "التعليق"؛ فالتعليق يُعنى بالكلمات على أساس من تشكّل المعاني فيها، ويمكن أن تُقسم المعاني على الأساس الذي أراده عبد القاهر الجرجاني إلى قسمين[1]:

1- المعاني العامة.

2- المعاني الخاصة.

أما المعاني العامة فذات صلة بتعالق العناصر الكلامية المشكلة للنص أو الجملة، وقد تفهم هذه المعاني بمعزل عن الإعراب، حيث بالإمكان أن نفهم معنى "الوصف أو الاستفهام أو النفي" في سياقات ذات أوجه إعرابية مختلفة كالآتي:

1- أ) هذا رجل كريمٌ. ب) رأيت رجلاً كريمًا. ج) مررت برجل كريمٍ.

فاختلاف صورة الإعراب في (أ/ ب/ج) لا ينفي عن (كريم) كونه وصفًا.

2- أ) "أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى"(الضحى/6) ب) "وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ"(يس/10).

فالاستفهام واحدٌ مع اختلاف وجهي الإعراب في الفعل بعد الاستفهام.

3- أ) لا يفعلُ، ما يفعلُ. ب) لن يفعلَ. ج) لم يفعلْ.

إعراب مختلف في كل من (أ/ ب/ج) والنفي واحدٌ من حيث كان النفي نفيًا.

---

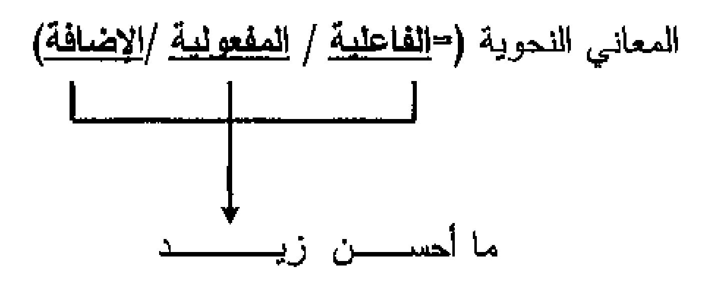
(1) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز،55، وانظر حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 187،186،178،وغيرها.

أما المعاني الخاصة، فهي معاني الإعراب القائمة على أساس من التعالق الوظيفي للكلمات، وهي (الفاعلية/ المفعولية/ الإضافة)، فهذه معان خاصة بإعراب الأسماء، لإمكان إقامة هذه المعاني فيها، أما الأفعال، فتأتي خلوًا من المعاني الخاصة المذكورة، فلا يصحّ أن يقع الفعل فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا[1]؛ فكان الإعراب في الأفعال–حسب النحاة– فرعًا لا أصلاً؛ لأن الإعراب عنصر يحلل وظائف الكلمات في النص، ولا وظائف غير الإسناد في الأفعال.

ولما كان الإعراب في الأفعال غير ذي وظيفة نحوية، فإنّ تفسير الإعراب فيها ينحصر بمسألة التحليل الشكلي، إذ يعني إعراب الفعل صحة أو خطأ التركيب النحوي، ولا يرتبط الخطأ أو الصواب في إعراب الفعل بقضايا الدلالة، فلا يعلل إعراب الفعل ولا اختلاف وجوه الإعراب فيه على أساس يربط الشكل بالدلالة، فإعراب الفعل لا يأتي من اختلاف المعاني النحوية فيه. لنتأمل التوضيحات التالية في علة إعراب الاسم والفعل.

أولا: في الأسماء،

المعاني النحوية (=علة دخول الإعراب)



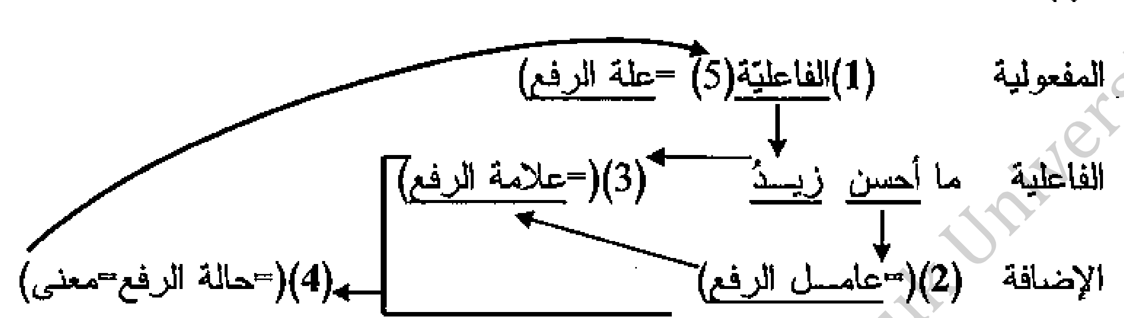
حيث يصحّ دخول هذه المعاني على زيد، وللفرق بينها أُعرب زيد، وتأتي حالة الإعراب دالة على المعنى النحوي، أي أنّ المعنى النحوي ذو أثرٍ في توزيع وجوه الإعراب في الاسم؛ ويحافظ العامل على سلامة خط المبنى، أو سلامة التركيب نحويًا، ويكون العامل ذا أثر في الكشف عن

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 91، وانظر المخزومي: مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، 78.

الحالة النحوية، فعامل الجر دليل على أن الفتحة في غير المنصرف لا تعبر عن معنى المفعولية، لنتأمل التالي:

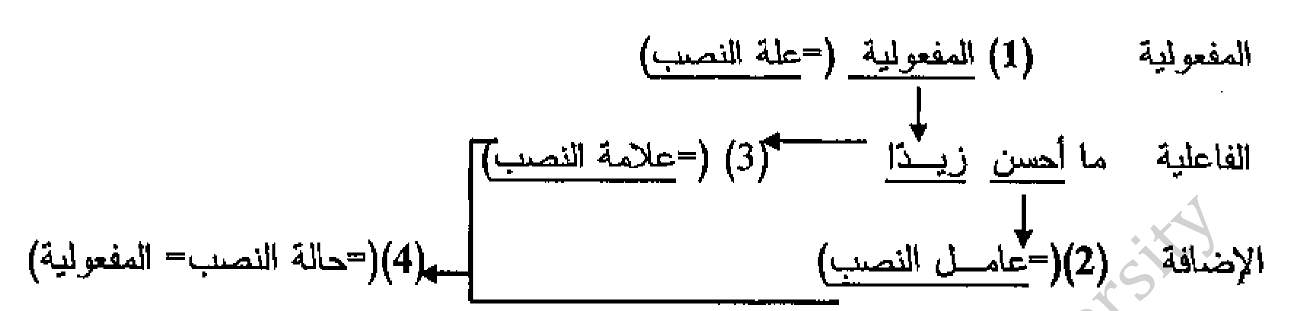
الرسم (أ)



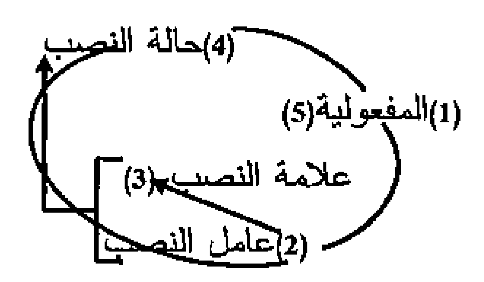
فيظهر أن معنى الفاعلية علة في تشكل حالة الرفع، وأن عامل الرفع علة في تشكل علامة الرفع، وتأتي العوامل النحوية دائمًا متوافقة مع المعنى النحوي، إذ عامل الرفع –حسب الرسم السابق– وهو الفعل(أحْسَنَ) يظهر أن فكرة الفاعلية ترجع – أصلاً– إلى فكرة القيام بالفعل. ولهذا كان عامل الرفع في الاسم(= فاعل) فعلاً(=حدث)[1]. فحالة الرفع تمثل علاقة العامل بالعلامة الإعرابية، وتدل حالة الرفع على المعنى النحوي. فمعنى الفاعلية علةٌ للرفع، وهو معنى الرفع، حيث يتكرر الرقمان (5/1 =الفاعلية)، ولو أدخلت على الجملة معنى المفعولية، أو الإضافة لاختلف الشكل الإعرابيّ تبعًا للمعنى، حيث يشترك الفاعل والمفعول بعامل واحد، وهو الفعل، ويختلفان من حيث الدلالة، تأمل الرسم (ب):

([1]) أما إذا كان الاسم غيرَ فاعل، فعامله ليس الفعل، وقد اعتقد القدماء أن ما دخله رفع من الأسماء غير الواقعة فاعلا، إنما دخله على سبيل التشبيه اللفظي بين الاسم غير الفاعل والاسم الفاعل حقيقة، فجملة من نحو :كان زيد = – قائمًا، لا يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية، وإنما ارتفع زيد لأنه أشبه الفاعل في نحو :جاء زيد فرحا. انظر في هذا البحث ، 29.

الرسم(ب)



فوجه التوافق بين حالة الرفع وحالة النصب -حسب الرسمين(أ/ب) أن العامل فيهما واحد، ووجـه المفارقة أن علامة النصب ومعناه غير علامة الرفع ومعناه؛ فدل ذلك على أن المعنـى الـوظيفي للكلمات أكثر سلطة في تشكيل حالة الإعراب في الاخر؛ غير أننا نلحظ-أيضًا- أن فكرة المفعولية ذات صلة بفكرة عامل النصب، إذ المفعول دائمًا يعني أنه من أو ما وقع به الفعل، والفعل(=أَحْسَنَ حسب الرسم/ب) هو عامل النصب. يوضح الرسم التالي – حسب الأرقام (تمثل الأرقام فكرة ترتيب الزمن الذهني لإنتاج المعنى النحوي وما يدل عليه)- علاقـة الإعـراب بـالمعنى وفـق الرسـم السابق(ب):

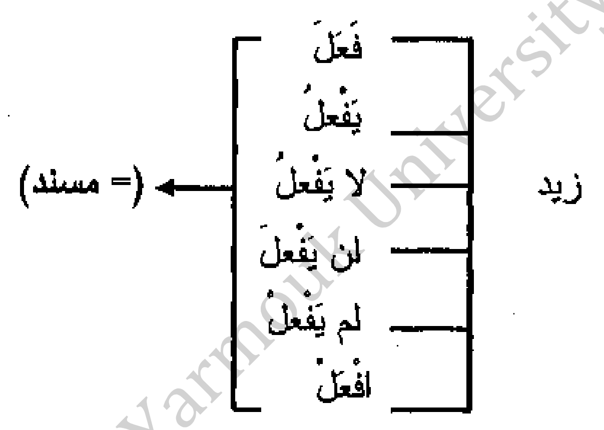


يتكرر الرقمان (5/1)، ويعني هذا أن حالة الاخر تمثل وظيفة الكلمة في النص. ويتضح من مقارنة الرسم(أ) بالرسم (ب) أن العامل اللفظي للرفع أو النصب ليس ذا سلطة كبيرة فـي توزيـع وجـه الإعراب، فعامل الرفع والنصب واحد فيما مُثّل.

ثانيا: الأفعال

المعنى النحوي في الأفعال هو الإسناد[1]؛ فيفترض – قياسًا على إعراب الاسم– أن يكون الإسناد علة في تشكل حالة الاخر في الفعل،

الإسناد (= علة الإعراب في الفعل)



الفعل مسندٌ في كلٍ، فلا يصح عدّ الإسناد –حسب النحاة– ذا صلة بإعراب الفعل أو بنائه؛ فلو كان الإسناد علة في إعراب الفعل أو توزيع وجوه إعرابه، ما صح أن يجيء مسندًا مبنيًا، أو مسندًا محملاً بحالات إعرابية مختلفة، فلا يصح مجيء (زيد)فاعلاً محملاً بحالة النصب، ويصح مجيء الفعل مسندًا غير معرب، أو محملاً بحالة الرفع أو النصب أو الجزم؛ علة ذلك أن(زيدًا) يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، فيكون إعرابه تبعًا لهذه المعاني، ولا يكون (فعل/يفعل/افعل) إلا مسندًا، فلا معني غير الإسناد يعتور الفعل[2].

وقد لحظ النحاة اختلاف وجوه إعراب المضارع، فأعادوا مسألة إعرابه إلى مشابهة الأسماء[3]، وأعادوا مسألة اختلاف الإعراب فيه إلى فكرة العاملية، أو خط سلامة المبنى[4]؛ وبهذا الاعتبار(المشابهة والعمل النحوي) لا يكون في إعراب المضارع معنى نحوي أو وظيفة نحوية،

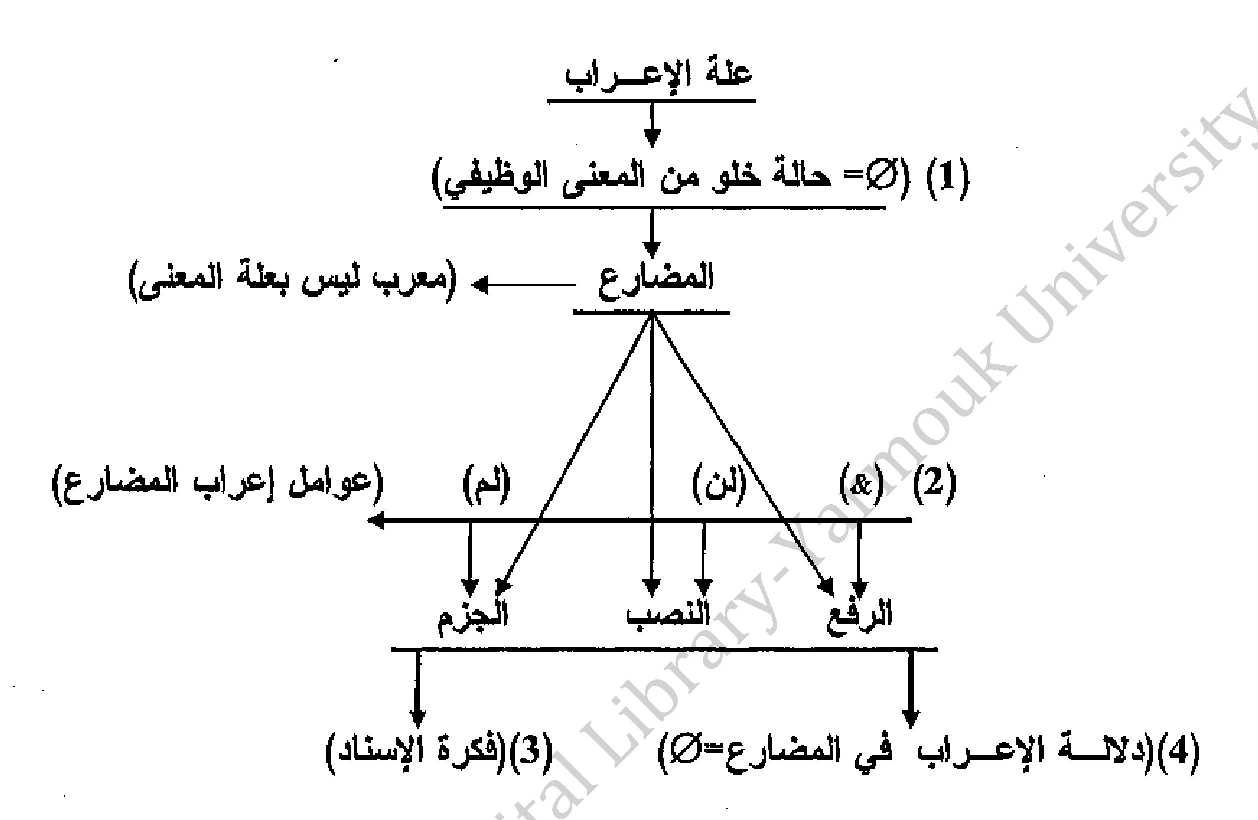
([1]) الرضي، شرح الكافية، 232/2، والجواري، نحو الفعل، 24.

([2]) انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 77.

([2]) انظر سيبويه، الكتاب، 11/3.

([3]) عمايرة: خليل، في التحليل اللغوي، 186.

حيث يخلو المضارع من علة الإعراب الأولى(=المعنى)، كما توضح في شرح إعراب الأسـماء، تأمل الشكل التالي:



حيث (Ø) تعني "حالة خِلْو من علة الإعراب" وتعني(&) عامل عدمي[1] أو تعني وقوع الفعل موقع الأسماء[2]، ويمثل الرقم(2) خط العمل النحوي في المضارع، والرقم(3) فكرة الإسـناد فـي المضارع، والرقم(4) دلالة الإعراب في المضارع وهي(Ø) حالة خِلْو من المعنى الوظيفي.

فيتضح أن فكرة الإسناد مطردة في حالات المضارع الثلاث (=الرفع والنصب والجزم)؛ فالإسـناد ليس علة في إعراب الفعل حسب النحاة، ويُعلل إعراب الفعل بمشابهته الأسماء. وعلى أساسٍ مـن

([1]) على رأي الكوفيين، وانظر الأشموني، حاشية الصبان،277/3، أوضح المسالك، 162/3.

([2]) على رأي البصريين، الأشموني، حاشية الصبان،275/3، و ابن مالك: جمال محمد بن مالك، عمدة الحافظ،329.

فكرة العمل النحوي تفسر أوجه إعراب المضارع، فالجزم وأشباهه إنما يعلل بفكرة العاملية لا بفكرة المعاني النحوية في الفعل(=الإسناد).

وتأتي حالة الجزم فيما كان من الأفعال جزمًا بعد الحروف الخمسة، "لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية؛ وإنْ" في الشرط والجزاء، وقد خالفت (إنْ) بقية الجوازم وذلك أنها تعمل في فعلين، هما الشرط وجزاؤه[1]، وينجزم المضارع -أيضًا- "إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض"[2]، أو جوابًا لما تضمن معنى الأمر أو النهي:

1- في الحروف الأربعة

لم لمّا لام الأمر لا الناهية	← تفعلْ	← حالة الجزم في فعل واحد.

"لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ " **(الطلاق/7)**

(لِ) الأمر ← **ينفقْ** ← **حالة الجزم.**

2- في (إن) وما تضمن معناها

"إن تؤمن بالله يؤتك أجرك"

([1]) انظر ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 215، ويرى ابن يعيش، صاحب شرح المفصل أن من النحاة من يرى أن (إن) لا تعمل إلا في فعل الشرط، والشرط عامل في جزائه ويرى أبو العباس المبرد أنها تعمل في الشرط وتعمل هي وشرطها في الجزاء، انظر الأنباري، أسرار العربية، والرضي، شرح الكافية، وابن يعيش، شرح المفصل 7/ 41.

([2]) سيبويه، الكتاب 93/3، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 41.

عامل الجزم   تؤمنْ   يؤتك   حالة الجزم

(إنْ)

3- الجزم بالأمر

"آمنْ بالله يؤتك أجرك"

عامل الجزم   آمنْ   يؤتك ← حالة الجزم

(إنْ) مقدرة   (غير معرب)   (مجزوم)

وكون "آمن" مبنيًا يعني أن (إنْ) لا تعمل في جملة فعل الشرط، ولكي تستقيم قاعدة العمل النحوي لـ(إنْ)، أخذ النحاة يقدرون الجملة على النحو التالي:

آمن   إنْ   تؤمنْ   يؤتك

(غير معرب)   (عامل الجزم)   (حالة الجزم)

حيث جاء الفعل (تؤمن) استكمالاً لفكرة العمل النحوي؛ فلا تعمل (إن) إلا في شيئين، الفعل وجوابه، ولا يقدم الفعل(تؤمن) في الجملة السابقة إلا غرضًا شكليًا، لأنه متضمن معنى (آمن). وزعم الخليل أن ما انجزم في باب الأمر وأشباهه، إنما انجزم على إضمار (إنْ) التي للشرط[1]؛ وذلك أن "الأمر والأشياء المذكورة غير مفتقرة إلى الجواب، فالكلام بها تام؛ ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا، ومتى أتيت بجواب كان على طريق الشرط والجزاء"[2].

4- في ما كان جوابًا لما تضمن معنى الأمر

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 3/ 93، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 41.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل ، 48/7.

" حسبك ينم الناس"

انجزم الفعل ههنا لأنه جواب لمصدر متضمن معنى الأمر، وكذلك الفعل الماضي "إذا تـضمن معنى الأمر جيء له بجواب مجزوم، كما يجاء بعد الأمر الصريح"[1]، وذلك قولك :"اتقى الله امرؤ وفعَل خيرًا يثبْ عليه"[2]، والذي عليه النحاة أن الأمر وأشباهه، إنما ينجزم له الجواب إذا كان فيـه معنى التعليق الشرطي[3]؛ فيكون الجزم بعد الفعل الماضي على نحو من الصورة التالية:

اتقى الله = لِيتق الله ← إن ↓ عامل الجزم — يتق الله يثبْ ↓ حالة الجزم

فتكون حالة الجزم ناشئة عن فكرة العمل النحوي، ولا يدل الجزم على معنـى نحـوي. لكـن الإشكال الذي واجه النحاة، هو مجيء المضارع محملاً بحالات إعرابية مختلفة في موضع واحد من العاملية؛ وذلك مجيء المضارع مرفوعًا بعد عوامل النصب عدا(كي ولن)، إلـى جانـب كونـه منصوبًا على أصل فكرة العمل النحوي، قال تعالى :" عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى"(المزمـل/20) "أن سيكونَ"

وقال الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدًا[4] (البسيط)

وتقول :"إذن اظنُه فاعلاً" كما تقول :"إذن أظنَّه فاعلاً"[1]، وسرت حتى ادخلُها أو ادخلَها؛ ويجوز لك أن ترفع المضارع أو تجزمه أو تنصبه في قولك :"لا تأكل السمك وتشربِ اللبن"[2].

([1]) انظر ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح،117.

([2]) سيبويه، الكتاب، 3/ 100.

([3]) انظر مثلاً سيبويه، الكتاب،100/3.

([4]) الأشموني، حاشية الصبان، 287/3.

ويجيء المضارع جزمًا بعد (لن) كقول الشاعر:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[3] (الطويل)

ويجيء المضارع مرفوعًا أو منصوبًا بعد عامل الجزم، إلى جانب كونه مجزومًا على أصل فكرة العمل النحوي، كقراءة "الم نشرحَ لك صدرك"[4] "أَلَمْ نَشْرَحْ "(الانشراح/1)

وقول الشاعر:

لَولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهِم يَومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[5] (البسيط)

ويجيء المضارع جوابًا مرفوعًا بعد أدوات الشرط، إلى جانب كونه مجزومًا على الأصل في سياق الأدوات الجازمة، كقول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ[6] (البسيط)

وقد كان سيبويه يعلل رفع الأفعال "بوقوعها موقع الأسماء"[7]؛ فتفسير رفع الأفعال بعد عامل النصب أو الجزم يأتي من فكرة نزع العمل النحوي من هذه الحروف[8]. غير أن هذا التفسير لحالة الرفع بعد عامل النصب أو الجزم، يدعو إلى التساؤل، فما علة نزع العاملية من هذه الحروف؟ وما

---

(1) سيبويه، الكتاب، 16/3.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 312.

(3) ابن هشام، المغني 314، وقد ورد في ديوان كثير (فلم يحلَ) الديوان، 328.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 483/8.

(5) البغدادي: عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، 9/ 3 .

(6) سيبويه، الكتاب،66/3، وابن مالك: جمال الدين محمد بن مالك عمدة الحافظ، 353، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك،191/3.

(7) سيبويه، الكتاب، 11/3.

(8) وقد فهم المطلبي أن حجة سيبويه لرفع المضارع بوقوعه موقع الأسماء مضطربة؛ لان الأفعال جاءت مرفوعة في موقع لا تقعه الأسماء، وهو غير ما أراده سيبويه، حيث يجعل سيبويه هذه الحروف بمثابة حروف الابتداء؛ فلا تكون عاملة حينئذ. انظر المطلبي "اللغة والزمن"، 136.

علة مجيء المضارع محملاً بحالات إعرابية مختلفة في موضع واحد من العاملية؟ لقد عدّ النحاة القدماء أن اختلاف آخر المضارع يرجع إلى فكرة العاملية، فجرهم هذا إلى أن يبطلوا العامل بالعامل، فيرى سيبويه إلى أن حروف النصب أو الجزم إن لم تعمل، كانت حرفًا من حروف الابتداء، فيصح أن يقع الفعل بعدها رفعًا؛ لأنه كأنه وقع موقع الاسم، فـ(إذن) من قولك :"إذن عبدالله يقولُ ذاك"بمنزلة(إنما) و(هل)، كأنك قلت :"إنما عبدالله يقولُ ذاك"[1]، غير أن التحليل النحوي لفكرة الإعراب في الأسماء أظهر أن اختلاف أوجه الإعراب في الاسم عائد إلى فكرة المعاني قبل فكرة العاملية"[2].

ما أحسن زيدُ

ما أحسن زيدًا

حيث يعمل (أحْسَنَ) الرفع والنصب، فلم يكن اختلاف النصب أو الرفع في الجملة عائدًا إلى فكرة العاملية، إنما مرده إلى فكرة المعنى النحوي؛ فتكون الفاعلية سببًا في جهة الرفع، والمفعولية سببًا في جهة النصب، وعلى شي من هذا القبيل، يُعَلَّلُ اختلاف آخر المضارع على نحو يربط الشكل الإعرابي بالدلالة النحوية، وسيجيء شرحه إن شاء الله.

لقد كان من هذه الأمثلة المختلفة الإعراب في موضع واحد من العاملية، ما يدعو النحاة إلى البحث الدلالي في أوجه إعراب المضارع، غير أن الأمر اقتصر على حالة المضارع المنصوب[3]؛ لكثرة ظهور هذه الحالة (اختلاف الإعراب) في مواضع مسبوقة بعوامل ناصبة، مثل (إذن) أو

---

(1) سيبويه، الكتاب، 15/3.

(2) انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 108.

(3) راجع سيبويه، الكتاب 3/ 15- 56. والرضي، شرح الكافية، 2/ 232- 236.وابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 20- 38. وغيرها.

(حتى) أو المنصوب بـ(أن) المضمرة بعد الحروف العاطفة، وقد أخذ سيبويه يعلل هذا الاختلاف في أوجه الإعراب ببحثه دلالة الزمن في المضارع، ويعد هذا التعليل حالة ربط بين حركة آخر الفعل والزمن، فقد علل سيبويه رفع المضارع بعد (حتى) من وجهين:

الأول، "تقول :سرت حتى أدخلُها، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء إذا قلت :سرت فأدخلُها، فأدخلُها ههنا على قولك :هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع،.... فحتى صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء"[1]، ولما كانت (حتى) حرف ابتداء غير عامل ارتفع المضارع بعدها؛ لأنه وقع موقع الأسماء[2]، أو أنه تعرى من الناصب أو الجازم[3].

وأما الوجه الآخر :"فأن يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك :لقد سرت حتى أدخلُها ما أُمنَع، أي حتى أني الآن أدخلُها كيفما شئت[4]".

والذي يجمع بين حالتي الرفع فيما مُثّل، هو دخول الحدث في الزمن الحاضر، وهو نقيض حالة النصب، إذ يتمثل النصب بعد (حتى) في حالة الزمن المستقبل، فالنصب بعد (حتى) يكون على وجهين[5]:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 17/3، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة،234.

(3) مذهب البصريين، ابن يعيش، شرح المفصل، 12/7.

(4) مذهب أهل الكوفة، ابن يعيش، شرح المفصل، 12/7.

(4) سيبويه، الكتاب، 18/3.

(5) سيبويه، الكتاب، 17/3، وابن يعيش، شرح المفصل،20/7-21 .

فأحدهما، "أن تجعل الدخول غايةً لسيرك، وذلك قولك :سرت حتى أدخلَها، كأنك قلت :سرت إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غايةً نصب والاسم إذا كان غاية جر"[1]، وفكرة الغاية ذات صلة بمسألة نصب المضارع، و(حتى) "موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها"[2] على غير معنى(إلى)؛ "فما بعد (إلى) ليس مما قبلها"[3]، فإذا كان الاسم غاية لما قبله فعامل الجر فيه (حتى)، تقول :سرت من مكة حتى المدينة، فالمدينة غاية لسيرك، أي حتى سرت فيها، وإذا قلت :سرت من مكة إلى المدينة، لم تكن المدينة داخلة في السير، فهي خارجة من غائية السير. وإذا كان الفعل غاية فعامل النصب فيه (حتى)، لأن الفعل بعد(حتى) مقصد الفعل الذي قبلها وغايته، تقول :"سرت حتى أدخلَ المدينة" فيكون سيرك أجْلَ الدخول، فالدخول جواب للسير وجزاء، لكنه على غير طريق الشرط والجزاء، فهو على طريق الغاية.

وأما الوجه الآخر :"فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن"[4]، وهو حالة الزمن في المستقبل.

وقد كان تحليل سيبويه لأمثلة الرفع والنصب بعد (حتى) وباقي عوامل النصب، يدعو لأن تكون دلالة الإعراب في المضارع-على الأقل- ذات صلة بحالة الزمن فيه؛ لكن ملحظ النحاة لعدم صدق كون الإعراب في الفعل المضارع ذا دلالة زمنية، كان ظاهرًا من اختبار الأمثلة كما في الآتي:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 17/3

(2) السهيلي، نتائج الفكر،252، الاشموني، حاشية الصبان 297/3.

(3) السهيلي، نتائج الفكر،252، والمرادي، الجنى الداني،385.

(4) سيبويه، الكتاب،17/3.

1- "لا يفعلُ"، فـ(لا) حرف نفي، و (يفعل) بعدها محمل بحالة الرفع، يقول الزمخشري :"ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعلُ"[1] وقد تكون (لا) صالحة لنفي الحال - وهو رأي أبي القاسم الزجاجي- إذ يرى أن (لا) نَفْي للمستقبل والحال"[2].

2- "لن يفعلَ"، (لن) حرف نفي، و(يفعل) بعدها محمل بحالة النصب، وهي تنقل الفعل إلى المستقبل"[3]، فالفعل في حالة النفي بـ(لن) دالاً على المستقبل ليس بإعرابه نصبًا، دائمًا بسبب من الأداة "لن" أو غيرها من الأدوات المتضمنة معنى المستقبل.

3- "إن تؤمنْ بالله يؤتِك أجرك" فـ(تؤمن ويؤتك) فعلان مجزومان زمنهما مستقبل بدخول (إن) التي للشرط، وعلى الجملة، فالشرط وجوابه لا يخلوان من طريق الأفعال وقسمتها من أن يكونا فعلين مستقبلين، لأن المعنى الذي وضع الشرط عليه لا يكون إلا بالاستقبال"[4]، فإن كان فعلا الشرط ماضيين فهما مستقبلان من طريق المعنى، ويحكم على موضعهما بالجزم تحقيقًا لعمل (إنْ).

فيظهر من هذا أن فكرة الزمن ليس ذات صلة بمسألة الإعراب في الفعل؛ ذلك أن المضارع جاء دالاً على المستقبل في حال كونه مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا، فهذه علة جعلت أغلب النحاة يعزفون عن جعل الإعراب في المضارع ذا مدلول زمنيّ. وما أراده سيبويه من تحليله أمثلة النصب بعد (حتى) وغيرها من النواصب، إنما للتفريق بين معاني النصب بعد الحروف العاطفة، ولم يكن

(1) الزمخشري، المفصل، 364، وابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 108، والزمخشري، شرح الأنموذج في النحو 186، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 2/ 215. وابن هشام، مغني اللبيب، 272.

(2) الرماني، حروف المعاني، 8، المرادي، الجنى الداني 304.

(3) انظر سيبويه، الكتاب، 3/ 117.

(4) ابن الخشاب، المرتجل في النحو، 219.

غرضه البحث في دلالة الإعراب في المضارع، يؤكد هذا قوله في الفرق بين(الفاء) و(الواو) :"اعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان؛ ألا ترى الأخطل قال:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1] (الكامل)

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدتِ المعنى؛ فإنما أراد لا يجمعنّ النهي والإثبات، فصار تأتي على إضمار أن"[2]، وهو على غير معنى النصب بعد (الفاء) أو (حتى).

أما في حالة الجزم فقد لاحظ النحاة اختلاف آخر المضارع وهو على عاملية الجزم، غير أنهم لم يربطوا هذا الاختلاف بدلالة زمنية أو غير زمنية، كما الحال في حالة الرفع بعد عامل النصب، فإذا كان رفع المضارع بعد (حتى) يدل على وقوع الفعل في حاضر الزمن، فإن رفع المضارع بعد عامل الجزم لم ينطو على دلالة زمنية حالية، حيث يقترن الجزم دائمًا بأدوات ذوات دلالة زمنية ماضية أو مستقبلية؛ ولهذا لم يصحّ أن يكون الرفع بعد عامل الجزم ذا دلالة زمنية غير كونه ماضيًا أو مستقبلاً، فكون الأداة ذات أثر في معنى الزمن سابق على كونها أحد عوامل الإعراب، ومجيء المضارع مسبوقًا بعامل الجزم محملاً بحالة غير حالة الجزم، لا يعني فسادًا في فكرة العمل النحوي؛ ذلك أن النحاة يعدّون عامل الجزم حرفًا- إذا لم يكن عاملاً- من حروف الابتداء نظيرًا لصحة كون (حتى) حرفًا يبتدأ بعده[3].

([1]) سيبويه، الكتاب،42/3، و الزجاجي البطليوسي: أبو محمد عبدالله، إصلاح الخلل الواقع في الجمل،216.

([2]) سيبويه، الكتاب، 3/ 47.

([3]) انظر سيبويه، الكتاب، 3/ 17.

لقد علل النحاة عدم الجزم، بعد عوامل الجزم، على أنه ضرورة في الشعر[1]، أو لغة من لغات العرب[2]، أو إجراء عامل الجزم مجرى ما لا يعمل من الحروف[3]، وكثيرًا ما يجمع النحاة بين هذه التعليلات في موضع واحد، فيرون "لم يوفون" في قول الشاعر:

لَولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِم　　يَومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[4]　　(البسيط)

ضرورة شعرية، ولغة قوم[5] لا يجزمون بـ(لم)، بل إن بعضهم يصرح بأن الضرورة لهجة[6] من لهجات العرب، فاضطرار الشاعر يعني خروجه من لهجة إلى أخرى، فيجري الشاعر في التركيب مجرىً صحيحًا،" فلا يكون الشاعر لاحنًا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر"[7]. وكون الجوازم -أو غيرها من العوامل- عاملة في لغة وغير عاملة في غيرها، لا يعني فساد لغة من لغة، ولا رفعة لغة عن لغة، وقد يقتضي أو لا يقتضي عمل الجزم في لغة دلالة لا يقتضيها عدم الجزم في غيرها، غير أن هذا الفهم لحالة العمل النحوي ومقارنته بين اللهجات يقتضي أن نفهم حالة المعاني التي تؤديها العوامل أو غير العوامل في كل لغة على حده.

---

(1) انظر الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ،118.

(2) انظر ابن هشام، المغني، 306/1.

(3) البغدادي، خزانة الأدب، 3/9، و الألوسي، الضرائر ، 160، حيث ذهب التبريزي.

(4) البغدادي، خزانة الأدب، 3/9 ابن يعيش، شرح المفصل،8/7 و ابن عصفور الضرائر ، 31، والمرادي، الجنى الداني،268، وتروى"أسرتهم" بالرفع عطفًا على فوارس، وبالجر عطفًا على موضع نُعْمَ.

(5) البغدادي، خزانة الأدب، 3/9 ، و الألوسي، الضرائر الشعرية ،160، وابن يعيش، شرح المفصل،8/7، وابن عصفور الضرائر، 310.

(6) انظر الألوسي، الضرائر الشعرية ،34.

(7) السيرافي، ما يحمل على الشعر في الضرورة، 34.

لكننا نستطيع أن نفسر حالة رفع المضارع بعد(لم) في هذا التركيب(لولا/ لم يفعلُ) أو (لولا/ لم يفعلْ) تفسيرًا دلاليًا ونحويًا، فـ(لم يوفون) لا تعني عدم وقوع الوفاء، إنما توحي بأن الوفاء واقع، ودليل ذلك دخول (لولا)، فلولا الفوارس من نُعْم ما تم وفاء الجار، وتقول :"لولا رحمة الله لم يدخل العابد الجنة" فلا يدل النفي في هذا الموضع على عدم الدخول، فاقتضى دخول (لولا) رفع المضارع؛ لأن التركيب شرط فيما مضى، ولما كانت (لم) لنفي المضارع وقلبه إلى الماضي، ارتفع الفعل ليدل على وقوعه، ولو أدخلت(ما) مكان(لم) لم يصحّ المعنى؛ من أجل أن(ما) نفي للحال[1]، أو الاستقبال[2]. ومجيء المضارع مجزومًا في تركيب شرطي أداته (لولا) هو الأكثر، ومجيئه مرفوعًا هو النادر، فالجزم تحقيق لعمل الجازم، والرفع تحقيق للمعنى، إذ يدل الرفع على وقوع الفعل، فيكون الجزم إشارة إلى أصل التعليق الشرطي، ويكون الرفع إشارة إلى انفكاك التعليق الشرطي.

إعراب المضارع وحالات إسناده

ينحو هذا الربط بين حالات الإعراب في المضارع (الرفع والنصب والجزم) وحالات الإسناد فيه منحى تفسيريًا، يعلل وجوه الاختلاف في أواخر المضارع على أساس يربط الشكل (=الإعراب) بالدلالة (=معنى الإعراب)، فمجيء المضارع محملاً بحالات إعرابية مختلفة يدعو إلى بيان علة هذا الاختلاف وفق فكرةٍ مضمونُها: "الإعراب ينبئ عن معنى وظيفي".

إن عدّ الإعراب في المضارع ذا وظيفة نحوية لا يخرج عما قرره النحاة من تعليلهم دخول الإعراب في الكلم على أساس دلالي، فأن يكون المضارع على وتيرة واحدة –في شكله الصرفي

(1) انظر سيبويه، الكتاب،221/4، وانظر الزمخشري، المفصل،364.
(2) انظر المالقي: أحمد بن عبدالنّور، رصف المباني،380.

"يفعل"- محملاً بمعانٍ زمنية وإسنادية، يعدّ علة في إعرابه، قياسًا على إعراب الاسم؛ فيصحّ أن يقع "زيد" -وهو على وتيرة واحدة- فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا إليه، فيكون الإعراب فرقًا بين هذه المعاني، ويصحّ أن يقع "يفعل" مسندًا حقيقة (=يفعل)، أو في حالة نفي مسند حقيقة(=لا يفعل)، أو مسندًا معلقًا(=إن تفعلْ نفعلْ)، أو مسندًا غاية(=حتى تفعلَ)، فيكون الإعراب فرقًا بين حالات إسناده، حيث لا يكون الإسناد في الفعل مطلقًا. فأن نفهم حالة الإسناد في الفعل أحوج من أن نعرف أن الفعل مسند دائمًا، وهذا يرتبط باختلاف وجوه إعرابه.

فالربط بين علة الاختلاف في أواخر المضارع، ومعنى من المعاني الوظيفية، فكرة لا تخرج عمّا قرره النحاة من أن :"الإعراب ينبئ عن معنى"؛ ولعل هذه الفكرة (ربط إعراب المضارع بمعنى نحوي) تبحث عن حيّز في فكرة الربط بين الإعراب ومعنى، إذ يرفض هذا البحث أن يكون الإعراب في المضارع حالة غير ذات وظيفة أو دلالة، ويرفض عدّ حالة الإعراب في المضارع معللة بفكرة العاملية حسب[1]، علة هذا الرفض تأتي من فساد تعليل الإعراب على أساس العمل النحوي، فحصر وظيفة العامل بمسألة نطق صوت زائد في أواخر الكلم، من غير أن تحمل هذه الزائدة وظيفة نحوية، يفسد منهجية الوظائف النحوية في التركيبات اللغوية، ويفقد العربية ميزة كبرى من ميزاتها، فأن يكون الإعراب ذا معنىً في نوع من التركيبات اللغوية، وغير ذي معنى في تركيبات أخرى، يفقد الإعراب قداسته اللغوية.

الفعل بوجه عام يأتي لمعانٍ، هي الحدث والزمن(=معنيان ذاتيان) والإسناد (=معنى نحوي تركيبي)؛ فالحدث معنى في أصل الكلمة أو جذرها، والزمن معنىً- حسب النحاة- يعتور الصيغة

(1) انظر خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، 180، 191، وفي غيرهما.

وفق مفهومها الصرفي، فالفعل حدث مظروف في الزمن[1] وتبعًا لتقسيم الزمن الصرفي، يكون الحدث لما مضى(=فعلَ)، ولما لم يقع (=افعلْ)، ولما هو كائن لم ينقطع (=يفعلُ) [2]، لكن هذين المعنيين (الحدث والزمن) لا يعتوران الصيغة بمعزل عن فكرة الإسناد، فلا يكون الحدث حدثًا إلا إذا كان خبرًا عن شيء، " فالإسناد، تعليق خبر بمخبر عنه"[3]، أو هو علاقة بين الحدث المظروف وفاعله، من هذه العلاقة بين المعنى أو الخبر(=المسند) وصاحبه(=المسند إليه) جاءت فكرة الزمن النحوي، أو زمن السياق، حيث يرتبط الزمن النحوي بالتعبير عن فكرة الإسناد؛ لأن الزمن يكون ظرفًا للحدث لا من فكرة الصيغة، وإنما يكون الزمن ظرفًا للحدث من علاقة الحدث بصاحبه، فلا يصحّ أن تقول :"أتيتك غدًا"[4]، لأنك أسندت الحدث على وجه يكون فيه تامًا منقضيًا، وظرفته في زمن غير واقع بعد، فإن أدخلت عليه حرفًا يفيد عدم تمام الإسناد، جاز ذلك، فتقول :"إن أتيتك غدًا كان ذلك" لأنك ظرفت الحدث في زمن غير واقع، فكان إسناده معلقًا حتى ينظرف في زمن يقع فيه.

إن مسألة إعراب الفعل أو بنائه ذات صلة بفكرة التعبير عن حالة الإسناد فيه، وقد اتضح سابقًا أن كون الزمن وحده مدلولاً لإعراب المضارع، يداخله كثير من الاعتراض، وكون الإسناد وحده معنى في إعراب الفعل، قد لا يعطي- أيضًا- تفسيرًا دلاليًا لحالة الاختلاف في آخر المضارع، وكون الزمن ظرفًا للإسناد، يعني أن يدل الإعراب في المضارع على حالة الإسناد والزمن معًا. ولعل فكرة الإسناد والزمن تعطي تفسيرًا دلاليًا لحالة البناء في صيغة الماضي، وحالة الإعراب في صيغتي المضارع والأمر، وسيجيء شرحه.

---

(1) انظر الزمخشري، المفصل ، 243.

(2) سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

(3) التفتازاني: سعد الدين، شروح التلخيص، 191/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 25/1.

الإسناد

الإسناد معنى وظيفيّ في الفعل، ويرتبط بمسألة الإعراب أو البناء فيه، وكونه معنىً نحويًا في الفعل، فكرة يعتقدها النحويون -قديمًا وحديثًا-، وكونه ذا صلة بمسألة إعراب الأفعال أو بنائها، فكرة لم يرضها النحويون القدماء[1] وأغلب المحدثين.

فالإسناد معنى قائم في الفعل ماضيًا كان الفعل أو حاضرًا أو مستقبلاً، وقد فهم بعض النحاة أن الإسناد هو أكثر ما يقدمه الفعل من معنى؛ فالفعل لا يكون إلا مسندًا[2]، وهو ما يقدمه الفعل على نحو يكون فيه خبرًا عن شخص أو شيء، وفي هذا يكون التلازم بين المسند والمسند إليه؛ إذ ليس هناك "خبر إلا وله صاحب يكون الخبر له"[3]، يقول سيبويه في هذا المعنى :"وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك :عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء[4]".

وليس الغرض من الحديث عن فكرة الإسناد شرحها أو توضيحها فهي من ذلك في بيان، والغرض شرح فكرة التلازم بين شيئين، هما "المسند والمسند إليه" ليس على سبيل الإثبات حسب، وإنما على سبيل النفي، أو التعليق[5]، أو غير ذلك من وجه العلاقة بين طرفي الإسناد، ولعل هذه فكرةً أرادها صاحب دلائل الإعجاز عند حديثه عن فكرة الإسناد، فـ:"من الثابت في العقول والقائم

---

(1) استنادًا إلى ما وقع عليه البحث من درس للفكر النحوي القديم في هذه المسألة.

(2) انظر الرضي، شرح الكافية، 20/1، والسيوطي، الهمع، 33/1.

(3) انظر التفتازاني: سعد الدين، شروح التلخيص، 191/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 23. وانظر السيوطي، الهمع،33/1، وابن جني، الخصائص، 18/1، وانظر التفتازاني، شروح التلخيص، 191/1.

(5) تعليق المسند عن المسند إليه لغرض آخر كتعليق في جواب الشرط على إمكان وقوع في فعل الشرط .

في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه؛ لأنه ينقسم إلى "إثبات" و "نفـــي"، والإثبات يقتضي مثبتًا ومثبتًا له، و"النفي" يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبـــات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه، حاولت ما لا يصحّ في عقل ولا يقع في وهم؛... ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن ترد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك، وصوتًا تصوته سواء"[1]. نلحظ هنا في مسألة ربط المسند بالمسند إليه، على سبيل الإثبات أو النفي أهمية جعل الإسناد معنى في إعراب الفعل؛ إذ يعني الحدث أو الإسناد من غير مسند إليه حدثًا صرفيًا لا غير، إذ ليس هناك حاجة لأن نثبت أو ننفي المعنى إلا لشيء أو عن شيء، فعدّ المسند – حسب عبد القاهر الجرجاني– من غير مسند إليه صوتًا، يعني أن الإسناد لا معنى له خارجًا عن تعلقه بالمسند إليه، كما أن الصوت غير ذي دلالة خارجًا عن تلاصقه مع غيره ليشكل كلمة ذات معنى.

الإسناد والزمن

علاقة المسند بالمسند إليه توضح فكرة الإسناد وعلاقتها بالزمن، إذ يعني الحدث من غيـــر مسند إليه حدثـــًا صرفيًا خارجًا من الفهم النحوي، كما أن الصيغة الزمنية(يفعل/ فعل/ افعل) خارج السياق لا تعبر إلا عن زمن صرفي، ولا يكون الزمن الصرفي ظرفًا لشيء أو لحـــدث، كمـــا أن الحدث الصرفي لا يكون مظروفًا في زمن ما، ولما كانت معاني الفعـــل هـــي (الحـــدث والـــزمن

([1]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، رسائل وتعليقات كتبها عبدا لقاهر الجرجاني، 525، ت، محمود محمد شاكر، ط5، 2004م. وانظر الجرجاني، أسرار البلاغة،389.

والإسناد) فإنّ الإسناد يدل على حالة نسبة الحدث إلى فاعله إثباتًا أو نفيًا، فيكون الحدث مسندًا في زمن ما؛ فالحدث الصرفي عائد إلى وزن الصيغة، والحدث النحوي عائد إلى وزن الجملة.

فالإسناد إثباتًا أو نفيًا من معاني الفعل، وهو معناه النحوي أو وظيفته النحوية التي يقدمها، ولما لحظ النحاة هذا المعنى الوظيفي الذي لا ينزع من الفعل، ولحظوا أن هذا الاطراد لحالة الإسناد في الفعل لا يفرق بين حالات الفعل الزمنية، أي كون الفعل ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، أبعدوا أن يكون الإسناد ذا صلة بمسألة إعراب المضارع، إذ لو كان الإسناد ذا أثر في توزيع حالات إعراب المضارع ما كان الفعل الماضي مبنيًّا؛ علة ذلك أن الماضي مسند غير معرب، ينسحب هذا الفهم- بكل اعتبار- على حالة الزمن المستقل، أي كون الفعل أمرًا، ولعل وجه الفكرة يتوضح بطرحه سؤالاً مضمونه :لِمَ بُني الماضي من الأفعال أو الأمر ما دام مسندًا؟ وهذا التساؤل يختبر صحة أو خطأ عدّ الإسناد علة لاختلاف وجوه الإعراب في المضارع، ولبناء صيغة الماضي من بين الصيغ الفعلية، إذ بالإمكان أن تفهم حالة الحذف في آخر صيغ الأمر كحالة إعرابية من الجانب الشكلي والدلالي.

الإسناد وحالة البناء والإعراب في الفعل

إن فكرة الإسناد في الأفعال ذات صلة وثقى بفكرة الزمن، إذ يكون الزمن ظرفًا للإسناد، فإذا كان الفعل يعبر عن حالة إسناد غير منقضية، فإن هذا يعني أن دلالة الزمن تكون غير منقضية، ويكون الزمن- تبعًا لحالة الإسناد غير المنقضية- زمنًا نحويًا لا صرفيًا؛ لأن الزمن النحوي يرتبط بمعنى السياق لا بمعنى الصيغة، وهذا يدعو لأن ننظر إلى الزمن في السياق "نظرة تختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، ومن حيث إن الزمن النحوي

وظيفة السياق"[1]؛ ولهذا جاز أن تقع صيغ الماضي مواقع صيغ المضارع في الشرط والجـزاء[2]، فإذا فهمنا علاقة الزمن بالإسناد، أمكننا القول بأن الماضي من الأفعال مبني؛ لأنه يدل على حالة من الإسناد منقضية، فبناء صيغ الماضي يوحي بنزع الإسناد من المسند إليه، حيث انتهاء الحدث يعني انقضاء وظيفة المسند إليه، فيكون الحدث ثابتًا مبنيًا[3] والزمن فيه ثابت غير داخل في حالة الأزمنة ذات الأثر في مسألة الإسناد، وهذه مقاربة دلالية في تعليل بناء ما مضى من الأفعال؛ إذ لا تصدق المقاربة الشكلية على صيغة الماضي؛ لوجود علامات بناء مختلفة متغيرة[4]، وإن كان اختلافها من غير عامل، فنزع الإعراب من الأفعال الماضية يصدق على نزع حالة الإسناد من المسند إليه، فلا حاجة لفهم حالة الإسناد فيما انقضى من الأحداث وانتهى زمن حصوله.

يؤيد الفكرة السابقة فهم النحاة لحالة الإعراب في ما كان من الأفعال في دلالات إسنادية غير منقضية، وكان على مبنى صرفي لا يحتمل صفة التجدد أو الحركة في المسند إليه، وذلـك صـيغ الماضي بعد حرف الشرط، نحو قولك: إن قام زيد يكرمْه علي. فالنحاة يجعلون (قام) في موضـع جزم[5]– في سياق أداة الشرط الجازمة– وهو مبنى صرفي لا يقبل العوامل النحوية؛ فمسألة جزمه أو جعله في موضع جزم، تأتي من كون دلالة الإسناد فيه غير منقضية، فافتقر إلى ما يوضح هـذا الإسناد، فكان موضعه موضع جزم؛ لأن الجزم يدل على حالة إسناد غير تامة، وحالة الإسناد غير

---

(1) حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 242، وانظر جمال الدين: مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، 307،306.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 331/3.

(3) انظر محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، حيث يقول: "الفعل الماضي لا تتغير حركة آخره لأن معناه ليس قابلاً للتغيير باختلاف التراكيب، 103.

(4) انظر علوش: جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي تحت عنوان "الفعل الماضي وحركات بنائه، 232– 239 ".

(5) انظر ابن بابشاذ، المقدمة المحسبة، 245، وابن يعيش، شرح المفصل، 47،46/7.

التامة، تخالف في الدلالة حالة انقضاء مسألة الإسناد، أو نزعها من المسند إليه، ولما كان الإسناد مظروفًا في الزمن، فإنّ دلالة (قام) على المستقبل بعد حرف الشرط، تأتي من كون الإسناد فيه غير منقضٍ.

هذا الفهم لمعنى الإسناد في الفعل، يعلل عدم قبول صيغ الماضي فكرة العمل النحوي، حيث يُرجع النحاة حالة البناء في صيغ الماضي لعلة العمل النحوي، فلأن صيغ (فعل) لا تقبل العمل النحوي أو السبق بالعوامل، جاءت غير معربة؛ فلا يصح أن تقول :(لم فعلْ) ولا (لن فعلَ) ولا (لا فعل)- ولا هنا ناهية- ولا غير ذلك من العوامل، هذا مفاد قول النحاة[1] في (أنْ) السابقة للأفعال الماضية أنها مصدرية غير ناصبة، أي غير عاملة. وعدم قبول صيغ الماضي مسألة العمل النحوي راجع إلى عدم تحملها وظائف نحوية، لأن صيغ الماضي تأتي خلوًا من الوظائف النحوية في الفعل (الوظائف=الزمن والإسناد) والعكس صحيح، أي أن عدم تحمل صيغ الماضي للوظائف النحوية، يجعلها لا تقبل مسألة العمل النحوي، فينزع عنها ذلك صفة الإعراب، فتكون حالة البناء في صيغ الماضي معللة من وجهين: وجه العمل النحوي، ووجه المعنى النحوي، أو الوظيفة النحوية.

وإذا أريد جعل صيغ الماضي في موضع فعل يتحمل دوام الإسناد، كالمضارع، جعلت في موقع يقعه المضارع، كوقوعها بعد الشرط، فتأخذ حكمه في الإعراب والوظيفة النحوية، ليس في حقيقة مبناها الصرفي(= فَعَلَ)، ولكن في حقيقة ما تشغله من دلالات لمبان صرفية صالحة لذلك[2].

---

(1) الرضي، شرح الكافية، 234/2.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 331/3، وانظر المبرد، المقتضب، 47/1.

تأتي صيغ الماضي في مواقع صيغ المضارع لغرض دلالي، هو جعل جواب الشرط ممكن الوقوع، وفهْمُ وقوع فعل الشرط -عندما يكون مبناه الصرفي على صيغ الماضي- يأتي من حالة الإعراب في الجواب، كالآتي مثلاً:

1- إن قام زيد يكرمْه علي.

2- إن قام زيد يكرمُه علي.

حيث جاء جواب الشرط في (1) مجزومًا، والجزم فيه يدل على حالة الإسناد غير الواقع، أو غير التام، وعدم وقوع الجواب يدل على عدم وقوع فعل الشرط. أما في المثال (2) فالجواب جاء مرفوعًا، وهو يوحي بحالة الإسناد التام أو الواقع، ويدل إعراب الجواب رفعًا على حالة وقوع فعل الشرط، ففي المثال (2) جاءت إمكانية وقوع فعل الشرط وجوابه فيه من أمرين:

1- أن فعل الشرط جاء على صيغ الماضي التي تدل في أصل وضعها على حالة الإسناد المنتقصة، فالمبني الصرفي ذو أثر دلالي في جعل الإسناد واقعًا أو ممكن الوقوع.

2- حالة الرفع في الجواب، وهي تدل على حالة الإسناد الواقع، في مقابل حالة الجزم التي تدل على حالة إسناد غير واقع.

ويرى بعض المحدثين أن حالة التفاوت، بين صيغ الشرط في أن تكون ماضية الصيغة في تركيب، ومضارعتها في آخر، ترجع إلى أصل تاريخي، "فقد عبّرَت الأكادية عن فعل الشرط بما يدل على الماضي، أما فعل الجواب، فعبرت عنه بما يدل على الحاضر أو المستقبل"[1]، والحاضر أو المستقبل يعبر عنه في العربية بالمضارع المرفوع، "فالمضارع المرفوع على هذا يكون أصلاً

---

(1) عمايرة: إسماعيل، نظرة مقارنة إلى المدرسة اللغوية العربية من خلال باب الشرط، والبحث موجود في كتاب " بحوث في الاستشراق"، 138.

تاريخيًا في جواب الشرط"[1]؛ وعلى نحو من هذا التفسير تحل أمثلة من مثل جملة سيبويه :"أتيتنا أمس نعطِك اليوم"، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم، فإن كنت تريد أن تقرره بأنه قد فعل، فإن الجزاء لا يكون؛ لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب"[2]، معنى قول ذلك أنه إذا كان "قد فعل" فليس الوجه إلا الرفع، لأن الرفع يدل على الوقوع، والجزم يدل على التعليق، وعلى هذا يفسر قول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ [3]   (البسيط)

حيث يدل الرفع في الجواب على إمكانية وقوع فعل الشرط من قبل الصديق أو الخليل، وجوابه من قبل الممدوح مرات كثيرة.

أما حالة الإعراب أو البناء في ما سميّ من الأفعال أمرًا،[4] فموضوع خلاف بين النحاة بصريين وكوفيين، فقد ذهب أهل البصرة إلى القول ببناء أمثلة الأمر، وذهب أهل الكوفة إلى القول بإعرابها، وإذا فهمنا حالة الإسناد وحاجتها إلى الإعراب، ذهبنا إلى القول بإعراب صيغة الأمر؛ فحالة إسناد الأمر غير منقضية، وهي تشبه حالة الإسناد المستقبلية في الأفعال المجزومة في باب الشرط، والأفعال المنصوبة، حيث تكون حالة الإسناد في مثل أفعال الشرط والنصب والأمر مستقبلية، فهي إذًا غير واقعية أو غير منقضية بعدُ، فصيغة الأمر من حيث معنى الزمن، يصدق عليها إمكانية الدلالة على حالة الإسناد، وهو إسناد مطلوب؛ لأن الأمر طلب الفعل.

---

(1) عمايرة: إسماعيل، نظرة مقارنة،141.

(2) سيبويه، الكتاب، 94/3.

(3) سيبويه، الكتاب 3/ 66، ابن مالك: جمال محمد بن مالك، عمدة الحافظ،353، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 191/3.

(4) سنتحدث عن فكرة إعراب الجزم في أفعال الأمر ودلالته.

وإذا نظرنا إلى صيغة الأمر من حيث العامل النحوي، فقول الكوفيين :إن (افعلْ) أصله (لتفعل) حذفت منه (لام الأمر) لكثرته في كلامهم، وللاستغناء عن (اللام) بحضور المخاطب، قولٌ منطقي، ويفسر حالة الحذف في أواخر صيغة الأمر على نحو يربطها بإعراب الجزم، وستوضح حالة الإعراب في (الأمر) عند الحديث عن دلالة الجزم في المضارع، إن شاء الله.

ملخص فكرة المعنى النحوي لإعراب الأفعال وبنائها، يكمن في مسألتين رئيستين:

1- مسألة العمل النحوي؛ وهي ذات أهمية لاقتضائها علامة إعرابية قبل أن تقتضي حالة إعرابية، إذ يفرق هنا بين علامة الإعراب وحالة الإعراب، فعلامة الإعراب يمكن لحظها في غير حالة إعرابية، كعلامة النصب مثلاً، فهي على أصلها حركة الفتح، وعلى فرعها الياء وغير الياء من العلامات، أما حالة النصب، فمرهونة بعامل النصب الذي يظهر في معانٍ تقتضيها حالة النصب.

2- مسألة المعنى؛ إذ تقتضي المعاني حالة إعرابية مخصوصة، فعوامل الإعراب والمعاني النحوية تنصهر معًا لتشكل حالة الإعراب الدالة على المعنى المخصوص.

ومن هاتين الفكرتين (العامل والمعنى) يمكن القول بإن الأفعال القابلة العمل النحوي، وتقتضي حالة إسناد غير منقضية، هي ما يصحّ إعرابها، وهي الأفعال المضارعة والأفعال الطلبية.

أثر الإسناد في اختلاف آخر المضارع

لقد درج النحاة على تفسير آخر المضارع على أساس من فكرة العمل النحوي، وقد عللوا – قبلاً- دخول الإعراب في المضارع بعلة المشابهة، فاستقام لهم بذلك تحليل مسائل إعراب الفعل على أساس يخرجها من فكرة الوظائف النحوية، وقد استقام التحليل الشكلي لإعراب الفعل – من وجهة نظر النحاة- في مواضع يجيء فيها المضارع على غير حالة إعرابية واحدة، فمجيء المضارع

محملاً بحالات إعرابية مختلفة وهو على موضع واحد من العاملية، لا يعني إلا خروجه من قيد عاملي إلى آخر، فإذا ارتفع المضارع بعد عامل النصب أو الجزم، لم يكن العامل في ذاك الموضع إلا حرفًا من حروف الابتداء[1]غير العاملة، من هذه الفكرة لم ير النحاة اضطرابًا في قاعدة العمل النحوي فيما يخص إعراب الفعل، فقد فهموا أن رفع المضارع بعد عامل النصب أو الجزم، يوحي بنزع فكرة العاملية من هذه العوامل.

غير أن نزع العاملية من بعض العوامل لا يكون عبثًا في اللغة، إنما يأتي ذلك(نزع العاملية) لغرض دلالي يتعلق بفكرة الإسناد في الفعل، حيث تكون أوجه المضارع المعروفة دلائل على كيفيات الإسناد فيه؛ فلا يكون الإسناد مطلقًا في الفعل، "إنما يكون إسناده إثباتًا أو نفيًا"[2] أو" غايةً أو شرطًا"[3]، وهذا ما يسميه أصحاب المعاني بأحوال المسند أو اعتبارات المسند[4].

إن ارتباط فكرة الإسناد بحالات إعراب المضارع تظهر من بعض التحليلات التي عرضها سيبويه لفهم حالة العمل النحوي في وجهين من وجوه إعراب المضارع: وجه النصب، ووجه الجزم.

أولا: النصب

إن حق الفعل أن يكون نصبًا إذا جاء تاليًا لأحد عوامل النصب، فأن يجيء المضارع رفعًا بعد عاملية النصب، فإنّ هذا يستدعي الاستفهام، ولعل فهم سيبويه لكثير من مواضع الرفع بعد عامل النصب يوحي بدلالة إعراب المضارع على فكرة الإسناد، يقول سيبويه :"وتقول إذا حدثت بالحديث:

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 3/ 17 وغيرها، وابن بابشاذ، المقدمة المحسبة،234.

(2) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 527.

(3) انظر السكاكي، مفتاح العلوم، 240،209،205.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، 205.

إذن اظنّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذبًا، لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلة، فخرجت من باب (أن وكي)، لأن الفعل بعدهما غير واقع،.... ولو قلت :إذن أظنَّك، تريد أن تخبره أن ظنَّك سيقع لنصبت"[1]، وكذا "إذا قلت سرت حتى أدخلُها، تعني أنّه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بـ(الفاء) إذا قلت :سرت فأدخلُها، فأدخلُها ههنا على قولك :هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع، فإذا قال :حتى أدخلُها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بـ(الفاء)، فـ(حتى) صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء"[2]

أما النصب بعد(حتى) " فأن تجعل الدخول غايةً لسيرك، وذلك قولك :سرت حتى أدخلَها، كأنك قلت سرت إلى أن أدخلَها، فكان السير ولم يكن الدخول بعد، وكذلك إذا قلت :كلمته حتى يأمرَ لي بشيء"[3]، فكان الكلام واقعًا ولم يكن الأمر بالشيء واقعًا بعد، وهذا الفرق بين حالة الإعراب في المضارع بين أن تكون نصبًا أو رفعًا، إنما تأتي للكشف عن حالة الإسناد في الفعل، أهي واقعة أو غير واقعة، على نحو من التالي:

1- سرت حتى أدخلُها ← حالة الرفع ← (= حالة وقوع الفعل)

(حرف ابتداء غير عامل)

([1]) سيبويه، الكتاب 3/ 16.

([2]) سيبويه، الكتاب، 3/ 17.

([3]) سيبويه، الكتاب 3/ 17.

فكان الرفع في المثال دالاً على حالة الإسناد الواقعة، كأنك قلت :"أنا في حال دخول"[1].

2- سرت حتى (أن) أدخلَها ← حالة النصب ← (=حالة عدم وقوع الإسناد)

(معنى الغائية) (عامل نصب مقدر) (غائية الإسناد)

فالنصب في المثال دال على حالة عدم وقوع الفعل، ودال على غائية إسناد السير، حيث لم يكن السير إلا أجل الدخول، فكان الإسناد "مقيدًا بسبب خاص، وهذا القيد هو الغائية"[2]

ثانيا: وجه الجزم

لحظ النحاة التلازم بين حالة الجزم والربط الشرطي[3](التعليق)، على نحو يلزم معه كون الأداة المتضمنة معنى الشرط والجزاء عاملاً من عوامل الجزم[4]، فإذا كانت الأداة غير متضمنة معنى التعليق الشرطي لم تكن جازمة، والعكس صحيح أيضًا، ولعل هذه الفكرة (الربط بين الجزم والتعليق الشرطي) ذات صلة بفكرة الإسناد في التركيبات الشرطية؛ إذ تظهر حالة الجزم في تركيبات التعليق الشرطي ذات الإسناد غير الواقع (أي المعلق). هذا بالطبع في مقابل غياب الجزم في التركيبات الشرطية ذات الإسناد اللازم الوقوع[5]، كالتعليق الشرطي بعد(إذا) مثلاً، وذلك أن

([1]) سيبويه، الكتاب، 17/3.

([2]) حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 195، وانظر السكاكي، مفتاح العلوم، 209.

([3]) وانظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب، 199 وفي غيرها، ولعل هذا الملحظ ملموس لدى تتبع الجزم مع أدوات الشرط.

([4]) انظر السكاكي، مفتاح العلوم، 490، حيث يرى السكاكي أن النحاة يشترطون لكون الأداة متضمنة معنى الشرط أن تكون جازمة.

([5]) انظر الرضي، شرح الكافية، 109 وما بعدها. وابن الشجري: هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، 333/1.

المعتبر في كلمات الشرط هو تعليق الجزاء على الشرط تعليقًا غير لازم منه وقوع أحد الفعلين، فإذا كان الشرط لازم الوقوع، كان الجزاء معلقًا على الشرط تعليقًا ظرفيًا، وذلك أنك علقت الجزاء على شرطٍ واقعٍ لا محالة، كما في قوله :"آتيك إذا احمرّ البسر"[1]. فقد علق المجيء على الوقت الذي يحمرّ فيه البسر، لا على احمرار البسر، لأنه محمرّ لا محالة، ولعل سيبويه- إن صح الفهم- يرى أن (إذا) لا تكون إلا ظرفًا، لأنه لا يجيز قولك :"آتيك إن احمرّ البسر"، وإن كان المجيء جزاء للاحمرار، من قبل أن (إذا) ليست ذات دلالة شرطية، وكما في قوله تعالى :"إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ... فَسَبِّحْ" (النصر/ الآيات،3/1)، فلأن النصر آت لا محالة استعمل فيه(إذا)[2].

المعتبر في فكرة التعليق الشرطي بعد(إذا) ليس كون الشرط سابقًا في الزمن على الجزاء، إنما كون الشرط والجزاء لازمين في الوقوع[3]، على غير فكرة التعليق الشرطي بعد(إن)، من كون التعليق بعد(إن) لا يلزم منه الوقوع حقيقة[4]؛ ولهذا "كثر استعمال(إذا) في القرآن الكريم لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة"[5]، "فـ(إن) موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه،... أما(إذا) فتكون لزمان من أزمنة المستقبل، مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب/60/3.

(2) انظر الزمخشري، الكشاف، 294/4، وانظر الفراء، معاني القرآن، 297/3، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 783/3.

(3) انظر المبرد، المقتضب،56/2، ابن الشجري، الأمالي الشجرية،333/1.

(4) انظر المبرد، الكامل ، 277/1،271.

(5) الرضي، شرح الكافية،109/2.

(6) الرضي، شرح الكافية ،108/2،109.

إن ارتباط مسألة الإسناد بفكرة الإعراب في المضارع، يظهر من بعض التحليلات التي قـام بها النحاة لفهم فكرتي التعليق الشرطي والعمل النحوي في بعض الأدوات. ولعل فكرة الإسناد فـي باب التعليق الشرطي تعطي تفسيرًا دلاليًا لعدم العمل في بعض الأدوات الشرطية، فقد أجرى سيبويه بعضًا من التحليلات لفهم فكرتي التعليق الشرطي والعمل النحوي على نحو من التقابل في التركيبات التالية:

أولاً- : تركيب الشرط أو الصلة

1-أ- في التركيبات التالية وما شابه:

أ- ما	تقول	أقول	ما	تقلْ	أقلْ[1]
ب- من	يأتيني	آتيه	من	يأتني	آتِه
ج - أيّها	تشاءُ	أعطيك	أيّها	تَشَأْ	أُعْطِك
د - حيث	تكون	أكون	حيثما تكنْ		أكنْ [2]

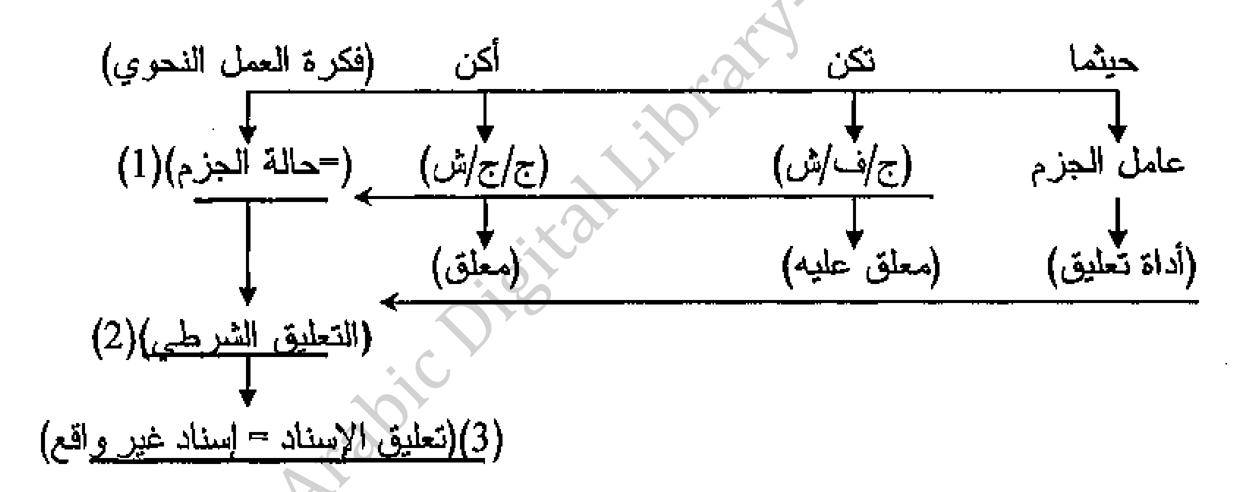
يتضح مما سبق الفرق بين حالتين إعرابيتين مختلفتين، ولعل هذا الاخـتلاف فـي الحالـة الإعرابية راجع إلى المعنى في كل سياق، حيث جاءت حالة الجزم دالة على فكرة التعليق الشرطي، في مقابل حالة الرفع ذات الدلالة على خلوّ التركيب من التعليق الشرطي، يقول سيبويه :"وإنما منـع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول :حيث تكون أكون، فـ(تكون) وصل لها، كأنك قلت :المكان الذي

(1) سيبويه، الكتاب، 70/3،69.
(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 58.

تكون فيه أكون"[1] وكذلك (من وما وأيهم)، "إذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت :ما تقول أقول، فيصير (تقول) صلة لـ(ما) حتى تكمل اسمًا، فكأنك قلت :الذي تقول أقول"[2].

يلحظ ههنا في علة كون (حيث) وما أشبهها غير متضمنة معنى الجزاء، أن الفعل بعدها صلة؛ ولما كان الفعل صلة غير متضمن معنى الجزاء، جاء على حالة إعرابية خارجة عن معنى التعليق الشرطي، وهي حالة الرفع، هذا التعليل يوضح حالة التلازم بين الجزم والجزاء على نحو من الإسناد غير الواقع، في مقابل حالة التلازم بين فكرة الصلة والرفع على نحو من الإسناد الواقع، قارن الرسم (أ) بالرسم(ب) في ما يلي:

أ-



حيث(ج/ف/ش) تعني جملة فعل الشرط، و(ج/ج/ش) جملة جواب الشرط.

ب-

حيث — تكون (أنت) — أكون(أنا)

(حرف ابتداء غير عامل) — (حالة وصل) — (=حالة رفع)

(خلو من التعليق) — (حالة إسناد واقع)

(1) سيبويه، الكتاب، 58/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 69/3.

كأنك قلت :"المكان الذي تكون فيه أكون"[1]، فإذا كان الفعل بعد(حيث) وما أشبهها صلة لها، كان إعرابه رفعًا، لأنه دال على حالة إسناد واقعة، وإذا كان غير صلة كان إعرابه جزمًا؛ لأنه غير مسند حقيقة، فإذا قلت :حيث تكون أكون، فإنما أردت "المكان الكائن فيه أكون فيه" وقياسه :الذي يجيء زيد، كأنك قلت :الجائي زيد، أي أنه في حال مجيء.

1- بـ- "الذي يأتيني فله درهمان"[2]

ذكر سيبويه هذا المثال في معرض حديثه عن فكرة الجزم في باب الشرط والجزاء، ولعل ما دعا سيبويه إلى أن يجعل هذا المثال في باب التعليق الشرطي، ملحظان معتبران:

الأول: شكلي قائم على ظهور(الفاء) في تركيب خالٍ من أداة التعليق (=أداة الشرط)، وهذا الملحظ الشكلي مقيس على دخول (الفاء) في جملة الشرط التي جزاؤها :"لا يصلح لأن يكون شرطا"[3] أو أن جزاءها ليس مضارعًا، في حين أن شرطها مضارع، أو أن جزاءها مضارع مسبوق بشيء مرتبط به دلاليًا، كارتباط (السين) مثلاً زمنيًا بالجواب، أو ارتباط (عسى) رجاءً بالجواب، فدخول (الفاء) يفيد ربط الجزاء بشرطه غير المضارع، إذا ضعفت قدرة الأداة على العمل دلاليًا ونحويًا في الجزاء[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 58/3.

(2) سيبويه، الكتاب ، 3/ 102.

(3) ابن هشام، المغني ،1/ 186.

(4) انظر" صفا: فيصل، التعليق الشرطي: أسلوب للربط التركيبي والدلالي بين الجمل في النص، 38،39، وغيرهما. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليبيا، العدد الخامس، 1999م.

الثاني: دلالي حاصل من تعليق شيء على آخر، والتعليق أصل ثابت في فكرة الربط بين خبـــرين يلزم من وقوع أحدهما وقوع الاخر[1]، ولعل إعطاء الدرهمين معلق على المجيء، كما يرى الخليل.

إن ما يوجب الاستفهام في التركيب السابق هو دخول(الفاء) في تركيب خال من أداة التعليق، يقول سيبويه :"وسألته عن قوله :الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول (الفاء) ههنـــا، والـــذي يـــأتيني بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبدالله فله درهمان؟ فقال إنما يحسن في الذي لأنه جعل الاخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت (الفاء) ههنا كما دخلت في الجـــزاء إذا قال :إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال :الذي يأتيني له درهمان، غير أنه إنما أدخل (الفـــاء) لتكون العطية مع وقوع الإتيان،.... فهذا جزاء وإن لم يُجزم؛ لأنه صلة"[2]، وقد اتضح –سابقا– أن كون الفعل صلة لما قبله يمنع من دخول الجزم، وقد ذهب الخليل إلى أن (يأتيني) صلة لـــ(الذي)، ولكونه صلة لم ينجزم في التركيب السابق، غير أن قول الخليل في تفسير دخول (الفـــاء) ينـــاقض كون (يأتيني) صلة لـــ(الذي)، لأن الفاء عامل ربط في التركيب الشرطي[3]، والشرط لا يكون صلة[4]؛ يؤكد هذا أن الخليل يفترض جملة "إن يأتني فله درهمان" أصلاً لجملة "الذي يـــأتيني فلـــه درهمان"، فدل ذلك على أن (يأتيني) ليس صلة لـــ(الذي) في التركيب السابق، والذي منع الجزم في (يأتيني) هو التركيب الاسمي للجملة السابقة، فلا يدخل الجزم على الأسماء، فكانـــت (الفـــاء) فـــي الموضع عوضًا من الجزم؛ لأن التركيب تركيب تعليق، و(الفاء) في مثل الموضع ذات دلالة علـــى تعليق الإسناد.

---

(1) انظر الرضي، شرح الكافية،108/2، وانظر صفا: فيصل، التعليق الشرطي، 32.

(2) سيبويه، الكتاب، 102/3.

(3) ابن هشام، المغني، 186/1، وصفا: فيصل، التعليق الشرطي، 39-40.

(4) سيبويه، الكتاب ، 71/3.

الفاء في التعليق الشرطي

اهتم النحاة بتفسير دخول(الفاء) في التركيب الشرطي، وقد لحظوا أن هذه(الفاء) عامل ربط بين الجزاء وشرطه، يقول سيبويه :"وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ "وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ" (الروم/36)، فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول،.... وسألته عن قوله :إن تأتني أنا كريم، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أن أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما[1]،....وقد قاله الشاعر مضطرا"[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُهَا   والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلانِ   (البسيط)

فيظهر من هذا ما لهذه (الفاء) من غرض دلالي، هو تعليق الجزاء بالشرط حيث يكون تأثير الأداة من حيث العمل النحوي، ومن حيث الدلالة التعليقية معدومًا في الجزاء، نظرًا لطبيعة معنى الجملة المراد أن تكون جزاءً، فتأتي(الفاء) بدلاً من الإعراب ودليلاً على إرادة التعليق.

إن للفاء في أجوبة الشرط ثلاثة أغراض هي:

1- **الدلالة على الحالة النحوية**، أي أنها تكون عوضًا من حالة الجزم، "فتأتي الفاء حيث لا يقدر على الجزم فعلاً كان ما بعدها أو اسمًا"[3]، ذلك أن دخول(الفاء) يكثر حيث لا يكون الجزاء مضارعًا، ولهذا قال ابن هشام في قوله تعالى" وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ"(المائدة،95) :"وإنما دخلت

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/63-64، الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1102.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/65 ، ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1/84.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1100.

الفاء هنا لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف، فالجملة اسمية"[1]، أي أن البنية العميقة لهذه الآية ستكون على النحو الآتي :"ومن عاد فجزاؤه أن ينتقم الله منه"[2]؛ فدل ذلك علـــى أن (الفـــاء) لا تـــدخل علــى المضارع لإمكانية جزمه.

2- **الدلالة على تعليق الجزاء بالشرط**[3]

يبدو هذا واضحًا في المثال "الذي يأتيني فله درهمان"، حيث دل دخول (الفاء) على لـــزوم العطـــاء بالمجيء، "ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره"[4]، فيحتمل العطاء وعدمه.

3- **الدلالة على أن زمن الجواب مستقبل بالنسبة للشرط**

يظهر هذا من تحليل الأمثلة التالية:

1- "إن تصدق فسوف تُصدّق / فستصدّق"

2- "من يلزم جانب الحذر فعاقبته السلامة"

"لا شك أن الزمن مستقبل في (سوف تصدق/ستصدق)....غير أن الاستقبال فيه ليس بتـــأثير أداة الشرط؛ دائمًا بأثر من(سوف) أو (السين)[5]، ومع صحة هذا القول فإنه لا يجري على جملة من نوعٍ يخلو من الزمن، كالجملة الاسمية(عاقبته السلامة)، أو أن زمنها على الأقل حاضر[6]، لكنه ليس مستقبلاً، ولعل هذا الاعتراض يأتي من فكرة الزمن في باب التعليق الشرطي، حيث يلـــزم فـــي

---

(1) ابن هشام، المغني، 187/1.

(2) استيتية: سمير، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، 17.

(3) انظر ابن هشام، المغني، 187/1، 186، وانظر صفا: فيصل، التعليق الشرطي، 40، 39.

(4) ابن هشام، المغني، 187/1.

(5) صفا: فيصل، التعليق الشرطي، 38.

(6) صفا: فيصل، التعليق الشرطي، 38.

الجواب أن يكون تاليًا ولو بزمن يسير لفعل الشرط[1]؛ فما معنى القول بأن زمن الجواب (عاقبته السلامة) حاضر ما دام شرطه (من يلزم جانب الحذر) مستقبلاً؟ والشرط دائمًا سابق على الجواب.

إن سبق الشرط (يلزم= زمنًا مستقبلاً) في الزمن على الجواب، مع أن جملة الجواب اسمية(عاقبته السلامة = زمنًا مستقبلاً تاليًا لزمن الجواب) يوحي بأن فكرة الإسناد غير واقعة في الجواب، مع أن زمن الجواب، خارج السياق الشرطي، حاضر على الأقل. إن دليل عدم وقوع الإسناد في جملة الجواب هو (فاء الشرط)؛ إذ الفاء عوض من الجزم.

ثالثًا: تفسير عدم الجزم عند التعليق بـ(إذا)

يدرس النحويون (إذا) من فكرتي الشرطية والظرفية[2]، ولعل اعتبار فكرة التعليق الشرطي في (إذا) آت من ملحظين معتبرين في سائر أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة. كالآتي:

(الربط الشرطي)

"وَإِذَا ← شِئْنَا ← بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً" (الإنسان/28)

(أداة تعليق) (معلق عليه) (معلق) ← (الدلالة الشرطية"التعليق")

إن ← شئنا ← بدلنا أمثالهم[3]

[1] انظر صفا: فيصل "إذا بين الظرفية والشرطية"،103،102، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الثالث عشر، العدد السابع والثلاثون، 1989م.

[2] انظر مثلا، الرضي، شرح الكافية،108/2،109/101 وغير هذه المواضع، وانظر، ابن هشام، المغني،1/ 107،106، وابن يعيش، شرح المفصل، 4/9 وما بعدها، والمبرد، المقتضب، 56/2، 77،76وغيرها، وانظر من المحدثين، عضيمة: عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 74/1 وما بعدها، وصفا: فيصل، إذا بين الظرفية والشرطية، 199-119، وستيتية: سمير، الشرط والاستفهام، 45وما بعدها.

[3] الزمخشري، الكشاف، 172/4.

وهذه المقابلة بين(إن) و(إذا) تصدق على سائر أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، من حيث كان الشرط والجزاء قائمًا على أساس شكلي(=أداة الشرط/فعل الشرط/ جزاء الشرط)، وعلى أساس دلالي[1](=تعليق فعل على آخر).

أما دلالة (إذا) على الظرفية، فمن كونها مستعملة في أمور مقطوع بوقوعها، كقوله تعالى :"إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ "(التكوير/1)، وهو استعمال لا يصحّ مع (إن) التي للشرط؛ من حيث كانت (إن) غير ذات دلالة ظرفية، ومن حيث كان ما بعدها مشكوكًا في وقوعه[2]؛ فـ"(إذا) تجيء وقتًا معلومًا، ... ولا تكون(إن) إلا مبهمة"[3]. ولعل سيبويه- إن صحّ الفهم- يرى من كون (إذا) وقتًا معلومًا أنها غير متضمنة معنى التعليق الشرطي، من حيث كان الشرط والجزاء غير مظروفين في زمن محدد، ولهذا لا يصحّ أن تقول :"آتيك إن احمرّ البسر"؛ من قبل أن الاحمرار واقع لامحالة"[4] أي مظروفًا، وهذا مخالف لفكرة التعليق الشرطي بعد(إن). غير أن عدم جواز وقوع (إن) موقع (إذا) أو العكس، لا يأتي من الملحظ الدلالي في فكرة الربط الشرطي(= تعليق الجزاء على الشرط)، إنما يأتي من ملحظ دلالي في فكرة الإسناد في تركيبين شرطيين مختلفين، أحدهما مظروف غير مجزوم (التعليق بإذا) والآخر مجزوم غير مظروف (التعليق بـإن). ولعل فكرة الإسناد هذه ذات صلة بكون(إذا) ظرفية غير جازمة، وبكون(إن) جازمة غير ظرفية. لنتأمل التالي:

---

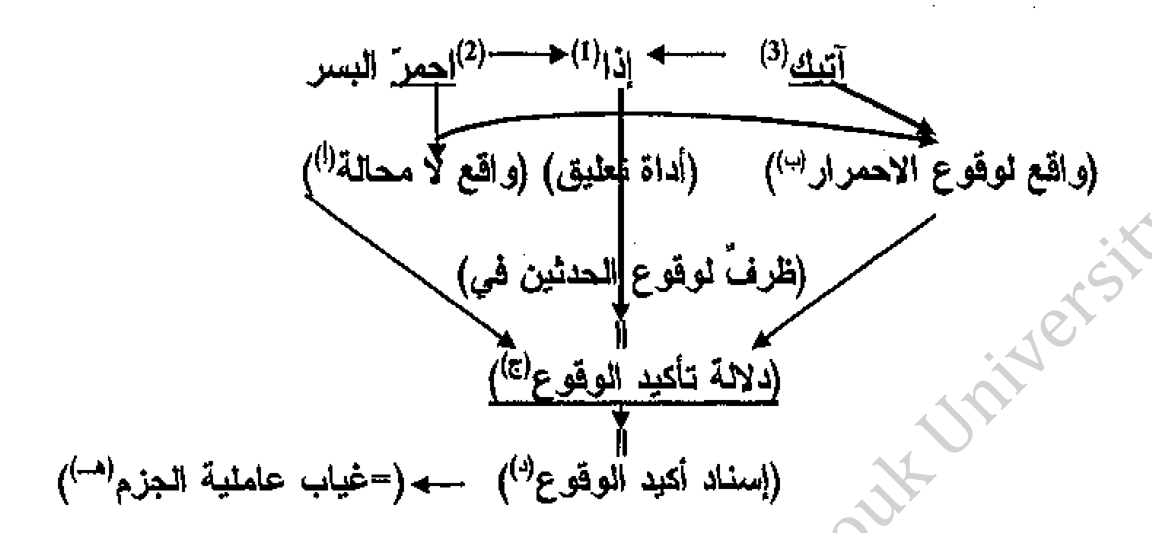
(1) انظر حديث النحاة عن فكرة الشرط والجزاء، المبرد، الكامل، 278/1، ابن السراج، الأصول في النحو،2/ 202،167وغيرها، المبرد، المقتضب، 55/2.

(2) انظر الرضي، شرح الكافية، 108/2 ، والمبرد، المقتضب،56/2، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1119.

(3) سيبويه، الكتاب ،60/3، والمبرد، المقتضب،56/2.

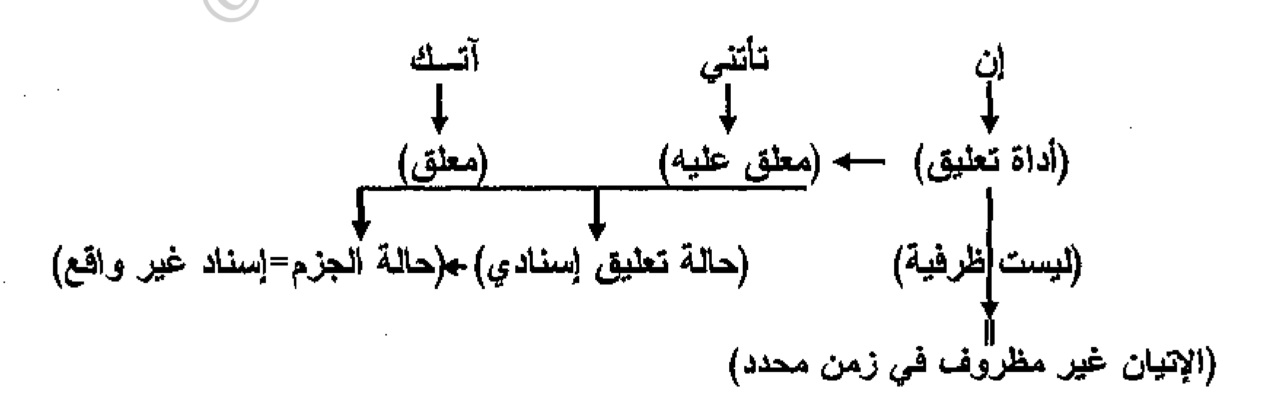
(4) انظر سيبويه، الكتاب،60/3، وانظر المبرد، المقتضب، 56/2.

1- في "إذا"



الإتيان والاحمرار مظروفان في زمن واحد، فالإتيان(=3 حسب الرسم) مظروف في (إذا)، وهو مساوٍ لظرفية الاحمرار(=2حسب الرسم)، ويمثل الرمز(أ) حتمية الوقوع، فيترتب عليه حتمية المجيء(ب)، واستعمال (إذا) شرطية ظرفية يدل على تأكيد الوقوع (ج)، وتأكيد الوقوع(ج) يساوي(د) إسناد أكيد الوقوع، فيترتب عليه(هـ) غياب عاملية الجزم.

2- في "إن"



إتيان المتكلم في تركيب(إذا) مظروف في زمن معلوم محدد بالمعلق عليه، فهـو تعليـق محتـوم الوقوع، ولهذا لم ينجزم، أما مع (إن) فالإتيان المعلق غير مقطوع بوقوعه، كما أن إتيان المخاطب غير مقطوع بوقوعه؛ إذ التعليق الشرطي بعد(إن)، وكافة أدوات الشرط الجازمة، غير مظروف في زمن محدد[1]؛ فالإسناد الواقع أو الأكيد الوقوع ينظرف في زمن محدد، ولا ينظرف الإسناد غيـر الأكيد الوقوع، وهذه الفكرة (الزمن المحدد وغير المحدد) ذات علاقة بفكـرة الجـزم؛ فـالأدوات الجازمة تأتي في تركيبات إسنادية غير مقطوع بوقوعها (بوقوع الإسناد)، أمـا الأدوات الـشرطية غير الجازمة، فإنما تأتي في تركيبات إسنادية منقضية التعليق، كالتعليق الشرطي بـ(لو)، أو فـي تركيبات إسنادية مقطوع بوقوعها، كالتعليق بـ"إذا". غير أن النحاة لم يقنعوا بكون (إذا) ذات دلالة شرطية وظرفية في آن، فلم يرض سيبويه أن تكون (إذا) ذات دلالة شرطية، حين لحظ أنهـا ذات دلالة ظرفية،[2] علة هذا الفصل(بين ظرفية إذا وشرطيتها) أن فكرة الشرط والجزاء لا تكون واقعة في ظرف واحد؛ فالشرط سابق في وقوعه على الجزاء ولو بزمن يسير، من حيث كان الشرط دائمًا أسبق في الوقوع[3]، غير أن هذا الاعتبار(سبق الشرط على الجزاء) لا يستقيم في فكـرة التعليـق الشرطي بـ(إذا)، وهي حتمية وقوع الأفعال المعلقة بـ(إذا)، كما أن حتمية وقـوع الفعلـين فـي شرطية(إذا) علة في غياب الجزم، "والقول الجامع لهذه المسائل، أن الجزم يكون في المعاني التـي ليست بواجبة الوجود، لما تقدم من أن موضوع المجازاة بـ(إن) التي هي أم الباب، وأصله أن يكون

---

(1) انظر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،1119.

(2) سيبويه، الكتاب، 60/3.

(3) سيبويه، الكتاب،60/3.

الفعل المجازى به مما يترجح بين أن يوجد وأن لا يوجد،... أما (إذا) فيجازى بها الواجب الوجود... وفيما عُلِم على الجملة أنه كائن"[1].

ثالثا: تفسير عدم الجزم عند التعليق بـ(لو)

يذكر النحويون (لو) في باب الشرط والجزاء على أساس شكلي،(=أداة شرط/ جملة فعل الشرط/ جملة جواب الشرط)، أما الملحظ الدلالي(=تعليق الجزاء على الشرط)، فقد فُرّغت (لو) من الدلالة عليه، إلا على سبيل الإخبار في الزمن الماضي[2]؛ فالتركيب الشرطي بعد (لو) يدل على انقضاء فكرة التعليق؛ ولهذا الاعتبار لا تدخل (لو)، ومعناها الشرط، إلا على الفعل الماضي، لأن الماضي يدل على انقضاء الأحداث، فوافقت صيغة الماضي معنى الشرط في (لو)، و(لو) إذا دخل على المضارع أفاد معنى التحضيض.

إن تفريغ (لو) من الدلالة التعليقية، يرتبط بفكرة الإسناد في الفعل؛ فالفعل بعد (لو) ماض يدل على انقضاء الحدث، والتعليق الشرطي لا يكون ممكن الوقوع إلا إذا كان مستقبلاً؛ ولما كانت احتمالية وقوع الأحداث في بنية التعليق بعد (لو) غير واردة، أصبحت فكرة الإسناد في تركيب (لو) شبيهة بفكرة الإسناد في الأفعال الماضية، وكانت (لو) داخلة على أفعال لا يدخلها الإعراب، لتفريغ (لو) من العمل النحوي بعد تفريغها من فكرة التعليق؛ إذ الأصل في قولك :لو أتاني لأكرمته، أن تقول :لو يأتني أكرمْه، بالجزم (=إن يأتني أكرمه جزمًا).

([1]) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1119.

([2]) انظر الرضي، شرح الكافية، 109/2.

رابعًا: التعليق الشرطي بما ليس للمجازاة

التركيب "كيف تصنع أصنع"[1]

يدل الجزم في التركيب "كيف تصنع أصنع" على حالة الإسناد غير الواقع (=تعليق الإسناد) وهي فكرة التعليق الشرطي، حيث يرتبط الجزم بفكرة التعليق، غير أن(كيف) على أصل وضعها ليست ذات دلالة شرطية، فهي كما يقول أبو جعفر النحاس :"لا يجازى بها"[2]، ولا هي من الحروف العوامل، "وإن كان فيها معنى الشرط فإنما تقتضي فعلين غير مجزومين"[3]، ولعل هذا (عدم دلالة كيف على التعليق) هو ما دعا سيبويه إلى أن يسأل شيخه الخليل عن قوله :" كيف تصنع أصنع" بالجزم، حين لحظ أن(كيف) لا توحي بمعنى الشرط والجزاء، يقول سيبويه :"وسألت الخليل عن قوله :كيف تصنع أصنع، فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أيّ حال تكن أكن"[4]. فقول الخليل "ليست من حروف الجزاء" يعني أن(كيف) ليست من الحروف المتضمنة معنى التعليق الشرطي، فلا تكون جازمة إذًا؛ لأنها "حرف معناه الاستفهام"[5]، غير أنها في التركيب السابق أشربت معنى التعليق الشرطي، فكانت ذات دلالة تعليقية في ما تقدمه من معنى الهيئة أو الحالية، كأنك علقت هيئتك على هيئة غيرك في ما تصنع، كما يقول الرضي" جاءت كيف في معنى العموم وهو المعنى المعتبر في كلمات الشرط"[6]. ولعل فكرة الجزم

---

(1) سيبويه ، الكتاب، 60/3

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القران، 1360.

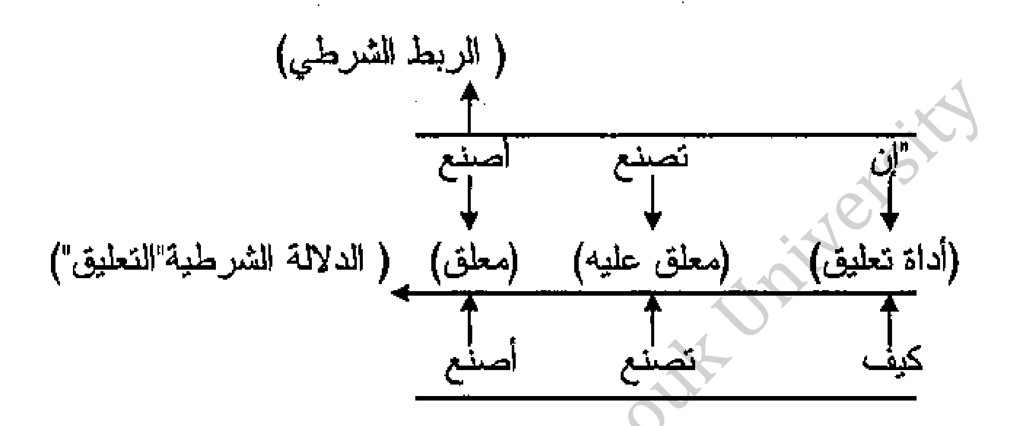
(3) ابن هشام، المغني 229/1.

(4) سيبويه، الكتاب،60/3.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 206/2، وابن هشام، المغني، 230/1، وابن فارس: أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، 162.

(6) انظر الرضي، شرح الكافية، 117/2.

بـــ(كيف) تأتي من ملحظين معتبرين في فكرة الربط الشرطي، لحظهما الخليل على نحو من المقابلة التالية بين(إن) و(كيف):



وقعت (كيف) في سياق التعليق الشرطي، وكانت فكرة التعليق بـــ(كيف) ذات دلالة على عدم وقوع الإسناد في التركيب الجزائي، فصحّ الجزم بها بعد أن جاز وقوعها في سياق شرطي.

الفصل الرابع

معنى الجزم في السياقات اللغوية.

- الجزم في السياقات اللغوية.
- صيغة الأمر معربة أو مبنية:
- التوافق الصوتي بين الأمر باللام والأمر بغير اللام.
- التوافق الدلالي بين الأمر باللام والأمر بغير اللام.

معنى الجزم في السياقات اللغوية

لقد تبين مما سبق أن حالة الجزم في المضارع ذات صلة بفكرة الإسناد فيه، فإن كان لإعراب المضارع– حقًا– وظيفة نحوية، فإن حالة الإعراب تأتي أجل الكشف عن وجهة الإسناد في المضارع. هذا الإسناد مظروف –بالطبع– في زمن محدد أو غير محدد، فقد يكون الإسناد واقعًا، وحالته الرفع، كما يقول الصبان :"وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال؛ لأنّ له تحققًا في الوجود كالأسماء، فلا يعمل فيه عوامل الأفعال"[1]، وقد يكون الإسناد غايةً، نفيًا أو إثباتًا، وحالته النصب، كما يقول ابن يعيش في (حتى) الناصبة :"ولها معنيان في النصب، أحدهما أن تكون غاية بمعنى(إلى أن) والمراد بالغاية، أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه، كقولك :سرت حتى ادخلَها"[2]، وفي الكتاب، "باب ما انتصب لأنه غاية، تقول :سرت حتى أدخلُها،... فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غايةً نصبت"[3]، وقد يكون الإسناد غير واقع، نفيًا أو تعليقًا،[4] وحالته الجزم؛ "فمن أحوال المسند تقييده بالشرط"[5]، والجزم من دواعي الشرط، ولك أن تكشف عن سرّ كون الجزم لازمًا في الشرط، وكون النصب لازمًا في الغاية، وكون الرفع لازمًا في فعل الحال ما في الإسناد من معان وأحوال.

---

(1) الأشموني، حاشية الصبان، 287/3 وموضع آخر، 283/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل ،21/7–22.

(3) سيبويه، الكتاب،20/3 ، وغيرها، السكاكي، مفتاح العلوم،209 ، وانظر حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها،195.

(4) انظر السكاكي، مفتاح العلوم،299،209 وما بعدها.

(5) التفتازاني، شروح التلخيص، 35/2.

إن أمثلة الجزم على نحو إنجازها في اللغة تكون في تراكيب مماثلة للآتي:

في الحروف الأربعة:

1- أ) " هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً" (الإنسان/ 1).

1-ب) "وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً " (مريم/ 4).

1-ج) "لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ".(الإخلاص/ 3).

هذه أمثلة ثلاثة للجزم بعد (لم) على ما اقتضاه ابن هشام في دلالة (لم) على الزمن؛ إذ يرى[1] أن المنفي بـ(لم) تارة يكون انتفاؤه منقضيًا، كما في (1/ أ)، وتارة يكون متصلاً بالحال، كما في (1/ب)، وتارة يكون مستمرًا أبدًا كما في (1/ ج).

1- د) "بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ" (ص/ 8).

1- هـ) "لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ" (الطلاق/ 7).

1-و) "وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ " (البقرة/ 188).

2- في جملة الشرط والجزاء:

"وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ" (الأنفال/19).

3- في جواب الأمر وأشباهه:

3-أ)- ائتني آتِك.

(1) انظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، 26، وانظر:المغني 1/ 307- 308.

3-ب) لا تفعل يكنْ خيرًا لك.

3-ج) أين تكون أزرك.

3-د) ألا ماء أشربُه، وليته عندنا يحدثْنا.

3-هـ) ألا تنزلُ تُصِبْ خيرًا.

4- في ما تضمن معنى الأمر والنهي من المصادر والأفعال الماضية:

4-أ) حسبك ينم الناس.

4-ب) اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا يُثبْ عليه.

إذا أمعنا النظر في أمثلة الجزم السابقة(1-4) وجدنا بينها قاسمًا مشتركًا دلاليًا ونحويًا، فالنحوي ظاهر في شكل الجزم(=الحذف)، والدلالي في كون الفعل المجزوم لا يدل على إسناد واقع، على نحو من التالي، مقابلاً لما سبق من أمثلة:

1-أ: ما كان

1-ب: ما كان

1-ج: ما ولد/ ما وُلد

1-د: ما ذاقوا

1-هـ: ما دخل

1-و: ما انفق ساعة الطلب

2-أ: ما عادوا

3-أ: ما أتاه ساعة الاشتراط

3-ب:ما كان خيرًا له ساعة النهي

3-ج: ما زاره وقت السؤال

3-د: ما شرب ساعة تمنى

3-هـ: لم يصب خيرًا ساعة عرض عليه

4-أ: لم ينم الناس

4-ب لم يثب بعدُ

أما الأمثلة (1/و، 3/ب) فعلى الرغم من قول أصحاب المعاني بأن النهي طلب ترك الفعل، فإن الزمن الإيقاعي لصيغة النهي يدل على إسناد غير واقع، فإن كان الفعل قبل النهي واقعًا، خرج النهي إلى معنى النصح، فيترتب على النصح -في العادة- ترك الفعل؛ أي نزع الإسناد عن المسند إليه.

أما باقي صيغ الجزم، فذات دلالة على أن الفاعل لم يقم بفعله.

اعتراض:

يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده، إذا كان الجزم يدل على إسناد غير واقع، فما علة رفع المضارع في (لا يفعلُ/ ما يفعلُ)، وما علة نصبه في (لن يفعلَ) ما دام الفعل في كلٍ غير واقع؟.

لعل هذه الإشكالية (لا يفعلُ/ما يفعلُ/حالة الرفع، لن يفعلَ/حالة النصب، لم يفعلْ/حالة الجزم) أكثر ما يعيق البحث النحوي في حالة إعراب المضارع؛ إذ المضارع منفيٌّ في الحالات الثلاث، غير أن صورته الإعرابية مختلفة في كل حالة، ومثل هذا الإشكال قولك: (يفعلُ إثباتًا

وحالته الرفع/ لا يفعلُ نفيًا وحالته الرفع)، ولعل هذا ما دعا النحاة إلى القول بخلوّ إعراب المضارع من الوظائف النحوية.

لابد من الربط بين وجه النفي في حالات المضارع وبين صور إعرابه، على نحو يبعد عن إعراب الفعل دعوى العبثية في اللغة، ولعل فكرة الربط بين معنى الأداة الداخلة على الفعل ووجه إعرابه، ذات صلة بفكرة الإسناد في الفعل؛ إذ معنى الإسناد علة في إعراب الفعل، وفي اختلاف وجوه إعرابه، إلى جانب فكرة العمل النحوي؛ ونؤكد هنا فكرة الربط بين معنى العامل النحوي وأثره في سياق الجملة من جانب، والحالة النحوية من جانب آخر؛ فالنفي بـ(لم) يختلف عن النفي بـ(لا) أو بـ(لن). يقول السهيلي في (لن) :"ومن خواصها أنها تنفي ما قرُب، لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد النفي في حرف(لا) إذا قلت :لا يقوم زيد أبدًا؛...فحرف(لا) بعدها (ألف) يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها، و(لن) بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنىً لطيف"[1].

وقد جاء قوله تعالى :"وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ" (الجمعة/7) "بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل، "قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاء لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ" (الجمعة/6)، فصار من صيغ العموم، يعم الأزمنة، كأنه يقول :متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات، وقيل لهم :تمنوا الموت، فلا يتمنونه"[2]، "وحرف الشرط دل على هذا، وحرف(لا) في الجواب بإزاء صيغة العموم لاتساع معنى

---

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 130-131.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القران، 387/4، والسهيلي، نتائج الفكر، 131.

النفي فيها"[1]، فهذا فرق بين معنى النفي في(لا) ومعنى النفي في (لن)، ولعله ذو صلة بحالة إعراب المضارع، وحتى يتسنى لنا أن نربط بين معنى النفي في كل من(لا/لن/لم) وحالة إعراب المضارع، نعرض لمعنى النفي بـــ(لم).

يقول سيبويه في باب نفي الفعل :"إذا قال فعل فإن نفيه لم يفعل"[2]، ويقول النـــحاة إن (لـــم) :"حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا"[3]، فكان بذلك لهذا الحرف (لم) غرضان :أحدهما عمـــل الجزم، والآخر معنى النفي، غير أن (لم) في حقيقة معناها تنفي ما مضى من الأفعـــال كمـــا قـــال سيبويه، ولا تنفي المضارع كما يرى النحاة، ولعل هذا عائد إلى أن (فعل) دال على انتهاء الحـــدث وانقضائه في زمن مضى، فتأتي (لم) لتنفي ما تأكد وقوعه من الأحداث، وتضرب(لم) فـــي الـــزمن الماضي، ليتناسب نفيها لما مضى مع إثبات الحدث في ما مضى، فإذا قلت :"ذهب زيد" فقد أسندت الذهاب وأمضيت زمنه، فإذا نفيت "ذهب" لم تقل إلا (لم)، من أجل أن (لم) تنفي ما قد مضى وانتهى زمنه نفيًا "منقطعًا أو متصلاً أو مستمرًا"[4].

أما قول النحاة "إن لم تنفي المضارع وتقلب زمنه" فلأنهم لاحظوا الصيغة الداخلة عليها (لم) وهي (يفعل)، فكان ملحظهم شكليًا لا دلاليًا، لأن يفعل يدل على زمن الحال، فكيف يكـــون نفيـــه ماضيا؟ يؤكد هذه الفكرة ملحظ سيبويه لمجريات الإثبات والنفي في صيغة الفعل، فقد أرسل سيبويه معنى النفي ضدًا لمعنى الإثبات، ضمن فكرة الزمن والحدث، وقد استعمل للدلالة على الحدث قـــوة

---

(1) السهيلي، نتائج الفكر، 131.

(2) سيبويه، الكتاب ،117/3.

(3) ابن هشام، المغني،305/1، وابن السراج، الأصول في النحو،157/2، والرماني: أبو الحسن، معاني الحروف،101، وابن فارس: أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة،164، و المالقي، رصف المباني،350.

(4) ابن هشام، شذور الذهب،26، وابن هشام، المغني، 307/1--308.

وضعفًا مصطلحات من مثل "قد، لقد، والله، ليفعلن"، ولنتأمل المقابلات التي أجراها صاحب الكتاب عند حديثه عن فكرة النفي في الفعل.

إذا قال[1] :1- فعل (= حدث منقض في زمن منقض) فنفيه "لم يفعل" نفي لما تأكد أنه قد وقع، وحالته الجزم، لأن "لم" دلت على عدم وقوع الفعل.

2- قد فعل (=حدث وقع في زمن ماض مؤكد وقوعه بدخول التحقيق "قد" زمانه منقض) فنفيه "لمّا يفعل" دخلت (لمّا)؛ لأنها تنفي الفعل نفيًا مستمرًا إلى الحال[2]، والفعل بعد(لما) متوقع ثبوتـــه، كقوله تعالى :"بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ"(ص/8)، لم يذوقوه، وذوقهم له متوقع حصوله[3]، فكـــان النفـــي بـــ(لما)، لقربه من الحال ولسبقه بالتحقيق "قد"، يحتمل الوقوع، على غير النفي بـــ(لم)، فجاء تأكيد الحدث بـــ "قد" (قد فعل) مناسبًا لضعف النفي في(لما).

3- لقد فعل، كأنه قال والله لقد فعل (=حدث مؤكد وقوعه بالتحقيق أو القسم) فنفيه "ما فعـــل" كأنه قال "والله ما فعل"، فناسب النفي الإثبات زمنًا وتأكيدًا.

4- هو يفعل، أي هو في حال فعل (=حدث واقع في زمن الحال) فنفيه "ما يفعل"، دخلت (ما) لأنها تنفي فعل الحال[4]، فناسب النفي الإثبات زمنًا وتأكيدًا وإعرابًا.

5- هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا (=حدث لم يقع بعدُ، غير أنه من عادته الوقوع، فقد يقـــع مستقبلاً) فنفيه، "لا يفعل"؛ لأن (لا) تنفي الفعل في الاستقبال[1]، أو في الحال والاستقبال[2]، فناسب النفي الإثبات زمنًا ووقوعًا.

---

(1) سيبويه، الكتاب ،117/3 باب نفي الفعل.

(2) ابن هشام، المغني،308./1.

(3) ابن هشام، المغني،308/1، وابن هشام، شرح المفصل،110/8-111، الاشموني، حاشية الصبان،7/4.

(4) المالقي، رصف المباني، 380.

6- ليفعلنّ، كأنه قال "والله ليفعلنّ" (=حدث لم يقع غير أن وقوعه مطلوب على الإلزام)، فنفيه "لا يفعل" أو "والله لا يفعل"، فناسب النفي الإثبات إلزامًا وزمنًا .

7- سوف يفعل، (=حدث مؤكد الوقوع مستقبلاً) فنفيه "لن يفعل"، مؤكد النفي مستقبلا؛ فوافق النفي الإثبات زمنًا وتأكيدًا.

بالعودة إلى مسألة النفي بعد (لا/لم/لن) يتضح أن النفي بعد(لا) يشير إلى امتداد نفي الإسناد عن المسند إليه، كأنّ النفي بحد ذاته حدث وأسندته إلى صاحبه؛ فـ(لا يقوم) نفي في الحال والاستقبال، فارتفع المضارع بعد(لا)، لأن معناه نفي الحدث عن المسند إليه في كل حال.

والنفي بعد(لم) يشير إلى عدم الإسناد في ماضي الزمن؛ لأن (لم) تدخل على حدث يشك في أنه قد وقع، فناسب النفي بعد(لم) حالة الجزم، لأن الجزم يدل على إسناد غير واقع.

والنفي بعد(لن) غير ممتد الزمن، فالإسناد بعد(لن) غير واقع، لكنه محتمل الوقوع بعكس(لا) وبعكس(لم)؛ إذ تؤدي (لم) معنى عدم الإسناد، فـ(لن) غير داخلة على منفي مقطوع بعدم وقوعه في ما مضى، وغير داخلة على منفي لا يحتمل وقوعه في المستقبل، وإنما دخلت على فعل غير واقع، لكنه محتمل الوقوع، فناسبها النصب الذي يدل على غائية الحدث، والنصب إعراب بين الرفع والجزم.

([1]) الزمخشري، المفصل،364، وابن هشام، شرح المفصل، 108/8.

([2]) الرماني، حروف المعاني، 8، و المرادي، الجنى الداني، 304، وابن هشام، المغني ،272/1.

الأمر والمضارع المجزوم بلام الأمر

تمثل هاتان الصيغتان (صيغة الأمر وصيغة المجزوم بلام الأمر) حالة توافق- في اللغة العربية- من حيث الدلالة البلاغية والدلالة الزمنية، ومن حيث النهايات الصوتية، فصيغ الأمر تسكن أواخرها في أمثلة، وتحذف الصوامت في أخرى، وتقصر الصوائت في أمثلة ثالثة، والمضارع المجزوم ينتهي آخره على تلك الحالة المشار إليها في صيغ الأمر.

وقد لحظ النحاة القدماء والمحدثون هذا الشبه الصوتي الدلالي في الصيغتين، المبنية أولاهما، المعربة ثانيتهما، فأجمعوا على إعراب صيغة المضارع؛ لما يدخلها من السوابق الأربع (نأتي)، واختلفوا في أمثلة الأمر، معربة هي أو مبنية.

لقد أجمع البصريون على القول ببناء صيغ "الأمر"، على الرغم من قولهم بأن البناء لزوم آخر الكلم حالة واحدة[1]، وصيغ "الأمر" لا تكون على حالة واحدة؛ فكان الأولى أن يقال إنها معربة. ومقابلاً لذلك أجمع الكوفيون على إعراب أمثلة الأمر؛ إذ يصحّ أن تقع أمثلة الأمر في تأثير فكرة العاملية؛ فالأصل في "افعَلْ" أن تقول "لِتَفْعَلْ".

ولعل الخلاف القائم بين النحاة في مسألة صيغ الأمر، يرجع إلى أحكام قواعدية معتبرة في تحليل مسائل الإعراب والبناء في اللغة؛ فقد أولى نحاة البصرة مسألة الشكل عناية في تفسير حالة الإعراب في الصيغ الفعلية، واشترطوا لإعراب الفعل أن تدخله السوابق الأربع (نأتي)[2]. فالأفعال التي تدخلها السوابق الأربع، هي التي تقبل فكرة العمل النحوي؛ فربطوا فكرة العمل بشكل البنية الصرفية للأفعال، وعلى أساس من فكرة الربط بين شكل البنية والعمل النحوي، يصحّ أو لا يصحّ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1، ابن السراج، الأصول في النحو، 46/1، وابن الخشاب، المرتجل، 35، وابن جني، الخصائص، 37/1.

(2) الأنباري، الإنصاف، 541/2.

إعراب الصيغ الفعلية، فيصحّ إعراب (لتفعل) لما يدخلها من سوابق المضارعة، ولا يصحّ ذلك في صيغة(افعل)؛ لخلوها من سوابق المضارعة، على الرغم من التوافق الدلالي بين الصيغتين، وإمكانية أن تقع صيغة(افعل) في جاذبية العوامل، إذا أخذ في الحسبان أن (افعل) ينحدر من أصل صرفي هو(لتفعل)[1].

أما الكوفيون فقد اهتموا بفكرة المعنى أو الدلالة؛ وفسروا حالة الأواخر في صيغ الأمر على أساس يربطها بفكرة العمل، قياسًا على العمل والدلالة في صيغة(لتفعل)، وحملوا صيغ الأمر إعرابيًا على المجزوم بلام الأمر، فقدروا العامل، وقدروا أصل الصيغة؛ إذ يرى الكوفيون أن (افعل) ينحدر من أصل صرفي هو (لتفعل) "حذفت حروف المضارعة من أمر الحاضر،... لكثرته في كلامهم؛ لأن الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على أن المأمور هو المخاطب[2]. وهذه علة كافية لحذف حروف المضارعة، إذا كان الغرض منها غرضًا دلاليًا يتعين به المخاطب من غيره. ففعل الأمر يجري على "طريقة المضارع للفاعل المخاطب، لا يخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة، فتقول في تضع :ضع؛ فصيغته من لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة"[3]، "يقول ابن الحاجب إن صيغ الأمر تجري :"على طريقة المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله، ومذكره ومؤنثه، ومثناه ومجموعه[4]. فيتضح بذلك أن مسألة الفصل بين الأمر باللام والأمر بغير اللام لا تصحّ، حتى على الأساس الشكلي، لأن الصيغتين

([1]) الأنباري، الإنصاف، 525/2.

([2]) ابن يعيش، شرح المفصل، 290/4.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، 289/4.

([4]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 46/2.

تمثلان دلالة واحدة، فلا تختلف صيغة (افعل) عن صيغة (لتفعل) إلا بسابقة المضارعة، وقد ظهرت علة الغنية عنها.

إن تعليل حالة الآخر في صيغ الأمر – حسب الكوفيين– يرجع إلى فكرة التوافق الدلالي بين فعل معرب بعامل ظاهر(لام الأمر)، وآخر معرب بعامل غير ظاهر(لام الأمر مقدرة). هذا وإن فكرة العمل بعوامل مقدرة كثيرة في اللغة؛ فما معنى القول بعدم صحة تقدير العامل في أمثلة الأمر؟.

التوافق الصوتي بين الأمر والمجزوم بلام الأمر

إن الإشكال الذي واجه نحاة البصرة، هو مجيء آخر صيغ الأمر على حالة صوتية ماثلة في صيغ المضارع المجزوم، وبعض حالات المنصوب؛ إذ يلحظ في أمثلة الأمر تغيرات صوتية مطّردة، من ذلك حذف النون في المضارع المجزوم والمنصوب، فـ(افعلوا) نظيرها (لم يفعلوا ولن يفعلوا)، ومن ذلك حذف الأصوات في آخر تلك الصيغة أو تقصيرها، فـ(ادعُ وارمِ) نظير لـ(لم يدعُ ولم يرمِ)، غير أن هذه النهاية الصوتية في الأمر تفارق –من حيث الشبه– صيغة المنصوب؛ لأنه يقال :لن يدعوَ ولن يرميَ، بإثبات الأصوات في الأواخر، وفي الأفعال الصحيحة يلتقي البناء في أمثلة الأمر والجزم في المضارع في حالة صوتية واحدة، انظر إلى هذه الأمثلة (افعل) (لم أفعل) (إن تفعل)…. الخ، أما في حالة النصب أو الرفع، فالمفارقة واضحة (لا أفعلُ)، (لن أفعلَ).

وينبه هنا على أنه لا مسوغ للاعتراض على فكرة الشبه الصوتي في الأواخر بين صيغ الأمر، وصيغ المجزوم بلام الأمر وبعض حالات المنصوب؛ كأن يقال مثلا :إن صيغة الأمر تبقى على وتيرة واحدة في الأواخر، فلا يظهر في آخرها صوت (النون)، ولا الأصوات الأخرى (الفتح والضم)، وبعبارة أخرى، كأن يقال إن مسألة الأواخر في صيغ الأمر افتراض اعتقده النحاة المتقدمون، حيث لا تظهر النون ولا أي من العلامات الإعرابية الأخرى في أواخر الأمر؛ يأتي هذا

الاعتراض بمقابلة صيغ الأمر مع بعض حالات المضارع، فظهور النون في صيغة المضارع المرفوع، دليل على حذفها في بعض حالات النصب أو الجزم. هذا الاعتراض ليس حجة، لأن النون أو الضم أو الفتح لا تظهر في حالة النصب أو الجزم، ولا يصحّ أن نعد المجزوم مرفوعًا من حيث حالة الاخر، وإن كان الاثنان مضارعين؛ يعني هذا أن هناك فرقًا بين كون المضارع رفعًا أو جزمًا أو نصبًا، فكما أن صيغة الأمر لا تظهر فيها علامات الأواخر، فكذلك صيغ الجزم أو النصب، لا تظهر فيها هذه العلامات، وليس صحيحًا أن يقال إن أصل المجزوم الرفع؛ إذ الرفع غير الجزم.

لقد خرج البصريون من هذا الإشكال، بأن اشترطوا للقول بأن الاختلاف في أواخر الكلم إعراب، أن يكون هذا الاختلاف بتأثير من فكرة العامل، يقول سيبويه– في باب مجاري أواخر الكلم من العربية– :"وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبْنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العامل"[1]؛ فعدّ البصريون مسألة الأواخر في صيغ الأمر خارجة عن فكرة العمل النحوي، وعللوا الحذف الذي جرى على آخر الأمر المعتل، بحمله على الصحيح من الأفعال، وذلك "أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح، كقولك :لم يفعلْ وافعلْ يا فتى، وإن كان أحدهما مجزومًا والآخر ساكنًا، سُوِّي بينهما في الفعل المعتل؛... فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم، فكذلك يجب حذفها في المعتل للبناء، حملاً للمعتل على الصحيح"[2]. لكن هذا –بكل صراحة– لا يُفسِّر علة الحذف في صيغ الأمر ما دام فعل الأمر غير معرب، ومسألة الحذف في الصحيح من الأفعال تعبر عن فكرة إعرابية.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(2) الأنباري، الإنصاف، 542/2 .

"ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجهة معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو افعل :لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"، وعلى ذلك قوله تعالى :"فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ" (*)(يونس/58)؛ وقد جاء في الحديث :"ولتزرّه ولو بشوكة"؛ أي زرّه، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه :"لتأخذوا مصافّكم" أي خذوا، وفي رواية أخرى "لتقوموا على مصافكم"؛ أي قوموا، وقال الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ[1] (الخفيف)

وقال الاخر:

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعِدَاةِ مِنَ الصُّلْـــ ـــحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُه الْعَيُّوقُ[2] (الخفيف)

وقال الآخر:

لِتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلاَ أَشْقَى عَلَيْكَ وَلاَ أُبَالِي[3] (الــوافر)

فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو "افعل" أن يكون باللام "لتفعـل" كمـا لأمـر الغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائـب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف"[1].

(*) نسبت القراءة إلى النبي صلوات الله عليه، ورويت عن عثمان ابن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وابن عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبي رجاء المطاردي، وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمر بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 525/2 ووردت في أسرار العربية بالياء، "فبذلك فليفرحوا"318.

([1]) الأنباري، الإنصاف ،525 ، والأزهري، التصريح، 55/1 والبغدادي، خزانة الأدب،14/9، وروي فَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ، وابن هشام، المغني،254/1، وروايته، كي لِتَقْضِي حَوَائِجَ.

([2]) الأنباري، الإنصاف، 527.

([3]) الأنباري، الإنصاف، 527.

ومن الكوفيين مَن تمسك بأن قال :الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة، أنك تقول في المعتل ادعُ وارمِ واخشَ، فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول لم يدعُ ولم يرمِ ولم يخشَ، بحذف حرف العلة، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة.

واحترازًا من قول النحاة :"إن الجازم أضعف من الجار، والجار لا يعمل مضمرًا فمن باب أولى أن لا يعمل الجازم وهو أضعف منه في العمل[2]" يقول الكوفيون :هذا لا يستقيم، لأنكم تذهبون إلى أن رب تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء، نحو قول الشاعر:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ إِعْمَاؤه كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤه[3] (الرجز)

وهذه مناقضة ظاهرة، فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف،" وكذلك أيضًا منعكم إعمال حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم -أيضًا- على أصلكم، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع، وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها.

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ[4] (الوافر)

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 525/2 وما بعدها، وأسرار العربية، 320/317.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، 147/2، وابن الحاجب، الأمالي النحوية.

(3) وإعمالها بعد الفاء قول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ، أي فرب حور، الأنباري، الإنصاف،529

وقال الراجز :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءَ الْفِجَاجِ قَتَمُه لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُه، الأنباري، الإنصاف، 529

(4) سيبويه، الكتاب8/3، الأنباري، الإنصاف،540/2، البغدادي، الخزانة11/9.

وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع، جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال[1].

ولعل آراء أهل الكوفة تشير بوضوح إلى أن صيغة الأمر كان يمثل لها بإحدى صيغ المضارع في طور من أطوار اللغة، وما ذهب إليه البصريون من لزوم حروف المضارعة لإعراب الفعل، يؤكد إعراب صيغة الأمر، لأن سقوط هذه الزوائد لا تكون في صيغة المخاطب، وقد جاءت في القرآن والحديث والشعر بثبوتها للمخاطب، كما أوردها الكوفيون، أما أمر الغائب والمتكلم، فإنه يلزمه دخول لام الأمر التي توجب أيضاً دخول السوابق الأربع، يقول الزمخشري :"وأما ما للفاعل، فإنه يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول "لا" و "لم"، كقولك "لتُضْرَبْ أنت" و "ليُضرَبْ زيد" و"لأضْرَبْ أنا"، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب، كقولك :"ليُضربْ زيد" و "لأُضربْ أنا"، وعلى ضوء هذا النص يقول :الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر؛ إذ الحروف هي الموضوعة للمعاني كـ"لا" في النهي و "لم" في النفي، إلا أنهم في أمر المخاطب

وقال غيره:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأدْعُ فَإنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ (الوافر)

الأنباري، الإنصاف، 531،

وقال غيره:

عَلَىَ مِثْلِ أصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى (الطويل)

الأنباري، الإنصاف،532

وقال غيره:

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أنِّي شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ (البسيط)

الأنباري، الإنصاف،533، سيبويه، الكتاب،9/3

(1) هذه أقوال الكوفيين وحججهم موثقة في الأنباري، الإنصاف، 525/2-534، أسرار العربية، 318-325،وابن يعيش، شرح المفصل، 28/4-294، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 534/2-540.

حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغُنية عنه"[1]. فيظهر من ذلك أن أمثلة الأمر معربة؛ لأن الأمر لغير المخاطب يلزمه دخول السوابق الأربعة، أما أمر المخاطب فقد استُغني فيه عن حرف المضارعة لوجود المخاطب. إن إسقاط حرف المضارعة من أمثلة الأمر لا يعني أنها غير معربة.

التوافق الدلالي بين الأمر باللام والأمر بغير اللام

لم يكن الخلاف بين النحاة قائمًا على الفكرة الدلالية بين الأمر باللام والأمر بغير اللام، وإنما جاء الخلاف – كما ظهر سابقًا– في الفكرة الإعرابية بين أن تكون صيغ الأمر بغير اللام معربة أو مبنية. أما الجانب الدلالي، فقد أجمع النحاة – قديمًا وحديثًا– على أن فكرة الأمر أو طلب الفعل مستقبلاً، ظاهرة في شكلين صرفيين (لتفعل/ افعل)، فدلالة المجزوم بلام الأمر توافق إلى حد كبير دلالة صيغة "الأمر"[2].

يلتقي الأمر باللام والأمر بغير اللام في الدلالة على الاستقبال، وبهذه الدلالة يعلل ابن يعيش "لما كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره"[3]؛ إذ المضارع يدل على المستقبل، فتوافق فعل الأمر والمضارع في الدلالة على المستقبل، غير أن النحاة جعلوا الإعراب في أمثلة المضارع دون الأمر؛ يرجع ذلك إلى ملحظ شكلي قائم على أساس المشابهة بين الاسم والفعل. فالنحاة سعوا إلى تعليل الإعراب تعليلاً لفظيًا ليس أكثر، يؤيد هذا أنهم ذهبوا إلى تعليل المضارع المجزوم بلام الأمر من طريق المعنى، لكنهم جعلوه للفظ، يقول الأنباري :"وأما لام الأمر، فإنما وجب أن تعمل الجزم

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 291/4، وانظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 47-4.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، 389.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 290/4.

لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، فوجب أن تعمل اللام الجزم، ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا، وأما "لا" في النهي فوجب أن تعمل الجزم حملاً على الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي"[1]. فليس هناك أي علة لإعمال اللام ما دامت صيغة المضارع بتركيبها معه تفيد معنى الأمر.

إن "التنبيه على تطابق المعنى بين فعل الأمر والفعل المضارع بعد لام الأمر، يعين على توضيح معنى الجزم في الفعل المضارع، فالأمر طلب حدوث شيء في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ،.... وهذا الطلب حين يعبر عنه الفعل المضارع مع لام الأمر، ينفي عن الفعل المضارع معنى الدوام، أو عدم الانقضاء، أنه صار يدل على حدث يجب وقوعه في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ أيضًا،... ولعل علامة[*] الجزم، وهي السكون في غير الأفعال الخمسة، مؤشر صوتي إلى معنى القطع أو الجزم هذا، وهو ما قد يفسر الاشتراك بين الأمر والمضارع المجزوم في حال الأواخر رغم قول النحويين إن فعل الأمر مبني، والفعل المضارع معرب"[2].

ولقد وضح الكوفيون أمورًا دفعتهم إلى القول بإعراب أمثلة الأمر؛ يضاف إليها بعض من التعليلات نذكر منها:

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، 292.

(2) رمزي بلعبكي، نحو الفعل المضارع، 94.

(*) ورد كلمة "حركة" بدلاً من "علامة"، وهو غير صحيح، لأنه أردفها بالسكون. رمزي بلعبكي، نحو الفعل المضارع، 94.

أولاً: دخول الزوائد الأربع على صيغة الفعل إنما يراد منها تحديد "معاني صرفية تخص بمجملها شخص الفاعل ونوعه وعدده[1]، وليست هذه اللواصق علة في إعراب الفعل على حقيقة فهمها، لأنها تعود لتلحق أواخر الأفعال، من غير أن تمنحها أدنى علة إعرابية، فقد :"ذهب بعض الأصوليين إلى اعتبار ما سماه النحاة بـ(ضمائر الرفع) المتصلة بصيغة (فَعَلَ)، مثل فعلت بضم التاء وفتحها وكسرها، و(فعلا) و(فعلوا) و(فعلن) وأمثالها، حروفاً لاصقة للدلالة على خصوصية في النسبة تشير إلى (نوع الفاعل وعدده وشخصه)، وحكمها في ذلك حكم حروف المضارعة من كونها مشيرة على (النوع والعدد والشخص)، فلا فرق في الإشارة إلى كون الفاعل (مفردًا مذكرًا مخاطباً) بين (تاء فعلت) و (تاء تفعل)، واعتبار الأولى ضميرًا بارزًا والثانية حرفًا لا مبرر له"[2].

فإذا كانت هذه اللواصق لا تسهم في إعراب المضارع أو بنائه على ما تبين، فإن صيغة الأمر ستكون معربة إذا روعي فيها جانب آخر، هو جانب الدلالة؛ لما تبين من أن صيغة الأمر تؤدي ما يؤديه المضارع المجزوم دون فرق يذكر.

ثانيًا: ذكر النحاة أن صيغة الأمر لغير المخاطب لا تكون إلا باللام، وهذه اللام لا تدخل على الصيغة إلا بدخول الزوائد الأربع، وعند النحاة أن إعراب مثل هذه الصيغة (ليفعل) هو إعراب المضارع، ودلالتها دلالة الأمر، فتوافقت صيغتا المضارع المجزوم باللام والأمر بغير اللام من حيث الدلالة، بل إن صيغة (لتفعل) تذكر في كتب القدماء على أنها إحدى صيغ الأمر، فإذا كان كذلك، فكيف يُفَسر مدلول الأمر الذي يلزم منه بناء الصيغة، وكيف يفسر إعراب صيغة الأمر على

---

(1) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 156، وانظر فندريس، اللغة، 113-116، نقلاً من كتاب البحث النحوي عند الأصوليين 157.

(2) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، بتصرف، 306.

غير مثال (افعل)، خلاصة القول :أن صيغة الأمر تمثلها إحدى صيغ المضارع، أو أن صيغ المضارع تدل في بعض استعمالاتها دلالة (افعل).

يدعو هذا إلى القول بأن صيغة الأمر هي إحدى صيغ المضارع المعربة- كما ذهب إلى ذلك الكوفيون- غير أن هذه الصيغة كانت تستخدم في طور من أطوار اللغة بقوالب المضارعة؛ أي بلزوم الزوائد الأربع على نحو من قولك :لتفعل وليفعل، وما حدث في اللغة من تطور في الإفهام، واستغناء بالموجود عن ذكره، وبالملحوظ عن التنويه إليه، دعا إلى حذف حرف الخطاب (التاء) في صيغة الأمر للمواجهة، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون أيضًا -فأصبحت صيغة الأمر فيما عُلِم شخصه بغير حرف المضارعة، ومن المعلوم أن دخول -اللام التي تدل على الأمر عندما تدخل في صيغة المضارع- يلزم من وجودها وجود حرف المضارعة واللواصق الأربع (أنيت)، ويلزم من حذفها (اللواصق) حذف اللام، ومن حسن الحظ أن صيغة (افعل) تدل دلالة تامة على ما تقدمه صيغة (لتفعل) من حيث الدلالة على الحدث والزمن والإسناد.

احتفظت صيغة(افعل) ببعض خصائصها الإعرابية وهي الجزم المتمثل في صورة المضارع المجزوم. قد يطرح هنا سؤال مفاده، لماذا كانت صورة النهايات في صيغة الأمر كما هي في صيغة المضارع؟، وبعبارة أخرى ما تفسير الجزم في الأمر إذا ما عددنا أن هذه الصيغة معربة؟ الجواب عن ذلك، أن معنى الجزم يلتقي التقاء واضحًا في تينك الصيغتين، وهو الدلالة على الإسناد غير الواقع.

كشاف بمواضع الجزم والتفسيرات حوله

أولاً: الجزم بالأداة

1- " هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً" (الإنسان/ 1).

2- "وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً " (مريم/ 4).

3- "لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ".(الإخلاص/ 3).

4- "بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ" (ص/ 8).

5- "لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ" (الطلاق/ 7).

6- "وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ " (البقرة/ 188).

7- " وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ" (الأنفال/19).

8- من يأتني أكرمه

9- متى تأتني أكرمك

10- حيثما تكن أزرك

11- كيفما تجلس أجلس

12- أنى تكن يكرمك محمد

ثانيًا: الجزم بالصيغة

1- ائتني آتِك.

2- لا تفعل يكنْ خيرًا لك.

3- أين تكون أزرْك.

4- ألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدثْنا.

5- ألا تنزلُ تُصِبْ خيرًا.

6- حسبك ينم الناس.

7- اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا يُثَبْ عليه.

هذه هي المواضع التي ينجزم فيها المضارع، ولعل آراء النحاة مختلفة في تعليل فكرة الجزم في المضارع، وقد اختلفت أراء النحاة في تفسير حالة الاخر في المضارع عمومًا، وتفسير حالة الجزم خاصة، فاتجه بعض النحاة إلى تفسير حالة الجزم على أساس من فكرة العاملية، وذهب الاخر من القدماء[1] أيضًا إلى تفسير فكرة الجزم على أساس من المعنى أو الدلالة، أما المحدثون فقد انصب اهتمامهم على فكرة الإسناد في الفعل، محاولين ربط حالة الاخر في الفعل بحالة الإسناد فيه.

أولاً: تفسير حالة الجزم بفكرة العاملية. ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة القدماء إلى تفسير فكرة الجزم على أساس من فكرة العمل النحوي، فالحروف الأربعة إنما عملت الجزم "لاختصاصها بالفعل، وذلك لأن (لم) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنّ (إنْ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل؛ فأشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه"[2]، وباب الحروف الأربعة ثانيًا؛ لأنها محمولة في العمل على باب الشرط والجزاء. إذا ففكرة العاملية-حسب النحاة- تعطي تفسيرًا شكليًا لفكرة الجزم في العربية، أما المنحى الدلالي فلا نصيب للمضارع فيه، لان المضارع معرب بالمشابهة لا بالأصالة.

---

(1) وهم الكوفيون.

(2) الأنباري، أسرار العربية، 333.

وزعم الخليل أن ما انجزم في باب الأمر وأشباهه، إنما انجزم على إضمار (إنْ) التي للشرط[1]؛ وذلك أن "الأمر والأشياء المذكورة غير مفتقرة إلى الجواب، فالكلام بها تام؛ ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا، ومتى أتيت بجواب كان على طريق الشرط والجزاء"[2]. فانجزم الفعل في قولك :"حسبك ينم الناس" لأنه جواب لمصدر متضمن معنى الأمر، وكذلك الفعل الماضي "إذا تضمن معنى الأمر جيء له بجواب مجزوم، كما يجاء بعد الأمر الصريح"[3]، وذلك قولك :"اتقى الله امرؤ وفعلَ خيرًا يثبْ عليه"[4]، والذي عليه النحاة أن الأمر وأشباهه، إنما ينجزم له الجواب إذا كان فيه معنى التعليق الشرطي[5].

أما الكوفيون، فرأوا أن حالة الآخر في الفعل ترجع إلى فكرة المعنى التي تقدمها الحروف الدواخل على الفعل، فالجزم في قولك : لا تشربِ اللبن وتأكلِ السمك، دليل على كون (لا) للنهي دون النفي، والرفع دليل على كونها للنفي دون النهي، وقد عرضنا هذا مفصلا في ثنايا هذا البحث.

ثانيًا: تفسير حالة الجزم بفكرة الإسناد

لقد لحظ بعض المحدثين إن تفسير حالة آخر المضارع بفكرة العاملية لا يقدم تفسيرًا دلاليًا لحالة الاختلاف في آخر المضارع، وأن فكرة الإعراب في المضارع مختلفة عن فكرة الإعراب في الأسماء، فإذا كانت الأسماء معربة لما يعتورها من المعاني، فإن الأفعال لا تكون إلا لمعنى واحد

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 3/ 93، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 41.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل ، 48/7.

(3) انظر ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح،117.

(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 100.

(5) انظر مثلاً سيبويه، الكتاب،100/3.

هو الإسناد، فرأى بعض المحدثين[1] إن تفسير إعراب المضارع ذو صلة بحالة الإسناد فيه، فذهبوا يعللون حالة آخر المضارع بفكرة الإسناد فيه، فكان الرفع يدل على حالة الإسناد الواقع، والنصب يدل على حالة الإسناد الغائي، والجزم يدل على حالة الإسناد غير الواقع.

أولاً: محاولة الجواري. يرى الجواري أن إعراب الفعل متعلق أشد التعلق بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم؛ فكلما كان (الفعل) واسع الدلالة، كثير التصرف في معناه الذي يختص به وهو معنى الزمن، كان ذلك أدعى لأن يلتحق بالاسم في أحوال إعرابه[2]. ولما كان الفعل الماضي مسندًا غير متصرف في الزمن، كان ذلك علة في بنائه، وكذلك فعل الأمر، إذ يمثل (الأمر) صيغة يراد منها فعلاً على جهة الزمن المستقبل، فهو خلوٌ من الفعلية[3]، فالمضارع -حسب الجواري- هو الفعل الذي يستحق الإعراب؛ لتصرفه في الزمن ولدلالته على الإسناد[4]. ويكون إعرابه كالآتي:

- "الرفع مرتبة الفعل عمومًا؛ لأن الفعل-دائمًا- في موقع المسند، فإذا قيد مدلول الزمن فيه قيدًا ذاتيًا (بدون أداة) بني على أخف الحركات (الفتحة)، وذلك الفعل الماضي"[5]، فالفعل الماضي غير معرب؛ لأنه مقيد الزمن، فكونه مسندًا غير متصرف في الزمن، لا يمنحه صفة إعرابية.

---

(1) الجواري، نحو الفعل،35 ونحو التيسير،52، وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 50، والكسار المفتاح، 117، وريمون طحان، الالسنية العربية، 14.

(2) انظر الجواري، نحو الفعل، 24.

(3) يرى الجواري، نحو الفعل،27، أن الأمر صيغة غير فعلية، وانظر العقاد، اللغة الشاعرة، 84.

(4) انظر الجواري، نحو الفعل، 25 ، وانظر نحو التيسير، 78.

(5) الجواري، نحول الفعل، 27-28.

2- "إذا قيد مدلول الزمن بقيد لفظي(إحدى أدوات النصب أو الجزم) نزل عن الرفع إلى النصب تارة، وإلى الجزم تارة أخرى، وإذا أطلق من القيد الذاتي أو اللفظي عاد إلى ما يستحق، وهو الرفع"[1].

ثانيا: محاولة الكسار. ربط الكسار بين المعنى الأداة الداخلة على الفعل وحالة الاخر فيه، مستفيدًا من المنهج الكوفي سالف الذكر، يقول الكسار:"إن فكرة الطلب التي تدخلها أدوات الشرط على صيغة المستمر سبب في جزمه وجزم جوابه،..لا هيكل الأدوات نفسها بوصفها عوامل لفظية[2]"؛ فأثر العامل عائد إلى المعنى، والمعنى يفرض علامة إعراب دالة عليه، وبهذه الفكرة، يضعف أثر العامل اللفظي في الأسماء، وينعدم في الأفعال –عند بعض المحدثين-، يقول الكسّار :"إنّ نصب المستمر (=المضارع) عائد إلى فكرة الشك التي تدخلها عليه بعض الحروف التي تسبقه، وإنّ رفعه ناجم عن تحقيقه وتأكيده وقوة فاعليته واستمرارها[3]"، "وإنّ جزمه عائدٌ إلى قطع الفعالية وضعفها،.... أو جعلها بمعنى الطلب"(4)، فالفعل(الماضي/ المستمر/ الطلب) معرب، وعلة إعرابه فعالية الحدث والاستمرار فيها، أو الشك فيها، أو انقطاعها، أما فعل الأمر – حسب الكسار وغيره من المحدثين- فليس من الصيغ الفعلية.

---

(1) الجواري، نحو الفعل، 28.

(2) الكسار، المفتاح، 199، 196

(3) الكسار، المفتاح، 208.

(4) انظر الكسار، المفتاح، 196، 197.

1- الماضي :" فعالية حدثت في الماضي، ولم تعد قائمة في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى"[1]، قام زيد " فعالية منقضية في زمن منقض" (= حالة نصب)

2- المستمر :"فعالية حية واقعة في الحال ومستمرة، أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال"[2]

المستمر ← زيد يقومُ ← حالة الرفع (قوة الفعالية وقوعا واستمرارًا)

المستمر ← زيد لن يقومَ ← حالة النصب (عدم التأكيد بوقوع الفعالية)(فكرة الشك)[3]

المستمر ← زيد لم يقمْ ← حالة الجزم (حالة انقطاع الفعالية أو انقطاع استمرارها)[4]

3- الطلب :"صيغة الأمر لا يقصد منها الدلالة على حدث مقترن بزمن، أي لا ينطبق عليها تعريف النحاة للفعل، وإنما هي صيغة فعلية يراد بها تنبيه المخاطب بالكلام إلى لزوم قيامه بالحدث"[5]؛ وهذا تناقض بين القول بإمكانية إعراب الصيغ الثلاث، والقول بأن صيغة الأمر ليست من الصيغ الفعلية، أو ليست من الصيغ المعربة.

خلاصة

إن حجة النحاة القدماء أقوى في توجيه اختلاف حالات المضارع مما احتج به المحدثون، فقد ذهب القدماء[6] إلى أن حروف (أنيت) تجعل الصيغة قابلة للإعراب، فالصيغة معربة باشتمالها على الحروف الزوائد(أنيت)، لا بكونها مسندة. وكون المضارع رفعًا أو نصبًا أو جزمًا عائد إلى

---

(1) الكسار، المفتاح، 184، وهذه فكرة القدماء، انظر الرضي، شرح الكافية،226/2.

(2) الكسار، المفتاح ،194.

(3) الكسار، المفتاح،194، وقارن في النحو القديم: الرضي، شرح الكافية، 232/2.

(4) الكسار، المفتاح 194.

(5) الكسار، المفتاح،217.

(6) السهيلي، نتائج الفكر،117، وابن يعيش، شرح المفصل،6/7.

فكرة العاملية؛ ففكرة العامل ههنا هي الأكثر سلطة في تشكيل وجه الإعراب[1]؛ لكن المعنى الـــذي يقدمه إعراب الفعل– بكل تأكيد– غير واضح، لأن الفعل مسند في كل حال[2]، ومـــا ذهـــب إليـــه الجواري من كون الفعل مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا مسندًا، يبعد أن تكون فكرة الإسناد ذات أثر في بناء الفعل أو إعرابه، فلا يفهم هذا(النصب أو الجزم) إلا من وجهة العمل النحوي(الأدوات الناصبة أو الجازمة)، على غير ما ذهب إليه الجواري وغيره من المحدثين، وهذا بالطبع يعلي مـــن فكـــرة العمل النحوي وأثرها في تفسير حالة الاخر في المضارع من الناحية الشكلية على الأقل.

([1]) انظر سيبويه، الكتاب،10/3 باب إعراب الفعل.

([2]) انظر سيبويه، الكتاب، 1/.

الخاتمة

وبعد، لقد جاء البحث في ظاهرة الجزم غاية الكشف عن دلالة الجزم في تركيبات الجملة الفعلية، ضمن فكرة -أطلقها النحاة قديمًا- مفادها "الإعراب فرع المعنى"، و"إنما دخل الإعراب الكلم للفرق بين المعاني". لقد اهتم النحاة -قديمًا وحديثًا- بفكرة الإعراب في الأسماء، وعدوا حالة الإعراب في المضارع خارجة عن فكرة المعنى أو الدلالة أو الوظائف النحوية، غير أنهم لم يفرقوا بين إعراب الأسماء وإعراب الأفعال إلا بفكرة المعنى، وقد رأينا أن نعرض لفكرة الإعراب في المضارع، أيتصل إعرابه بالدلالة أم لا يتصل؟ فإذا كان إعراب المضارع ليس ذا دلالة نحوية؛ فما سرّ مجيئه معربًا؟.

موضوع هذه الرسالة هو البحث في ظاهرة الجزم، غاية الكشف عن مفهوم المصطلح، والكشف عن فكرة الجزم في الجملة الفعلية، وغاية تعليل ارتباط الجزم بفكرة التعليق الشرطي، وتعليل عدم الجزم مع أدوات شرطٍ أخرى. وقد عرضت الرسالة لفكرة المصطلحات الإعرابية (الرفع والنصب والجزم) أجل فهم معناها الاصطلاحي ومدى توافقه مع الإنجاز اللغوي. واهتم البحث بفكرة الإعراب عمومًا في المضارع؛ لأن الجزم إحدى حالات الإعراب فيه؛ فكان من الضروري مناقشة التفسيرات المطروحة لأحوال إعرابه.

لقد خرج البحث بالنتائج التالية:

- إن إطلاق المصطلحات النحوية (الرفع والنصب والجر والجزم) لا يتوافق كثيرًا مع واقع الانجاز اللغوي، فالرفع لارتفاع الحنك لا يصدق على معنى الرفع في الاستعمال النحوي، ولا على المعنى الوظيفي للمرفوع، ولعل أكثر هذه المصطلحات توافقًا هو الجزم، لأنه يجزم الإسناد عن المسند إليه.

2- المضارع معرب بالأصالة لا بالمشابهة؛ ذلك أن المضارع المنصوب والمجزوم لا يقع موقع الأسماء، فانتقضت المشابهة، ولعل القول بأصالة الإعراب في الفعل يرجع إلى كون الإسناد فيه لا يكون مطلقًا، فيحتاج إلى الإعراب للكشف عن حالة الإسناد فيه.

3- المعاني النحوية هي معاني السياق، أما قول النحاة إن معاني النحو هي الفاعلية والمفعولية والإضافة فغير دقيق؛ لأن حالات الإعراب - في الأسماء- الرفع والنصب والجر جاءت في تركيبات خارجة عن المعاني الثلاثة المذكورة، يدل هذا على أن وظائف الكلمات في النص هي معانيها النحوية.

4- يرتبط إعراب المضارع بفكرة الإسناد في الفعل، فإذا كان الإسناد واقعًا كان إعرابه رفعًا، وإذا كان الإسناد غايةً كان إعرابه نصبًا، وإذا كان الإسناد غير واقع أو معلقـًا كان إعرابه جزمًا.

6- لا تعمل الأدوات الشرطية الجزم في الأفعال إذا كان الإسناد واقعًا كالتركيب بعد (لولا) أو أكيد الوقوع كالتركيب بعد (إذا).

7- وظيفة الفاء في التركيب الشرطي أن تربط الجزاء بشرطه وان تدل على أن زمن الجملة بعدها تالٍ لزمن الجملة قبلها، وأن تدل على الحالة الإعرابية، إذ تكون الفاء عوضًا من الجزم.

8- صيغة الأمر من الصيغ الفعلية المعربة، وإعرابها جزم قياسًا على حالة الإعراب في المجزوم بلام الأمر، وإنما حذف منها حرف المضارعة (التاء) لحضور المخاطب وكفاية الصيغة.

9- نفي الفعل يتوافق مع حالات الإثبات فيه زمنًا وإعرابًا.

المصـــادر والمـــراجع

القـــرآن الكريـــم.

1. الأزهري: الشيخ خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب، القاهرة.
2. الأشموني: نور الدين أبو الحسن، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني**، بدر الدين: أبو محمود، القاهرة، إحياء الكتب العلمية،1900م.
3. الألوسي: السيد محمود شكري، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه محمد بهجة، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1998م.
4. أنيس: إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1966،3م.
5. ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق، خالد عبدالكريم، الكويت، ط1، 1976م.
6. برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجـــه وصـــححه وعلـــق عليـــه، رمـــضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1997م.
7. أبو البركات الأنباري: عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد،

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتـصاف من الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد.

ـ **أسرار العربية**، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.

8. البستاني: عبدالله، **البستان معجم لغوي**، المطبعة الأمريكية بيروت، 1927م.

9. البغدادي: عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م.

10. أبو البقاء الكوفي: أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أعدّه للطبع عدنان درويش، مؤسسة الرسالة -بيروت،ط1، 1992م.

11. التفتازاني: سعد الدين، **شروح التلخيص**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

12. الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد أبو بكر:

ـ **أسرار البلاغة في علم البيان**، تحقيق، خفاجي محمد عبدالمنعم وعبدالعزيز شرف، دار الجيل، بيروت،1991م.

ـ **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.

ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد، الجمهورية العراقية،1982م.

13. أبو جعفر النحاس: أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق، زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ورئاسة ديوان الأوقاف، الجمهورية العراقية، 1977م.

14. جمال الدين: مصطفى، **البحث النحوي عند الأصوليين**، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسة دراسات(228).

15. الجندي: أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث النحوي**، الدار العربية للكتاب، 1983م.

16. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن حني، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار.

17. الجواري: أحمد عبد الستار،

ـ **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.

ـ **نحو الفعل**، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974م.

18. ابن الجوزي: يحي بن يوسف بن عبدالرحمن أبـو المحاسـن، **كتـاب الإيـضاح لقـانون الاصطلاح في الجدل والمناظرة**، تحقيق، الغيم محمود بن محمد، القاهرة ، مكتبـة مـدبولي، 1995م.

19. ابن الحاجب النحوي المالكي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر:

ـ **الكافية في النحو**، شرح الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العليـة، بيروت– لبنان.

ـ **الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم**، تحقيق، هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، 1985م.

ـ **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

20. حسّان: تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط3، 1985م.

21. حسين: محمد كامل، **اللغة العربية المعاصرة**، دار المعارف، مصر.

22. الحلواني: محمد خير، **مسائل خلافية في النحو**، مكتبة الشهباء، حلب.

23. أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان، ط1993،1م.

24. ابن الخشاب: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق، علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1972م.

25. الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، **مختار الصحاح**، حققه وخرج أحاديثه، يحيى خالد توفيق، تقديم الأستاذ، عبدالوهاب فايز، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1، 1998م.

26. رضا: أحمد العلامة الشيخ، **معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م.

27. الرماني: أبو الحسن، **معاني الحروف**، تحقيق، عبدالفتاح شلبي، دار الشروق-جدة، ط1984،3م.

28. الزبيدي الاشبيلي: أبو بكر، **كتاب الواضح**، تحقيق، عبد الكريم خليفة.

29. الزبيدي: محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس.**

30. الزجاجي: أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق، مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959م.

31. البطليوسي: أبو محمد عبدالله ، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تحقيق، حمزة عبدالله النشتري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2003م.

32. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، **البرهان في علوم القران**، تحقيق، عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988م.

33. الزركلي: **خير الدين، الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1979م.

34. الزمخشري أبو القاسم: جار الله محمود بن عمر:

ـ **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق، محمد محمد عبدالمقصود، وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيــروت، ط1، 2001م.

ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر.

ـ **شرح الأنموذج في النحو**، تحقيق، حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.

35. ستيتية: سمير شريف، **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1995م.

36. سحلول: محمد احمد علي، **شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيــل(دراســة نحويــة تحليلية)** دار الطباعة المحمدية، الأزهر،ط1993،1م.

37. ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م.

38. السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، **مفتاح العلـوم**، ضــبطه وكتــب هوامشه وعلق عليه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1983م.

39. سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

40. السيرافي: الحسن بن عبدالله، **ما يحتمل الشعر من الــضرورة**، تحقيق وتعليق، عوض بــن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض،ط1991،3م.

41. السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن محمد:

ــ **الأشباه والنظائر في النحو**، دار المعارف بيروت – لبنان، ط1، 1984م.

ــ **بغية الوعاة**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1964م

ــ **الفرائد الجديدة، تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالعَ السعيدة**، تحقيق، عبدالكريم المدرس، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها، محمد الملول أحمد، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.

ــ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط، 1979م.

42. ابن الشجري: هبة الله بن علي، **الأمالي الشجرية**، دار المعرفة، بيروت،1900م.

43. الشريف الجرجاني: علي بن محمد، **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

44. الشمسان: إبراهيم، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، مطابع الدجوى، عابدين، 1981م.

45. الشيباني: أبو عمر، **كتاب الجيم، معجم لغوي تراثي**، ترتيب وتحقيق، عادل عبدالجبار الشاطي، مكتبة لبنان ناشرون، 2003م.

46. طحان: ريمون، **الألسنية العربية**، دار الكتاب اللبناني، ط1972،1م.

47. ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي، **ضرائر الشعر**، تحقيق، إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت،1980م.

48. عضيمة: عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القران الكريم**، دار الحديث.

49. العقاد: عباس محمود، **اللغة الشاعرة (مزايا الفن والتعبير فـــي اللغـــة العربيـــة)**، مكتبـــة غريب،1900م.

50. ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن:

ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن مالك: جمال الدين أبو عبدالله، ت، محمد كامل بركات، مكتبة مكة المكرمة، جامعة أم القرى،1980م

ـ **شرح التسهيل، المساعد على تسهيل الفوائد، شرح مفتح للإمام ابن عقيل علـــى كتـــاب التسهيل لابن مالك**، تحقيق، محمد كامل بركات، دار المدني، ط، 1984م.

51. علوش: جميل، **الإعراب والبناء دراسة في نظرة النحـو العربـــي**، المؤســـسة الجامعيـــة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م.

52. عمايرة: إسماعيل أحمد، **بحوث في الاستشراق واللغة**، دار وائل للنشر، 2003م.

53. عمايرة: خليل أحمد:

ـ **في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفـــي اللغـــوي وأسلوب الاستفهام**، تقديم سلمان حسن المعاني، مكتبـــة المنـــار، الزرقـــاء- الأردن، ط1، 1987م.

ـ **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق في الدلالة)** مؤسسة علوم القرآن، عجمان.

54. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وســـنن العرب في كلامها**، حققه وضبط نصوصه وقدم له، عمرو فاروق الطباع، مكتبة المعـــارف، بيروت، ط1، 1993م.

55. الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، عالم الكتب- بيروت، ط3، 1983م.

56. الفراهيدي: الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق، عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2003،1م.

57. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري، **المصباح المنير في غريب "الشرح الكبير للرافعي"**، تحقيق، عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، ط2.

58. القاسم السهيلي: عبدالرحمن بن عبدالله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مكة المكرمة، ط1984،2م.

59. القاضي الحميدي اليمني: نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، أمر بطبعه أحمد بن يحيى حميد الدين، أشرف على تصحيحه القاضي عبدالله بن عبدالكريم اليمني، عالم الكتب، بيروت.

60. القفطي: علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.

61. القيرواني القزّاز: محمد بن جعفر التميمي، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق، رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة.

62. الكسّار: محمد، **المفتاح لتعريب النحو**، المكتب العربي للإعلان، 1976م.

63. المالقي: أحمد بن عبدالنّور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، مجمع اللغة العربية، دمشق،1975م.

64. ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين:

ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري أبو عبدالله بن الحسن**، تحقيق، طه محسن،1985م.

ـ **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق، عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، 1977م.

ـ **الفرائد الجديدة، تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة**، بغداد، وزارة الأوقاف ،1977م.

ـ **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق، محمد عبدالقادر عطا وسيد طارق فتحي، بيروت، دار الكتب العلمية،2001م.

65. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

66. المخزومي: مهدي:

ـ **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مكتبة البابلي الحلبي، القاهرة،1966م.

ـ **في النحو العربي نقد وتوجيه**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط، 1946م.

67. المرادي: الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق، فخر الدين قباوة، وزميله المكتبة العربية، حلب،1973م.

68. مصطفى: إبراهيم، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.

69. ابن مضاء القرطبي: أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن، **الرد على النحاة**، تحقيق، شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة،1900م.

70. المطلبي: مالك يوسف، **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

71. أبو المكارم: علي:

ـ **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة، القاهرة الحديثة للطباعة،1968م

ـ **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت – لبنان.

72. ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، **لسان العرب**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والنشر.

73. الموسى: نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1980م.

74. ناصر: بتول قاسم، **دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1999م.

75. النحاس: مصطفى، دراسات **في الأدوات النحوية، تأصيل الأداة، علاقة الأداة بالزمن النحوي، تطور المعنى الوظيفي لبعض الأدوات**، شركة الربيعان، الكويت،ط2،1968م.

76. ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف:

ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط5، 1966م.

ـ **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق، هادي نهر،الجامعة المستنصرية، بغداد،1977م.

ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب**، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد.

ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت،ط1999،1م.

77. ياقوت: أحمد سليمان، **النواسخ الفعلية والحرفية "دراسة تحليلية مقارنة"**، دار المعارف، 1984م.

78. ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء الموصلي، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

79. **ديوان كثير عزة**، جمعه وشرحه إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، 1971م.

البحوث والرسائل:

1. بلعبكي: رمزي، **نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية**، ، رسالة قدمت لنيل درجة أستاذ في الأدب، أيّار،1975م.

2. الخليل: عبدالقادر مرعي، **الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية**. مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، السابع، العدد، الأول، 1992م

3. الروابدة: محمد، **إعراب المضارع المجزوم الاخر**، مؤتة للدراسات والأبحاث، المجلد، الثاني عشر، العدد، الثاني،1977م.

4. سلهب: حسن محمد حجازي عاشور، **النفي اللغوي في العربية تطبيق على شعر النابغة الذبياني**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، لم تنشر،1995م.

5. صفا: فيصل إبراهيم:

- **إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ف13، أ 37، 1989م.

- **التعليق الشرطي: أسلوب للربط التركيبي والدلالي بين الجمل في النص**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليبيا، العدد الخامس، 1999م.

6. عنبر: عبدالله:

- **علامة الإعراب مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص**، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، 25، العدد، الأول، 1998م.

- **نظرية العامل عند النحاة العرب نحو منهج بنائي يتوخى النحو والدلالة في اكتناه النظام اللغوي**، دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، 1997م.

7. القيسي: عودة الله منيع، **أسلوب الشرط المجازي في القران بالأداة(إن)**، مجلة البلقاء، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1996م.

8. المهيري: عبدالقادر، **لم أعرب الفعل المضارع**، حوليات الجامعة التونسية، العـدد الـسادس عشر، 1978م.

Abstract

Bsharat, Ahmad Mohammad (2007). The The semantical Explanation for The Desinentail Inflection of al-mudari' in Arabic – The Jussive case as an example, master study, Yarmouk University. (Supervisor: Prof. Faisal Safa).

The purpose of this study was to give semantic explanations for the appearance of Al-Jazm in verbal sentence structure. The study also attempted at clarifying the relation between Al-Jazm and some conditional attachment, and non – appearance of Al-Jazm in other conditional structures.

The study attempted giving semantic explanation about the differences in the end of a "present – Mudāriʿ" verbs, and explanation for the ends of negated present " Mudāriʿ" using "La, Lan, Lam" which comes sometimes "Marfouʿ", other times "Mansoub", and finally "Majzoum". The study sought when addressing Al – Jazm phenomenon to identify present verb "Mudāriʿ". ˆiˇrāb "function" state weather by nouns similarity or by originality, then identify ˆiˇrāb " function" idea in the present tense " Mudāriʿ" either the ˆiˇrāb of al - Mudāriʿ" present a grammatical meaning or its is a state of ˆiˇrāb developing from linguistic idea saying that ˆiˇrāb is a branch from meaning.

This study was divided in to interaction, preface, two sections and a conclusion. In the introduction, the researcher addresses the significance of the study related to Jazm phenomenon, mentioning some of the related literature and demonstrating the findings of some studies also. In the introduction, the researcher presented the study mythology. The first section included two chapters. The first entitled "Al – Jazm in the old syntactical discourse". In this chapter, the study addresses Jazm definition linguistically an terminology in an attempt to relate the term concept with semantically concept in linguistic achievement.

Other ˆiˇrāb terms were also studied, and the idea of Mudāriʿ" ˆiˇrāb idea semantically and justificationally the second chapter entitled. ˆiˇrāb Al

- Mudāriʿ" and its semantic indicator in modern grammatical lesson". In this chapter, the study addressed wheather Al - Mudāriʿ" mark is by meaning or by factor .this chapter introduc4ed the tellers idea in their study of ˆiˇrāb meaning in Al - Mudāriʿ". The second section included two chapters: the first entitled "semantic explanation for Al – Jazm. In this chapter, the study introduced the difference in Mudāriʿ" verb ends trying to bond grammatical form with semantic significance. In this chapter, the study addressed meanings of verb trying to relate Al - Mudāriʿ" end mark with the referral indicator. The second chapter entitled "Al – Jazm meaning in linguistic contexts". In this chapter, the study addressed the meaning of Jazm in linguistic structures introducing Al – Jazm idea in imperative "Amer" forms and explaining the state of the ends in imperative forms in a way relating this state with ˆiˇrāb issue. After using the analytical approach, the study came out with some conclusion:

- Releasing ˆiˇrāb terms in only referred to political indict or: the ĕirab meaning of term does not correspond with linguistic achievement state.
- The present " Mudāriʿ" is originally not similarity grammatical as the Mansoub and Majzoum present " Mudāriʿ" does not take the position of noun, and position is an evidence when making verb ˆiˇrāb.
- The meanings of syntax are the functional meanings for the context and the lingjistiques saying that syntactical meaning are subjects, object and addition I not accurate as adjective, adverb, referral and other syntactical grosm are syntactical meanings referred to context.
- Mudāriʿ" ˆiˇrāb is linked with referral idea in verb": Rafʿ is fro occurrence referral, and Jazm is for the non – occurrences of referral.

KAY Words: Jazm, Jazm Referral, present ˆiˇrāb, Oblogise, Conditional Relation, Al-jazm and Conditional Relation Jazm Articles, AL-ˆiˇrāb Referral in the present.